# إطـــــار سياســة

## لوظائف الوساطة الخاصة بالمحتوى على الإنترنت

Internet Society

يناير ٢٠٢٥

# ملخص تنفيذي

بدون وظائف الوساطة المختلفة التي تنقل حركة الإنترنت من وإلى الأطراف (بما في ذلك الأفراد، والخوادم، ومقدمي الخدمات، وغيرهم الكثيرين)، وبدون الأنواع الأخرى العديدة من وظائف الوساطة التي تسهل هذه الحركة، لن يكون هناك إنترنت.

**تعد وظائف الوساطة أمراً حيوياً لوجود الإنترنت. وهذه الورقة البحثية تمثل إطاراً لفهم هذه الوظائف** وصياغة سياسة بشأن مسئولية المحتوى الرقمي دون الإضرار بقدرة الأفراد على استخدام الإنترنت لصنع محتوى والتواصل مع بعضهم البعض.

**نحن نركز على الوظائف التي يقوم بها الوسطاء على الإنترنت لتسهيل عملية الإتصال الرقمي،** مثل نقل، وتوجيه، وتخزين، والتخزين المؤقت، واستضافة، وتأمين، وتنظيم، وإدارة المحتوى. كما تضع الورقة البحثية في الاعتبار أن الكثير من الوسطاء يقومون بمجموعة من الوظائف المتعددة التي تثير أمور متباينة على صعيد السياسة، وأن الكثير من الوسطاء يقومون بوظائف مماثلة حتى وإن بدت الخدمات مختلفة.

**نهدف من هذه الورقة البحثية** إلى مساعدة صانعي السياسات على فهم هذه الوظائف وصياغة سياسة ملائمة. فالسياسات جيدة الصياغة تدعم من توفر، وتنوع، وأمن، وخصوصية مشاركة الأفراد على الإنترنت. وعلى العكس، فإن السياسات سيئة الصياغة تضعف من أمن الإنترنت، وتضر بالمنافسة، وتقيد الاتصال الإلكتروني، وتوسع من الفجوة الرقمية، وتفكك الإنترنت.

الهدف ليس إعفاء الوسطاء من المسئولية ولكن التأكيد على الدور الحيوي لحماية الوسطاء من المسئولية القانونية التي تؤثر على مشاركة الأفراد على الإنترنت. إن السياسات سيئة الصياغة والتي تركز على دور الوسطاء يمكن أن يكون لها أثار ضارة على الإنترنت وعلى الاتصال. ودائما ما تتوافر بدائل أفضل مثل القوانين القائمة الخاصة بالخصوصية، وحماية المستهلك، ومنع التمييز.

في هذه الورقة البحثية، نناقش **تطور حماية الوسطاء من المسئولية** والدوافع وراء ذلك، بدءًا من المادة ٢٣٠ في القانون الأمريكي، والقانون البرازيلي Marco Civil da Internet، والأمر التوجيهي للتجارة الإلكترونية والصادر عن الإتحاد الأوربي، وقانون الخدمات الرقمية. نقوم بشرح لماذا تعد هذه القوانين وما يماثلها مهمة لنمو الإنترنت وقدرة الأفراد على المشاركة الإلكترونية.

كما نقوم أيضاً بإلقاء الضوء على بعض **توجهات صناعة السياسة** التي تركز على وظائف الوساطة، مثل نظام الإخطار والإزالة notice and takedown regimes، وتقنين رفع المحتوى، والمتطلبات الخاصة بعمر المستخدم. وقد لاحظنا أن هذه التوجهات تمثل خطراً على الإنترنت لما تسببه من تقويض لعمليات التشغيل الفنية للإنترنت وموثوقية الشبكة، وتضعف الأمن والخصوصية، وتقلل من التنافس، وتعمل على حجب المحتوى القانوني بشكل كبير، وتبعد المستخدمين عن المشاركة على الإنترنت.

**نقدم عددا من المبادئ الهامة لصناعة السياسة:**

**١- عمل تقييم لتأثر الإنترنت** بهدف فهم إن كانت السياسة المقترحة – المتعلقة بوظائف الوساطة أو الأوسع من ذلك - يمكن أن يكون لها أي أثر سيئ على عمليات تشغيل الإنترنت.

**٢- تحديد إطار السياسة المقترحة** بعناية والتأكد من أنه يتناول وظيفة وساطة محددة تسبب ضررا. مع ضرورة التنبه للضرر الإضافي المحتمل، وتجنب التأثير على مجموعة أخرى واسعة من الوظائف والكيانات.

**٣- حماية وظائف الوساطة الخاصة بالمحتوى الذي يصنعه الأخرون من المسئولية القانونية** ، بما في ذلك « المحتوى الذي ينشئه المستخدم». فالكيانات التي تقدم وظائف وساطة يجب أن يتوافر لها الحماية من مسئولية المحتوى الذي يصنعه الأخرون سواء المحتوى الذين يقومون بنقله، أو استقباله أو استضافته، أو عرضه، أو فلترته، أو أي شيئ أخر، بما يضمن استمرار المستخدمين من التعبير ومشاركة المحتوى إلكترونياً.

**٤- حماية وظائف الوساطة الخاصة بتنظيم وإدارة المحتوى الذي ينشئه المستخدم.** تمتلك الكيانات التي تستضيف محتوى ينشئه المستخدم الحق في وضع «قواعد الطريق» لخدماتهم والتي يجب حمايتها من المسئولية القانونية عند فرضهم القواعد الخاصة بهم وحذفهم للمحتوى المرفوض.

**٥- لتناول المخاوف المتعلقة بالمحتوى الإلكتروني، فإن صناع السياسات يقومون باللجوء للقوانين الموجودة أو الجديدة** والتي تركز على الخصوصية والأمن، وعدم التمييز، وإتاحة الوصول، وحقوق الإنسان، والتنافس، واختيار المستخدم وحقه في التحكم، والشفافية والانفتاح، وغيرها من القوانين.

تتضمن الورقة البحثية عدة نقاط **تلقي الضوء** على اعتبارات السياسة بالنسبة لقطاعات إلكترونية محددة تشمل مواقع التواصل الاجتماعي، والشبكات الموحدة، والألعاب الإلكترونية، وتطبيقات الواقع المعزز والواقع الإفتراضي، والإعلان، ونماذج الأعمال القائمة على الدفع للحصول على المحتوى ، وإدارة حماية التعبير، وحق النشر، والذكاء الاصطناعي.

**والملحق** في نهاية الورقة البحثية يستعرض مجموعة واسعة من **وظائف الوساطة** التي تمكن أو تسهل من اجراء الاتصالات على الإنترنت. كما توفر **قائمة** شاملة ووصف لوظائف الوساطة والتي تتضمن الاعتبارات الفنية والعملية لصنع السياسة وكذلك توصيات السياسة لكل وظيفة.

# جدول المحتويات


**الملخص التنفيذي** ١

**١ المقدمة** ..... **١**

١.١ تحديات السياسة المتعلقة بالوساطة ..... ١

١.٢ الإنترنت تغير من الاتصالات ..... ٩
بفضل أثارها الإجتماعية والإقتصادية الكبيرة

١.٣ الإنترنت تعمل على تمكين الاتصالات النشطة للأفراد ..... ١١

١.٤ دور وظائف الوساطة في تمكين الاتصال على الإنترنت ..... ١١

١.٥ مقارنة المسئولية القانونية للمحتوى الذي ينشئه الموقع ..... ١٣
والمحتوى الذي ينشئه المستخدم

**٢ الإنترنت والمسئولية القانونية للوسطاء**..... **١٥**

٢,١ الأخطاء الجسيمة في نموذج الاتصالات في القرن التاسع عشر ..... ١٥
و القائم على «تبديل الدوائر» والذي سبق ظهور الإنترنت

٢,٢ فهم إسلوب الإنترنت في بناء الشبكات ..... ١٦

٢,٣ دور وظائف الوساطة ..... ١٧

**٣ توفير الحماية لوظائف الوساطة من المسئولية القانونية** ..... **٢٠**

٣.١ الصياغة الأولية لقوانين حماية الوساطة: صياغة السياق ..... ٢٠

٣.٢ أول قوانين الوساطة على الإنترنت: المادة ٢٣٠ من القانون ..... ٢٢
الأمريكي

٣.٣ القوانين الأولية لحماية الوساطة في أوروبا ..... ٢٥

٣.٤ القانون البرازيلي Marco Civil da Internet ..... ٢٦

٣.٥ القوانين المعدلة لحماية الوساطة في أوروبا ..... ٢٧

٣.٦ قوانين حماية الوساطة في سياقات محلية ودولية أخرى ..... ٢٨

٣.٧ التوجهات الحديثة لمسئولية الوسطاء والمخاطر على الإنترنت ..... ٣١

٣.٨ تنوع عالمي من الدول ..... ٣٣

**٤ مبادئ صناعة السياسة لوظائف الوساطة على الإنترنت ..... ٣٥**

٤.١ المبادئ العريضة لصناعة السياسات الرشيدة للإنترنت ..... ٣٥

٤.٢ مبادئ محددة لحماية الوسطاء من المسائلة ..... ٣٧

٤.٣ مبادئ قانونية وسياسية محددة تطبق على
وظائف الوساطة دون تقويض لاتصالات الإنترنت ..... ٣٨

**٥ القاء الضوء --- اعتبارات السياسات لوظائف وساطة محددة ..... ٤١**

٥.١ القاء الضوء: اعتبارات السياسات لمنصات التواصل الاجتماعي
التي تستضيف وتنظم وتدير المحتوى الذي ينشئه المستخدم ..... ٤١

٥.٢ القاء الضوء: اعتبارات السياسات للـ» الشبكات الموحدة»
التي تمكن الاتجاهات الحديثة من تسهيل مشاركة المستخدم ..... ٤٣

٥.٣ القاء الضوء: اعتبارات السياسات للنظام المتكامل
للألعاب التفاعلية الإلكترونية ..... ٤٤

٥.٤ القاء الضوء: اعتبارات السياسات لأنظمة
الواقع المعزز والواقع الإفتراضي المتصل بالإنترنت ..... ٤٥

٥.٥ القاء الضوء: اعتبارات السياسات
لوظائف الوساطة التي تمكن من الإعلان على شبكة الإنترنت ..... ٤٦

٥.٦ القاء الضوء: اعتبارات السياسات للمدفوعات وغيرها من التعويض
الاقتصادي للـ» محتوى الذي ينشئه المستخدم» والذي تتناوله مبادئ وساطة الإنترنت ..... ٤٨

٥.٧ القاء الضوء: تأثير اختلاف المستويات المحلية لحماية التعبير ..... ٤٩

٥.٨ القاء الضوء: التفرقة بين حماية الوسطاء
من المسئولية وقانون وسياسة حق النشر ..... ٥٠

٥.٩ القاء الضوء: الذكاء الاصطناعي ..... ٥٠

**ملحق أ - وظائف الوسطاء** ٥٥

**١ نقل حزم البيانات** ..... ٥٦

١.١ وسيلة الاتصالات (السلكية واللاسلكية) ..... ٥٦
١.٢ مسار اتصالات بروتوكول الإنترنت ..... ٥٧
١.٣ الشبكات الأساسية وشبكات الترانزيت ..... ٥٨
١.٤ تبادل حركة الإنترنت ..... ٥٩
١.٥ اتصالات الميل الأخير للوصول للإنترنت (الميل الأخير) ..... ٦١

**٢ التوجيه والوظائف المساعدة التي تسهل اتصالات الإنترنت** ..... ٦٣

٢.١ تخصيص عنوان بروتوكول الإنترنت (IP) ..... ٦٣
٢.٢ تخصيص رقم النظام المستقل ..... ٦٤
٢.٣ تسجيل وإدارة نظام أسماء النطاقات ..... ٦٥
٢.٤ نشر نظام أسماء النطاقات ..... ٦٧
٢.٥ البحث في نظام أسماء النطاقات ..... ٦٩
٢.٦ خدمات الامتداد الآمن لنظام أسماء النطاقات DNSSEC ..... ٧٠
٢.٧ خدمات شهادة أمن طبقة النقل (TLS) ..... ٧١

**٣ خدمات الاستضافة والتخزين المؤقت** ..... ٧٣

٣.١ استضافة الويب ..... ٧٣
٣.٢ استضافة البريد الإلكتروني ..... ٧٥
٣.٣ خدمات الاستضافة الأخرى ..... ٧٦
٣.٤ خدمات التخزين المؤقت وتوصيل المحتوى ..... ٧٧
٣.٥ توصيل محتوى واجهة برمجة التطبيقات (API) ..... ٧٨
٣.٦ تنظيم المحتوى وإدارته وعرضه ..... ٧٩

**٤ الاتصالات من وإلى الأشخاص** ..... ٨١

٤.١ الاتصالات من شخص واحد لأخر ..... ٨١
٤.٢ الاتصالات من شخص واحد للعديد ..... ٨٣
٤.٣ الاتصالات بين أشخاص عديدة ..... ٧٩

**٥ البحث ..... ٨٦**

٥.١ البحث على الويب ..... ٨٦
٥.٢ البحث المضمن ..... ٨٧
٥.٣ البحث المحدد ..... ٨٨
٥.٤ البحث المقدم من الموقع ..... ٨٩

**٦ حماية الأمن السيبراني وحماية الخصوصية وضوابط محتوى المستخدم ..... ٩١**

٦.١ حماية حركة الإنترنت على مستوى الشبكة ..... ٩١
٦.٢ فلاتر وأدوات المحتوى التي يتحكم فيها المستخدم ..... ٩٣
٦.٣ حماية حركة الإنترنت التي تركز على المستخدم ..... ٩٤

**٧ التطبيقات والبرامج وتطويرها وتوزيعها ..... ٩٦**

٧.١ برامج نظام التشغيل ..... ٩٦
٧.٢ برامج خدمة وتصفح الويب ..... ٩٧
٧.٣ برامج البريد الإلكتروني ..... ٩٩
٧.٤ برامج الرسائل ..... ١٠٠
٧.٥ البرمجيات الأخرى المستخدمة في إرسال واستقبال وعرض الاتصالات عبر الإنترنت ..... ١٠١
٧.٦ تطوير وتوزيع البرمجيات/التطبيقات ..... ١٠٣

**٨ البيئات المركبة ..... ١٠٥**

٨.١ وسائل التواصل الاجتماعي ..... ١٠٥
٨.٢ الشبكات المتحدة ..... ١٠٧
٨.٣ بيئات الألعاب التفاعلية ..... ١٠٨
٨.٤ بيئات الواقع الافتراضي والمعزز ..... ١٠٩

# ١ مقدمة

تقدم هذه الورقة البحثية إطاراً لفهم وظائف الوساطة على الإنترنت، وصياغة سياسة تتعلق بالمسئولية الخاصة بالمحتوى الإلكتروني. تسهل وظائف الوساطة من توصيل وعرض المحتوى أو الاتصالات على شبكة الإنترنت. ومن أمثلة الكيانات التي تقدم وظائف وساطة مقدمو خدمات الإنترنت ISPs، ومواقع التواصل الإجتماعي، ومستضيفو المواقع، وخدمات البث، وخدمات الايميل. والهدف من هذه الورقة البحثية هو تشجيع صناع السياسة على وضع سياسات تحافظ على ما نعتقد أنه أهم خاصية تميز الإنترنت: وهي خاصية الانفتاح، وأنها شبكة متصلة عالمياً، وآمنة وموثوقة.

تقدم الورقة البحثية عرضاً للإنترنت وبعض وظائف الوساطة المهمة لمساعدة صناع السياسات على العمل في مجال المحتوى الإلكتروني. تناقش الورقة البحثية تأثير السياسات التي تركز على الإنترنت على مهام الوساطة وعلى تفاعل المستخدمين، وكيف أنها في بعض الأحيان تقوض من بعض أهم خصائص الإنترنت مثل الأمن والموثوقية وغيرها من الخصائص الهامة للإنترنت. وأخيراً، تقدم الورقة البحثية بعض التوصيات المحددة لصناع السياسات الذين يسعون لتحقيق أهداف اجتماعية وأهداف للسياسة من خلال السياسات التي تؤثر على وظائف الوساطة والكيانات التي تقدم هذه الوظائف.[1]

**ما هي السياسات وكيف يمكن تنفيذها؟**
السياسات التي تؤثر على الإنترنت لها أكثر من شكل وقد تتضمن: الالتزامات القانونية، الحماية القانونية، التنظيمات الإدارية، الإتفاقيات الدولية، حوافز الضرائب، الخصومات، نظم الشهادات، متطلبات المشتريات، وحتى القرارات **بعدم** التشريع أو التنظيم.

## ١.١ تحديات السياسة المتعلقة بالوساطة

كما هو موضح أعلاه في القسم الثاني، فإن الكثير من مهام الوساطة تعد مهمة لتشغيل الإنترنت. وبالتالي، فإن السياسات التي تنطبق على كيانات وساطة الإنترنت أو الوظائف التي يقومون بها قد تؤثر بشكل كبير على قدرة الأفراد على صنع محتوى والتواصل مع بعضهم البعض.

١ قد يكون تأثير السياسات إيجابياً وبناءً. و معظم صناع السياسات يرون قيمة الإنترنت فيما يقومون به. ومن ثم فإنه يمكن للسياسات أن تحسن من طريقة تعامل الأفراد والمجتمعات مع الإنترنت، مثلا عن طريق تشجيع الخدمات على تأمين البيانات وحماية خصوصية الأفراد، كما يمكن للسياسات أن تدعم قدرة الإنترنت كقوة للخير في المجتمع. ولكن أيضاً من الممكن أن يكون لصناعة السياسات أثار سلبية للغاية: مثل إضعاف أمن وخصوصية الإنترنت، ودفع المنافسين الأصغر من الساحة، وعدم تشجيع دخول لاعبين جدد، وتكبيل قدرة المستخدمين على التواصل على الإنترنت، وتوسيع الفجوة الرقمية، وتقسيم الإنترنت. ونحن نعتقد أن صناع السياسات يسعون لتجنب هذه التبعات السلبية، ولهذا السبب تقوم جمعية الإنترنت بنشر هذه الورقة البحثية.

على صناع السياسات الذين يهتمون بصياغة سياسات تنظم الإنترنت أن يضعوا في اعتبارهم الأنواع الكثيرة والمختلفة لوظائف الوساطة اللازمة لإتمام الاتصالات على الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، فإن الكيانات نفسها التي تقدم وظائف وساطة هي كيانات مختلفة جدا - تشمل مقدمي خدمات إنترنت في المناطق الريفية و الشركات الصغيرة والكبيرة الحجم لاستضافة المواقع، وخدمات الإنترنت الأساسية، والمواقع الضخمة لمشاركة الفيديو، ومواقع التواصل الاجتماعي. وهذا التنوع يعني أن أي التزام مقترح يجب أن يحدد بدقة وظيفة الوساطة التي يستهدفها.

نحن ندرك أن ليس كل المحتوى الموجود على الإنترنت محتوى قانوني ومفيد للمجتمع، وأن الدول تسعى إلى إيجاد طرق فعالة للحد من انتشار المعلومات المغلوطة، والمحتوى الضار، والنشاط الإجرامي على الإنترنت. وفي هذا الإطار، فإن الوسطاء قد يمثلوا هدفا جيداً للسياسة وذلك بسبب تفاعلهم الكبير مع المحتوى الذي ينشئه المستخدم. لا يمكننا القول أن الكيانات التي تقوم بوظائف الوساطة «لا يمكن» أو «لا يجب» أن ينطبق عليها نوع ما من السياسة. ولكن هدفنا أن نوضح أن السياسات المؤثرة على وظائف الوساطة قد يكون لها عواقب غير مقصودة وقد تكون ذات ضرر على الإنترنت أو على قدرة الأفراد على التواصل على الإنترنت، ومن ثم يجب تجنب ذلك الأمر. كما نوضح أيضاً أن هناك مجموعة من أدوات السياسة- مثل قوانين الخصوصية- التي تتيحها الحكومات لتناول القضايا الاجتماعية الإلكترونية.

## ١.٢ الإنترنت تغير من الاتصالات بفضل أثارها الإجتماعية والإقتصادية الكبيرة

غيرت الإنترنت من طريقة تواصل الأفراد بشكل كبير. فما قبل الإنترنت، كان الوسائل الأساسية المتاحة للتواصل بين فرد وأخر تتمثل في الهاتف والبريد. ثم كانت وسائل التواصل الجماهيرية مثل الصحف والتليفزيون والراديو التي منحت الأفراد إمكانية بسيطة للمشاركة والحديث.

تساعد الإنترنت- على عكس الصحف والراديو والتليفزيون – على تمكين الأفراد من المشاركة في المحادثة في نفس الوقت وحول العالم. تتضمن البدائل التي تتيحها الإنترنت الاتصال بين فردين (مثل تطبيقات الرسائل المشفرة) واتصالات بين فرد وكثيرين (مثل نشر المواقع) واتصالات بين كثيرين ( مثل منصات التواصل الاجتماعي). خلال السنوات الأولى للإنترنت، كانت الإنترنت تدعم الاتصالات من خلال لوحات الإعلانات الالكترونية، وقوائم البريد، ومجموعات النقاش، والمدونات، وغيرها من أشكال مشاركة المستخدم.

إن قدرة الأفراد على استخدام الإنترنت للتواصل، لإرسال واستقبال معلومات من أفراد أخرين في نفس الدولة أو حول العالم، له منافع مباشرة: منافع تعود على هؤلاء الأفراد، ومجتمعاتهم ودولهم. فالأفراد يستخدموت الإنترنت لخلق فرص اقتصادية واجتماعية جديدة لأنفسهم وللأخرين. كما يمكن لرواد الأعمال تطوير المنتجات والخدمات التي تفي باحتياجات مجتمعاتهم. ويمكن للحكومات التفاعل مع مواطنيها بشكل أكثر قوة وسرعة وأقل تكلفة. إن الاتصالات التي تسهلها الإنترنت تدعم المعرفة العالمية والفرص الاقتصادية. وبالإضافة لهذه المنافع، فإن الإنترنت نجحت في خلق فرص اقتصادية للأمم والشركات والمنظمات والدول حول العالم.[٢]

من الأهداف التي تسعى إليها جمعية الإنترنت من هذه الورقة البحثية هو شرح ضرورة حماية وظائف الوساطة التي تعمل على تمكين وتسهيل الاتصال من خلال المحتوى الذي ينشئه المستخدم من المسئولية القانونية. كما تسعى جمعية الإنترنت أيضاً إلى إلقاء الضوء على وجود أدوات سياسة أخرى تتناول بشكل بناء المشكلات الخاصة بالخدمات الإلكترونية ومحتوى المستخدمين. لا نسعى من وراء هذه الورقة البحثية إلى توجيه صناع السياسات إلى طريقة تنظيم الإنترنت، ولكن توجيههم نحو طريقة صياغة السياسة التي تضمن استمرار ازدهار تواصل الأفراد والذي يعد أهم أهداف وجود الإنترنت.

«إن من أهم خصائص الإنترنت- بل الخاصية التي تميزها عن باقي وسائط الإتصال- هي كونها منصة مفتوحة للجميع. حيث يمكن للأفراد أن يقوموا بالتعبير أو المناقشة، أو صنع أو اختراع شيئ ما أو التواصل مع الأخرين، سواء كانوا في نفس البلد أو حول العالم.» (من كلمة أندرو سوليفان، رئيس مجلس إدارة جمعية الإنترنت، أمام الكونجرس، ٨ مارس ٢٠٢٣)

٢ كما هو مشار إليه في تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الـOECD الصادر عام ٢٠١٠ حول الدور الاقتصادي والاجتماعي لوسطاء الإنترنت، فإن نمو الكيانات التي تقدم وظائف وساطة على الإنترنت تساهم في النمو الاقتصادي وفي ازدهار الانتاجية، وفي الاستثمار في البنية التحيتة، وفي رفع معدلات التوظيف وريادة الأعمال، والابتكار، واختيار تمكين المستخدم، والثقة والخصوصية . اطلع على الرابط https://doi.org/10.1787/9789264086487-en

## ١.٣ الإنترنت تدعم الاتصالات النشطة للأفراد

مع ظهور الإنترنت، لم يعد الأفراد متلقون سلبيون للمحتوى الذي تنشئه الشركات أو الذي تفرضه الحكومات. فالأفراد هم مشاركون نشطون في صناعة المحتوى وفي تشكيل طرق إتاحة هذا المحتوى لأفراد أخرين حول العالم. وفي هذه الورقة البحثية، نستخدم مصطلح **«المحتوى الذي ينشئه المستخدم»** لنشير إلى ما يتم نشره أو مشاركته إلكترونياً من قبل المستخدم وليس من قبل مالك الموقع.

إن مفهوم **المحتوى الذي ينشئه المستخدم** يظهر غالباً في القضايا القانونية والجدالات السياسية بشأن تحديد المسئول قانوناً عن المحتوى. **فالمحتوى الذي ينشئه المستخدم** يمكن أن يكون عمل أصلي يصنعه المستخدم الذي يقوم بالنشر على الإنترنت، أو يمكن أن يكون محتوى قام شخص أخر بصناعته ونشره – بإذن أو بدون إذن من الصانع الأصلي.

إن أهم ما يعرف **المحتوى الذي ينشئه المستخدم** هو أنه محتوى قام شخص أخر غير مالك الموقع أو الخدمة المقدمة بصناعته أو نشره على موقع ما أو مشاركته إلكترونياً. وهذا المحتوى يختلف عن **«المحتوى الأصلي للموقع»** – أي عن المحتوى الذي يصنعه الموظفون أو المتعاقدون مع مالك الموقع، وخدمات تطوير المحتوى، وهو ما يعتبر مسئولية قانونية واضحة لمالك الموقع.

إن نطاق **المحتوى الذي ينشئه المستخدم** نطاق واسع. فهو يمكن أن يكون المحتوى الذي ينشره الأفراد، ويمكن أيضاً أن يكون ما تنشره منظمة أو شركة ما. هناك مجموعة لا حدود لها من أنواع المحتوى الذي ينشئه المستخدم: منشورات مواقع التواصل الاجتماعي، البريد الالكتروني، الرسائل، الفيديوهات الطويلة أو القصيرة، التعليقات على المنتجات، الشعر، الموسيقى أو بيانات الملاحظات التي يقدمها العلماء. إن **المحتوى الذي ينشئه المستخدم** يمكن أن يكون محتوى جاد، أو تافه، أو فني، أو واقعي أو غير واقعي، أو جيد، أو محرج، أو مسئ، أو عميق أو مفيد أو غير مفيد ---- فهو أي محتوى في النطاق الواسع للأفكار والتعبيرات الإنسانية. وبالطبع، فإن بعض من هذا المحتوى قد يكون ضار، أو تشهيري، أو خادع، أو يمثل تهديد أو حتى غير قانوني.

**المحتوى الأصلي للموقع مقارنة بالمحتوى الذي ينشئه المستخدم**

لو قرر شخص يقوم بتصنيع السيارات إنشاء موقع إلكتروني بسيط لعرض الموديلات الجديدة للسيارات المتاحة للشراء، فإن الموظفين والمتعاقدين مع من يقوم بتصنيع السيارات هم من يقومون بإنشاء المحتوى على الموقع. و بالتالي يكون هذا الشخص هو المسئول عن محتوى الموقع المنشور إلكترونياً، مثلما هو الحال مع المحتوى الموجود في أي كتيب ترويجي أو مطبوعات خاصة بالسيارات. وهذا ما نطلق عليه **المحتوى الأصلي** للموقع. وبشكل عام، فإن هذا الشخص هو من يتحمل المسئولية بشكل واضح وهو من تقع عليه المسئولية القانونية عن المحتوى المتاح إلكترونياً.

لو إختار هذا الشخص الذي يقوم بتصنيع السيارات أن يضيف إمكانات تفاعلية على الموقع، ولو سمح لزوار الموقع من الأفراد بنشر التعليقات عن موديلات السيارات، فإن هذه التعليقات تعتبر **محتوى ينشئه المستخدم**. وفي هذه الحالة يكون الموقع مزيج من المحتوى الأصلي بالأساس وبعض من المحتوى الذي ينشئه المستخدم.

وفي المقابل، فإن موقع التواصل الاجتماعي لمحبي السيارات يتضمن بالأساس محتوى ينشئه المستخدم: فزوار الموقع من الأفراد يقومون بنشر محتوى طويل وقصير ويشتركون في نقاشات مع الزوار الأخرين. بعض من **المحتوى الأصلي** للموقع الذي يصنعه ملاك الموقع قد يكون معلومات الدعم وشروط الاستخدام.

إن موضوع المسئولية وحق المسئولية القانونية للكيانات التي تقدم وظائف وساطة والتي تساعد في تسهيل الاتصال من خلال **المحتوى الذي ينشئه المستخدم** هو موضوع رئيسي للمناقشة في هذه الورقة البحثية.

## ١.٤ دور وظائف الوساطة في تمكين الاتصال على الإنترنت

لم يكن الإنترنت ليتواجد بدون الكيانات التي تقوم بوظائف الوساطة، حيث يعتمد هيكل الإنترنت القائم على اللامركزية والتوزيع على مئات الآلاف من الكيانات التي تقوم بوظائف وساطة، وهذا الهيكل هو ما يساعد الإنترنت من تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية المرجوة.

تتضمن وظائف الوساطة توصيل وتأمين واستضافة وتسهيل الاتصالات على الإنترنت. ولفهم دور وظائف الوساطة ، يمكننا مقارنة الأمر بخدمات البريد: فخدمات البريد تستخدم العديد من الوسطاء لتوصيل البريد، فهناك شركات النقل التي تقوم باستلام وتوصيل البريد، وهناك عربات النقل، والطائرات التي تنقل البريد، وحراس الأمن الذين يعملون على حماية البريد، وصناديق البريد التي تستخدم لتخزين البريد، ومكاتب البريد التي تدير كل هذا، وغيرها. كل هذه الكيانات هي وكلاء خدمة البريد.

الإنترنت بالمثل لديها كيانات وسيطة تقوم بعمل خدمات ووظائف مماثلة، ولكن مع اختلاف رئيسي: وهو أن وظائف الوساطة على الإنترنت تقدمها كيانات مستقلة، ولا يوجد مكتب رئيسي تنسيقي يقوم بتنظيم توصيل الاتصالات.

فالخدمات البريدية تتحكم في طريقة توصيل البريد من نقطة استلامها. ولكن على الإنترنت، لا يوجد كيان مستقل يقوم بالتحكم في طريقة توصيل المحتوى أو تحديد الشخص المسئول عن كل خطوة في عملية التوصيل. كما أنه، على خلاف خدمات البريد، فإن المحتوى على الإنترنت ينقسم إلى أجزاء يتم نقلها بشكل مستقل وتتحرك من خلال عدة شبكات مستقلة مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه أيضاً، على خلاف خدمات البريد، فإن الكثير من الصفحات على المواقع الإلكترونية تتكون من مكونات تفاعلية تقوم كيانات مختلفة بتصنيعها واستضافتها.

والبروتوكولات الفنية للإنترنت التي تتميز بالانفتاح وبالتشغيل البيني هي ما تمكن من تحرك أنواع متنوعة من الاتصالات من الحركة بدون تحكم مركزي- بما في ذلك صفحات المواقع التي تتكون من اجزاء تفاعلية.

ولكن في الحالتين فإن خدمات البريد ووكلاء البريد، و الوسطاء المشاركين في اتصالات الإنترنت، كلهم يتواصلون من خلال المحتوى الذي ينشئه المستخدم. إلا أن وظائف الوساطة تختلف.

في هذه الورقة البحثية، قمنا بالتركيز على «وظائف» الوساطة (مثل إتاحة الإنترنت) أكثر من أنواع الكيانات التي تقوم بهذه الوظيفة (مثل «مقدم خدمة الإنترنت» أو موقع «التواصل الاجتماعي»). حيث نرى أن هذا التوجه هو أكثر قوة ودقة عندما يتعلق الأمر بتعريف السياسة، ذلك لأن الكثير من الكيانات تقوم بوظائف وساطة مختلفة ومتعددة، وهذه الوظائف تثير أمور مختلفة على صعيد السياسة.

فعلى سبيل المثال، فإن مقدم خدمة الإنترنت ISP، بالإضافة إلى ما يقدمه من توفير للإنترنت في المنازل، قد يقوم أيضاً بوظائف وساطة إضافية مثل خدمة هاتف الصوت عبر الإنترنت، والبحث عن نظام أسماء النطاق، واستضافة البريد الإلكتروني، وفلترة المحتوى أو البرمجيات الخبيثة. ومن ناحية أخرى، فإن منصات التواصل الإجتماعي، بالإضافة لكونها تمد روادها بالقدرة على النشر والتفاعل مع المحتوى، فقد تقوم أيضاً بوظائف وساطة أخرى، مثل الرسائل من مستخدم لأخر، واستضافة المواقع، وخدمة الكونفرانس الصوتي والمرئي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الخدمات الإلكترونية قد تتضمن نفس وظائف الوساطة أو مثيلاتها. واقتراح سياسة أو قواعد، على سبيل المثال، لتقنين استخدام المحتوى على مواقع التواصل الاجتماعي قد يؤثر بشكل غير مقصود على قدرة الجميع على استخدام المحتوى الموجود على الإنترنت.

نركز على وظائف الوساطة على الإنترنت والتي قد تتضمن عرض، واستكشاف، وتنظيم وايصال المحتوى الذي يقوم أخرون بإنشائه، أي يتضمن محتوى ينشئه أخرون.

## ١.٥ مقارنة المسئولية القانونية للمحتوى الذي ينشئه الموقع والمحتوى الذي ينشئه المستخدم

إن نقطة البداية في هذه المقارنة أن الشخص الذي يقوم بإنشاء محتوى رقمي يكون مسئول عنه - ولا يعتبر وسيط لهذا المحتوى. ولكن في حالة أن يقوم المستخدم بنقل، أو عرض، أو استضافة المحتوى أو بمعنى أخر تسهيل المحتوى الذي ينشئه الأخرون، فإن ذلك يعتبر وسيط ولا يعد بشكل عام مسئول عن هذا المحتوى من الناحية القانونية.

في حالة بعض الكيانات، فإن كل المحتوى الموجود على المواقع الخاصة بهم أو في خدماتهم ينشأه «أخرون». وفي مواقع بعض الكيانات الأخرى، يكون المحتوى مزيج من **المحتوى الذي ينشئه «الأخرون»** (ومن ثم يستحق حماية الوسيط من المسئولية القانونية) ومحتوى ينشأه أصحاب الموقع (وبالتالي لا يستلزم الحماية من المسئولية). فيما يلي ثلاثة أمثلة توضح الفرق:

- في حالة مقدم خدمة إنترنت للمنازل، فإن كل المحتوى المنقول من وإلى المنزل ينشأه كيان مختلف عن مقدم خدمة الإنترنت. و في هذه الحالة فإن مقدم خدمة الإنترنت لا ينشأ أي محتوى، فهو فقط مسئول عن نقل هذا المحتوى. ومقدم خدمة الإنترنت بطبيعة الحال يقوم فقط بتقديم وظائف وساطة للمحتوى الذي يقوم بالتعامل معه بين المستخدم النهائي وباقي الإنترنت. فعلى صعيد المسئولية القانونية، فإن مقدم خدمة الإنترنت لا يكون مسئولا عن المحتوى الذي ينقله.
- في حالة الشخص الذي يقوم بتصنيع السيارات الذي يمتلك موقعاً الكترونياً يصف المنتج ويسمح للمستخدمين بنشر آرائهم عن المنتج أو التعليق على المحتوى، فإن الشركة في هذه الحالة تكون مسئولة عن معظم المحتوى الموجود على الموقع ولا تعد أنها تقوم بوظيفة وساطة لهذا المحتوى بالتحديد. ولكن تعد الشركة مقدم لوظيفة وساطة عندما يتعلق الأمر بتعليقات العملاء التي يتم نشرها على موقع الشركة، وذلك لأن هذه التعليقات يقوم شخص أخر غير الشركة بكتابتها. ومن ثم فإن الشركة المصنعة للسيارات تكون مسئولة قانونيا عن المحتوى الذي قامت بإنشائه ونشره، ولكن المحتوى الذي يقوم أخرون بنشره يستلزم توجه أخر من ناحية المسئولية القانونية.
- بالنسبة لشركات استضافة المواقع التي تعمل بشكل مستقل وتقوم بتشغيل الخوادم والبنية التحتية التي تستخدمها شركة تصنيع السيارات، فإن المهمة هي مهمة وساطة بالكامل: فكل المحتوى الموجود على الموقع (المحتوى الخاصة بشركة تصنيع السيارات وتعليقات العملاء) كله محتوى ينشئه المستخدم. وكما هو الحال مع مقدم خدمة الإنترنت، فإن شركة استضافة الموقع لا يجب أن تكون مسئولة عن المحتوى الذي يقوم أخرون بنشره على الموقع الذي تستضيفه.

### أهمية وظائف الوساطة في قدرة الأفراد على استخدام الإنترنت ومشاركة المحتوى

على مستوى الجيران، يعتمد الأفراد على الوسطاء المتمثلين في مقدمي خدمة الإنترنت والشبكات المجتمعية- للاتصال بالإنترنت. وبمجرد تحقيق الاتصال، فإن كل اتصال على الإنترنت يتطلب مشاركة عدد من الكيانات المستقلة التي تقدم وظائف وساطة لنقل واستضافة وحماية وتوصيل المليارات من الاتصالات كل يوم.

كل شخص يستخدم الإنترنت لأغراض مختلفة، ولكن أي استخدام يتطلب أن يقوم الأفراد- دون أن يشعروا بذلك- بالدخول والاعتماد على عشرات بل ألاف أو أكثر من الكيانات الأخرى التي تقدم وظائف وساطة كل وقت يستخدمون فيه الإنترنت. يعد هذا الاعتماد على وظائف الوساطة أمر أساسي لإتمام التشغيل اليومي للإنترنت. ولهذا السبب، يجب صياغة السياسة التي تنظم هذه العملية بعناية شديدة حتى لا تؤثر بالسلب على تشغيل الإنترنت.

# ٢ الإنترنت والمسئولية القانونية للوسطاء

يعرض هذا القسم النواحي الفنية الخاصة بالإنترنت ويستعرض بعض الخصائص الهامة للإنترنت، ومنها ما نطلق عليه «أسلوب الإنترنت في بناء الشبكات». كما نقوم أيضاً بشرح الدور الحيوي الذي تقوم به وظائف الوساطة والكيانات التي تقدم هذه الوظائف ودورها في اتمام اتصالات الإنترنت.

## ٢.١ الأخطاء الجسيمة في نموذج الاتصالات في القرن التاسع عشر و القائم على «تبديل الدوائر» والذي سبق ظهور الإنترنت

قبل ظهور الإنترنت، فإن نظام الاتصالات الأساسي بين شخص وأخر كان نظام الهواتف القائم على «تبديل الدوائر» ، والذي يقوم على استخدام المفاتيح الكهربائية لخلق دائرة كهربائية مخصصة بين مرسل ومستقبل المكالمة الهاتفية. من ستين عام مضى، ولإتمام مكالمة هاتفية بين مدينتي نيويورك وجوهانسبرج ، كانت شركة الهاتف الأمريكية تقوم بمد أسلاك لعمل دائرة تتصل بكابل بحري يرتبط بكابل شركة الهاتف في جنوب أفريقيا، ثم تقوم شركة هاتف جنوب أفريقيا بعمل دائرة على الجانب الأخر لنقل الصوت عبر المحيط. وبعد المكالمة، يتم تفكيك الدائرة، وتكون الموارد المستخدمة في المكالمة متاحة لنقل مكالمة أخرى. وخلال معظم القرن العشرين، كانت معظم المكالمات الهاتفية داخل دولة ما تتم من خلال شركة هواتف واحدة تحتكر السوق وتسيطر على الشبكة، وهي التي تسعر المكالمات، وهي المسئولة عن صيانة وتوسعة الشبكات. وفي بعض الدول، كانت هذه الشركات ملك للحكومة أو تقوم الحكومة بتشغيلها.

لا يتسم هذا الاسلوب التقليدي للهواتف والقائم على تبديل الدوائر بالكفاءة على الاطلاق. فحجز مورد ما لاتمام المكالمة التليفونية يعني أن المنزل أو المجتمع الذي يمتلك خط هاتف واحد يمكنه اتمام محادثة تليفونية واحدة في أي وقت وربما انتظر حتى تكون خطوط الجهة التي تستقبل المكالمة متاحة. كان يجب أيضاً إعادة بناء الشبكة لتتحمل أوقات الذروة، وذلك بتكلفة باهظة. وفي الأغلب، لم تكن هناك سعة لإتمام كل المكالمات في وقت الذروة مثل إجازات الكريسماس ورأس السنة. كما أن استخدام دائرة مخصصة لاتمام مكالمة هاتفية واحدة فقط لم يكن أمراً يتسم بالكفاءة، وذلك لقدرة الأسلاك على نقل محتوى أكثر من مكالمة هاتف واحدة. وقد كانت عدم الكفاءة الفنية والاقتصادية التي اتسم بها نظام الهاتف التقليدي هي الدافع الحقيقي لتطوير شبكات «تبديل الحزم» وهو ما مثل الأساس الذي يقوم عليه الإنترنت كما نعرفه اليوم.

إن نظام الهواتف القائم على تبديل الدوائر له مخاطره وتكاليفه. فالشبكة ذات التحكم المركزي من أعلى لأسفل تكون معرضة للتوقف بسبب أعطال مراكز التحكم الرئيسية أو أجزاء من الشبكة.[٣] كما أن شركة الهواتف المحلية التي تحتكر الخدمة، لا يكون لديها حافز لطرح منتجات

أو خدمات جديدة في السوق، وبالتالي فهي لا تسعى إلى خلق مزيد من الابتكار في خدمة العملاء التي تكون مكبلة بتنظيمات مرهقة أو تكاليف باهظة. ربما كان لإضافة مزيد من التنافس في نظام هواتف تبديل الدوائر حافزاً لمزيد من الابتكار، إلا أن المركزية المتأصلة في نظام تبديل الدوائر كان يعني أن كل شبكة، في وقت ما، ستكون تحت السيطرة الكاملة لكيان واحد، مما يعني القليل من الحافز الاقتصادي للاستثمار في أي خدمات جديدة.

هذه العيوب وغيرها دفعت الباحثين في فترة الستينات والسبعينات لتطوير وتعديل نظام «تبديل الحزم»، والذي أدي في نهاية الأمر لتطوير ما أصبح فيما بعد الإنترنت.

## ٢.٢ فهم إسلوب الإنترنت في بناء الشبكات

الإنترنت، والتي غالبا ما تسمى بـ»شبكة الشبكات»، هي شبكة متصلة تتكون من شبكات تتصل ببعضها البعض. وقد أدرك مصممو الإنترنت الأوائل فوائد التصميم المرن للإنترنت والذي يمكن من ظهور تكنولوجيات جديدة ومن اتصال شبكات جديدة. كما أدركوا أيضاً أن أفضل الطرق لنشر شبكة موزعة كبيرة جداً هو الاستفادة من الشبكات القائمة، وربطهم ببعضهم البعض عن طريق التكنولوجيا المتاحة والبسيطة وذات التكلفة القليلة.

على عكس نظام الهواتف القائم على تبديل الدوائر، فإن اتصالات الإنترنت تمر عبر شبكة

الشبكات باستخدام تبديل الرزم [٤]: حيث ينقسم كل اتصال الى «رزم» صغيرة وتتحرك كل رزمة بشكل منفصل. فعلى سبيل المثال، ينقسم كل بريد الكتروني إلى حزم أصغر متعددة، والتي يمكن، وفي الأغلب ما تأخذ مسارات مختلفة عبر الإنترنت لكي تصل إلى مستقبل الإتصال المقصود. وعند وصولها عند الوجهة يتم إعادة تجميعها بشكل سلس قبل توصيل البريد الالكتروني للمستخدم النهائي. وتلك التقنية مثلت ابتكاراً رئيسياً في طريقة توصيل المحتوى عبر الشبكات.

تتكون الإنترنت من ما يقرب من ٧٦ ألف شبكة مستقلة تستخدم نفس البروتوكولات الفنية وتتعامل مع بعضها البعض. كثير من هذه الشبكات يمكلها أفراد أو شركات والبعض يملكه أو تسيطر عليه الحكومات. كل شبكة تأخذ قرارات مستقلة عن طريقة تسيير حركة الإنترنت لجيراناتها وفقاً للاحتياجات، ونموذج العمل، والمتطلبات المحلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن مئات الآلاف من الكيانات- سواء مقدمي استضافة المواقع، أو خدمات البريد الالكتروني، أو خدمات النطاق، أو خدمات الهوية، أو مقدمي خدمات التأمين- تقدم خدمات حيوية لدعم وتسهيل الاتصالات عبر الإنترنت. ولا يوجد تحكم مركزي أو تنسيق بين الشبكات أو الكيانات الداعمة.[٥]

٣ الإنترنت، مقارنة بالنظام القديم للاتصالات، هي أكثر توزيعاً مما يعزز من موثوقيتها وقوتها وقدرتها على تجنب مشكلات الشبكة

٤ لوصف تبديل الرزم، أنظر https://www.internetsociety.org/blog/2022/04/common-internet-network-interconnection-and-charging-practices/ وأنظر أيضاً https://en.wikipedia.org/wiki/Packet_switching.

٥ في ورقة بحثية نشرتها جمعية الإنترنت في ٩ سبتمبر ٢٠٢٠ تحت عنوان « أسلوب الإنترنت في تكوين الشبكات: تعريف الخصائص الحيوية للإنترنت» https://www.internetsociety.org/resources/doc/٢٠٢٠/critical-properties-of-the-internet-impact-assessment-toolkit/, حددت الورقة البحثية الخصائص الحيوية التي تجعل من الإنترنت ما هي عليه الأن وتشير إلى نمو الإنترنت وقدرتها على التغيير. وهذه الورقة البحثية هي جزء من عمل أكبر تحت مسمى أسلوب الإنترنت في تكوين الشبكات، لمزيد من المصادر https://www.internetsociety.org/action-plan/internet-way-of-networking/.

هذا التصميم الموزع وغير المركزي هو تصميم أساسي لنجاح الإنترنت. فقد انتشرت الإنترنت

حول العالم ونمت بشكل كبير بسبب هذه الخاصية الأساسية لتصميم الإنترنت. حيث يتيح هذا التصميم ضم أي شبكات جديدة بشكل سهل وغير مكلف كلما ظهرت احتياجات جديدة، أو مجالات أخرى للتشغيل، أو اختراعات جديدة. وبشكل خاص، فإن هذا التصميم يتيح للشبكات الصغيرة والبعيدة أن تتصل بالإنترنت بتكلفة بسيطة نسبياً، عادة دون أي مفاوضات أو اتفاقات غير التي تتم مع مقدمي الخدمة المحليين.

والإنترنت تختلف عن شبكات الاتصالات التي تقوم على تبديل الداوئر في الماضي، وهذه الاختلافات في التشغيل الموزع والتصميم غير المركزي أمران حيويان لاستمرار صحة ونمو الإنترنت.

## ٢.٣ دور وظائف الوساطة

تلعب الكيانات التي تقوم بوظائف الوساطة دوراً رئيسياً في تحقيق الاتصال العالمي للإنترنت ومشاركة المحتوى، و أيضاً في توفير الأمن والأمان والخصوصية وإتاحة الوصول. تعتمد الإنترنت على مجموعة من وظائف الوساطة كي تتمكن من العمل.

تدعم عمل الإنترنت اليوم مجموعة متنوعة من وظائف الوساطة. بعض من هذه الوظائف معروفة للمستخدمين وصناع السياسات، مثل الوظائف التي يقدمها مقدمو خدمات الإنترنت، و»مقدمو خدمات الترانزيت» الذين يقدمون خدمات ربط شبكات أخرى مع بعضها البعض، وخدمات الاستضافة التي تدعم محتوى الويب والبريد الإلكتروني، ومتصفحات البحث، وخدمات التواصل الإجتماعي. وهناك أنواع أخرى من وظائف الوساطة أقل شهرة، مثل التخزين المؤقت للمحتوى، والشبكة، والدفاع السيبراني، وقرار نظام أسماء النطاق DNS، وتسجيل النطاق.[٦] حتى بعض أنواع البرمجيات، مثل متصفحات الويب، تقدم وظائف وساطة عن طريق تلقي محتوى من الإنترنت وعرضه للمستخدم النهائي (وغالبا يكون ذلك عن طريق حجب المواقع السيئة).

**فبدون وظائف الوساطة التي تحمل حركة الإنترنت** من وإلى الأطراف النهائية (بما في ذلك الأفراد، والخوادم، ومقدمي الخدمات، وغير ذلك)، وبدون الأنواع الأخرى الكثيرة لوظائف الوساطة التي تسهل من حركة الإنترنت، لن يكون هناك وجود للإنترنت.

قد يختار المستخدمون التفاعل بشكل مباشر مع بعض مقدمي وظائف الوساطة، مثل مقدمي خدمات الإنترنت للوصول للإنترنت، وأداة البحث المفضلة لديهم، والمتصفح الخاص بهم لعرض وأحيانا فلترة المحتوى. إن وجود مجموعة من الإختيارات المتاحة تساعد على توسيع نطاق إختيار المستخدم وقدرته على التحكم. على سبيل المثال، يمكن للمستخدمين اختيار استخدام وظائف الوساطة التي تركز على حماية الخصوصية، أو التي تقدم تجارب الكترونية « ملائمة للعائلة».

٦ يقدم ملحق هذه الورقة البحثية قائمة مطولة للوسطاء، تغطي عشرات الأنواع، مع تقديم توصيات محددة لصناع السياسات وتقديم النصح حول المشكلات التي يجب أن نأخذها في الإعتبار تجاه كل نوع من أنواع وظائف الوساطة.

ولكن، معظم المستخدمين لا يعرفون ولا يدركون النطاق الواسع من وظائف الوساطة التي تسهل من الاتصالات. فعلى سبيل المثال، فإن المستخدمين لا يعرفون عن البحث عن نظام أسماء النطاق أو الجهة التي توفر وظيفة البحث عن نظام اسم النطاق لتفعيل البحث على شبكة الإنترنت، أو من أو ماذا يسهل من عملية ترانزيت للرزم بمجرد تحركها من مصدر مقدم خدمة الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، الكثير من هذه الكيانات التي تقدم وظائف الوساطة قد لا يكون لديها أي علاقة (قانونية أو غيرها) مع المستخدم الذي يبدأ الاتصال أو الذي يستقبله أو مع بعضهم البعض. وعلى الرغم من أن الكثير من الكيانات هي كيانات تجارية، فإن بعض وظائف الوساطة تقدمها مجتمعات غير هادفة للربح أو كيانات تطوعية. وقد تكون الكيانات تابعة لدوائر قضائية مختلفة لكل من المرسل والمستقبل. وهذا التوجه اللامركزي والموزع هو «سمة وليس مشكلة فنية» . قد يكون من المستحيل أن يكون هناك علاقة مباشرة آحادية مع كل وظائف االوساطة على مستوى الإنترنت ككل. فإن طبيعة الإنترنت القائمة على التوزيع توفر المرونة والقوة والقدرة على التوسع في مختلف الاتجاهات كما يتطلب الأمر.

إن الكيانات التي تساعد الإنترنت على العمل وتساعد المستخدمين على الوصول للإنترنت (والتي أحياناً ما تسمى بوسطاء البنية التحتية) لا يكونون على دراية بالمحتوى الذي يتم توصيله. وعلى العكس فإن الكيانات التي تساعد المستخدمين على التفاعل مع المحتوى على الإنترنت (مثل منصات مشاركة الفيديو أو منصات التواصل الاجتماعي) عادة ما يكونون مهتمين بشكل مباشر بطريقة عرض وتنظيم ومشاركة المحتوى، إلخ... ولكن لا يوجد فارق واضح بين الكيانات، وليست كل «المنصات» على دراية بالمحتوى الذي يتم نقله للمستخدمين.

٧ وسطاء البنية التحتية لا يعنيهم المحتوى الذي يتم توصيله كما انهم أيضاً لا يمكنهم رؤية المحتوى نتيجة الاستخدام الزائد للتشفير من الطرف للطرف عبر الإنترنت.

٨ فعلى سبيل المثال، معظم خدمات الرسائل الإلكترونية بين مستخدم وأخر مثل الواتس آب وسيجنال تستخدم التشفير من الطرف للطرف بين المستخدمين النهائيين، والتي تعمل على حجب المحتوى الفعلي الذي يتم نقله وجعله غير معلوم.

# مقدم وظيفة الوساطة

عرض مبسط جدا لبعض مقدمي وظائف الوساطة والتي تتم عندما يقوم مستخدم بطلب صفحة من الويب

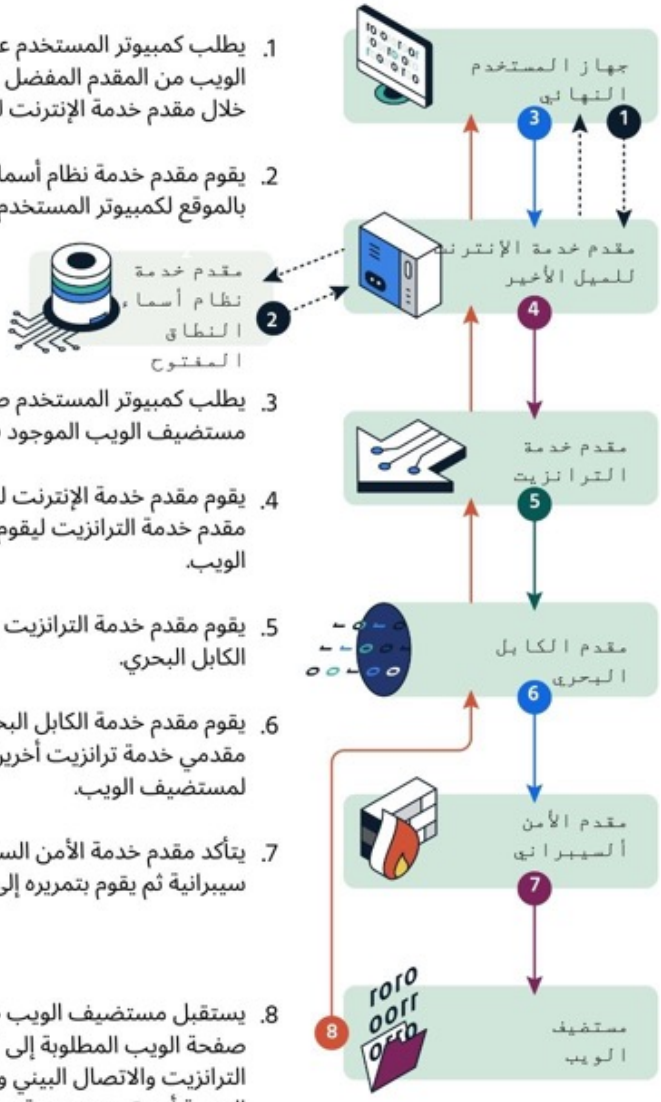


1. يطلب كمبيوتر المستخدم عنوان بروتوكول الإنترنت الـIP لصفحة الويب من المقدم المفضل لديه لخدمة نظام أسماء النطاق من خلال مقدم خدمة الإنترنت للميل الأخير.
2. يقوم مقدم خدمة نظام أسماء النطاق بإعادة عنوان الـIP الخاص بالموقع لكمبيوتر المستخدم.
3. يطلب كمبيوتر المستخدم صفحة الموقع المطلوبة من مستضيف الويب الموجود في دولة أخرى.
4. يقوم مقدم خدمة الإنترنت للميل الأخير بتمرير الطلب إلى مقدم خدمة الترانزيت ليقوم بتمريره بدوره إلى مستضيف الويب.
5. يقوم مقدم خدمة الترانزيت بتمرير الطلب إلى مقدم خدمة الكابل البحري.
6. يقوم مقدم خدمة الكابل البحري بتمرير الطلب من خلال مقدمي خدمة ترانزيت أخرين إلى مقدم خدمة الأمن السيبراني لمستضيف الويب.
7. يتأكد مقدم خدمة الأمن السيبراني من أن الطلب ليس هجمة سيبرانية ثم يقوم بتمريره إلى مستضيف الويب.
8. يستقبل مستضيف الويب طلب المستخدم ويقوم بإرسال صفحة الويب المطلوبة إلى المستخدم عبر مقدمي خدمة الترانزيت والاتصال البيني والذين قد يكونوا نفس مقدم الخدمة أو مقدمين خدمة مختلفين.

# ٣ توفير الحماية لوظائف الوساطة من المسئولية القانونية

يناقش هذا القسم من الورقة البحثية الحماية من المسائلة القانونية، حيث يبدأ بعرض تاريخي موجز لأصل المادة رقم ٢٣٠ للولايات المتحدة الأمريكي والعناصر الرئيسية لهذا القانون. كما نقوم أيضا بشرح القانون البرازيلي لعام ٢٠١٤ Marco Civil da Internet ولائحة التجارة الإلكترونية (الأمر التوجيهي للمفوضية الأوربية) لعام ٢٠٠٠ وقانون الخدمات الرقمية لعام ٢٠٢٢، ثم ننتقل لمناقشة التوجهات الأخرى المحلية والإقليمية ذات الصلة.

ونختتم بمناقشة التوجهات الحديثة للسياسات والتي ترتبط بوظائف الوساطة والوقوف على بعض المخاطر المحددة التي تثيرها هذه التوجهات بشأن الإنترنت ومستخدميها.

## ٣.١ الصياغة الأولية لقوانين حماية الوساطة: صياغة السياق

شهدت السبعينات تطوير المراحل الأولية للإنترنت اعتماداً على تمويل قدمته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد استخدم هذا التمويل في بادئ الأمر للتعاون والبحث من قبل مجموعة صغيرة من الباحثين الأكاديمين، والمسئولين الحكومين، والباحثين في مجال التجارة. اقتصر الأمر في بادئ الأمر على شبكة الولايات المتحدة الأمريكية فقط ثم سرعان ما اتسعت لتشمل توصيلات في أوربا وآسيا ومنطقة المجيط الهادي أو ما تسمى بـOceania. وفي التسعينات، تم تدريجياً الغاء الحظر على حركة الإنترنت لأغراض تجارية وشخصية. وفي عام ١٩٩٥، قامت الحكومة الأمريكية رسمياً بنقل الشبكة إلى القطاع الخاص، الأمر الذي أدى بدوره إلى إتاحة الإنترنت للأشخاص العاديين.

وبدخول المزيد والمزيد من الأفراد على الإنترنت واستخدامها للتعبير العام، بدأت الكثير من التساؤلات في الظهور حول المسئولية القانونية عن تواجد محتوى ضار أو غير قانوني في السياق الإلكتروني. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، تم بالفعل إقامة دعاوى تحمل الشركات التي تسمح للأفراد بالنشر إلكترونياً المسئولية القانونية عن الكلام الذي ينشره الأفراد. وفي فترة التسعينات، صدر بالفعل قرارين قضائيين مهمين من محكمة أمريكية تقر أن مستضيف المحتوى- الوسيط- يعد مسئول مسئولية قانونية عن المحتوى الذي ينشره المستخدمون لو قررت تلك الكيانات المضيفة القيام بإدارة الخطاب الإلكتروني وحذف أي محتوى ذو طبيعة جنسية أو عدوانية أو غيره.[٩]

٩ وفقا لـ Cubby, Inc. v. CompuServe Inc ,.٧٧٦ F. Supp ١٣٥ .S.D.N.Y) ١٩٩١)فإن مقدم الخدمة الإلكترونية لا يعد مسئول قانونيا عن الخطاب الذي ينشره أي مشارك في منتدى إلكتروني، بسبب أن مقدم الخدمة لا يقوم بإدارة المحتوى. ثم وفقا لـ Stratton Oakmont, Inc. v. Prodigy Servs. Co ,.١٩٩٥ WL ٣٢٣٧١٠ (١٩٩٥ ,٢٤ N.Y. Sup. Ct. May) فإن مقدم الخدمة الإلكترونية يعتبر مسئولا مسئولية قانونية عن خطاب المشاركين لأن مقدم الخدمة يعتبر مشاركاً في بعض عمليات مراقبة وتنظيم المحتوى.

هـذه القـرارات القضائيـة خلقـت اثنيـن مـن السـيناريوهات غيـر العمليـة وغيـر المرضيـة للإنترنـت الناشـئ.

فمـن ناحيـة، لـو قامـت الشـركات بالعمـل علـى «إدارة» الخطـاب لإلكترونـي الخـاص بمسـتخدميهم، فذلـك يعنـي مسـئوليتهم عـن هـذا المحتـوى، ولكـن هـذه الكيانـات[١٠] لا تمتلـك العامليـن أو المـوارد الكافيـة لمراجعـة وحجـب وحـذف أي محتـوى، الأمـر الـذي قـد يعنـي المسـائلة القانونيـة.[١١]

ومـن ناحيـة أخـرى، يمكـن للشـركات أن تتفـادى التعـرض للمسـائلة القانونيـة لـو لـم تتخـذ أي إجـراء لحـذف المحتـوى الـذي ينشـره المسـتخدمون والـذي يكـون ذي طبيعـة جنسـية أو مسـيئة أو غيـر ذلـك مـن أشـكال المحتـوى المرفـوض. إلا أن هـذه الوضعيـة قـد تسـفر عـن وجـود مناقشـات ومنشـورات إلكترونيـة مليئـة بالمحتـوى غيـر المرغـوب فيـه ولأدى ذلـك لفقـد الإنترنـت فائدتهـا كأداة للتواصـل بيـن الأفـراد والتعبيـر والتجـارة ولتبدلـت صفتهـا كمنصـة مفيـدة للتفاعـل الاجتماعـي وللنمـو الاقتصـادي.

فهـذه القـرارات القضائيـة خلقـت نـوع مـن الشـك والمسـئولية التـي قـد تعـوق المحتـوى الـذي ينشـئه المسـتخدم للإنترنـت الـذي كانـت قيـد التطويـر.

١٠ بينمـا تعـد مواقـع التواصـل الاجتماعـي اليـوم مثـالا واضحـاً، فقـد كان هنـاك عـدد أقـل مـن المواقـع الكبيـرة علـى الإنترنـت فـي فتـرة التسـعينات ولـم يكـن هنـاك وسـيط واضـح لديـه الحـق أو مسـئولية إدارة المحتـوى. وعنـد تحديـد جهـة مـا تقـوم بإدارة المحتـوى، ففـي الأغلـب كان فـرد يتطـوع للقيـام بذلـك وليـس شـركة خاصـة.

١١ حتـى فـي حالـة توافـر الكثيـر مـن المـوارد فـإن بعـض أنـواع إدارة المحتـوى تثيـر المشـاكل مثـل مـا يتعلـق بالمحتـوى المسـئ، لأن تحديـد مـا إذا كان المحتـوى مسـئ بالفعـل أم لا هـو أمـر يصعـب علـى الفـرد الـذي يقـوم بإدارة المحتـوى بتأكيـده.

## ٣.٢ أول قوانين وساطة الإنترنت: المادة ٢٣٠ من القانون الأمريكي

في مواجهة هذا التحدي لإمكانات الإنترنت وقدرة الأفراد على التواصل الإلكتروني، وبين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، قرر الكونجرس الأمريكي مواجهة حقيقة أن أنظمة المسائلة القانونية القائمة لا تعود بالنفع على الإنترنت:

- فالمسئولية القانونية للناشر والتي انطبقت على الصحف غير الرقمية قد تؤدي إلى إمكانية كبيرة للمسائلة مما يعوق حرية الأفراد عن التعبير بحرية على الإنترنت، أو إلى وجود إنترنت لا تتمكن المواقع من خلاله من تطبيق قواعد السلوك والذوق العام.
- نظام الناقل المشترك common carriage والذي ينطبق على خدمات الهواتف لا يمكن تطبيقه على شبكات الوصول للإنترنت، والتي تتمتع ببعض من خصائص نواقل الاتصالات ولكن ليس بشكل كافي لتحقيق هذا النموذج، كما لا يمكن تطبيقه على مضيفي المحتوى الذين يعملون بشكل مختلف تماما عن النواقل المشتركة.
- نظام المسائلة الذي انطبق على أنظمة الراديو، والتليفزيون، وفيديو الكوابل والذي يعتمد على الاتفاقات التي يتم التفاوض عليها بشكل خاص بين الشبكات والشركات التي تقدم محتوى- لا يمكن تطبيقها في حالة وجود الملايين بل المليارات من مستخدمي الإنترنت.

ومن ثم كان هناك احتياج لتوجه جديد لتنظيم المسئولية القانونية.

على هذه الخلفية قام الكونجرس الأمريكي بمناقشة وإقرار « قانون حرية الإنترنت وتمكين الأسرة» والذي أصبح فيما بعد المادة ٢٣٠ من الكود رقم ٤٧ للولايات المتحدة الأمريكية (والذي يعرف بإسم «المادة ٢٣٠»).[١٢] من أحد الأهداف المعلنة للكونجرس للمادة ٢٣٠ كان «دعم التطور المستمر للإنترنت وغيرها من الخدمات التفاعلية وغيرها من الوسائط التفاعلية».[١٣] أدرك الكونجرس أن خدمات الحاسوب التفاعلية بشكل عام والمتعلقة بالإنترنت على الأخص تساعد على تقديم منصة مختلفة بشكل كبير للتواصل التفاعلي بين الأفراد، حتى وإن كان ذلك في المراحل الأولية لتطبيق المادة ٢٣٠.

وقد أورد الكونجرس في نص التشريع ملاحظة مفادها أن «الإنترنت وغيرها من خدمات الحاسوب التفاعلية توفر منتدى للتنوع الحقيقي للحوار السياسي، والفرص الفريدة للنمو الثقافي، وتوفر فرص لاحصر لها للنشاط الفكري».[١٤] كما خلص الكونجرس إلى ضرورة تشجيع هذه الاتصالات التفاعلية، التي تشجع الحوار العام. إن الإنترنت، على خلاف أشكال التواصل الجماهيري «المعلنة» السابقة، تحول المستخدم من مستقبل سلبي للمنتجات التي تقدمها له الشركات إلى مشارك فعال في تصميم الاتصالات والمحتوى. وقد أدرك الكونجرس أن هذه «التفاعلية» التي يحركها الأفراد هي خاصية جوهرية للإنترنت الناشئ وأنها تستدعي الحماية.

١٢ إن النص الذي أصبح المادة ٢٣٠ يأتي أساساً من الاقتراح التشريعي لمجلس النواب الخاص بقانون حرية الإنترنت وتمكين الأسرة. خلال مؤتمر مجلس النواب والشيوخ لتوفيق التشريع الخاص بقانون الاتصالات، تم وضع نص المادة ٢٣٠ مباشرة في نفس القسم التشريعي الخاص بمشروع قانون مجلس الشيوخ والمعروف باسم قانون آداب الاتصالات. يمكن الاطلاع على المزيد عن قانون الاتصالات الجديد في «ماذا في الاسم؟» -https://www.lawfaremedia.org/article/whats-name-quite-bit-if-youre-talking-about section-٢٣٠ و«المادة ٢٣٠: عرض موجز» (خدمة بحث الكونجرس https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R٤٦٧٥١ يمكن الاطلاع على النص النهائي https://www.congress.gov/bill/١٠٤th-congress/senate-bill/٦٥٢

١٣ ٤٧ USC § ٢٣٠(b)(١) متاح على https://www.congress.gov/١٠٤/STATUTE/STATUTE--١١/pdf.Pg٥٦

١٤ ٤٧ USC § ٢٣٠(a)(٣).

**نصوص هامة من المادة ٢٣٠:**

٢٣٠ (c) (١): معاملة الناشر أو المتحدث. لا يجب معاملة أي مقدم أو مستخدم لخدمة حاسوب تفاعلية نفس معاملة الناشر أو المتحدث لأي معلومات يقدمها مقدم محتوى معلومات أخر.

٢٣٠ (c) (٢):المسئولية المدنية. لا يعتبر أي مقدم أو مستخدم لخدمة حاسوب تفاعلية مسئولًا عن:

(أ) أي فعل يتم فعله طواعيه بحسن نية لتقييد الوصول إلى أو توافر المواد التي يعتبرها مقدم الخدمة أو المستخدم مواد خارجة أومسيئة أو شهوانية أو سيئة أو تحث على العنف، أو التحرش أو غير ذلك من أشكال المحتوى المرفوض، سواء كانت هذه المواد تحت الحماية الدستورية أم لا، أو

(ب) أي فعل يتم إتخاذه لتمكين أو توفير الوسائل الفنية لمقدمي محتوى المعلومات أو غيرهم بهدف تقييد الوصول إلى المواد المذكورة في الفقرة الأولى[أ].

٢٣٠ (f) تعريفات:

(٢) خدمة الحاسوب التفاعلية

إن مصطلح «خدمة الحاسوب التفاعلية» تعني أي خدمة معلومات، أو نظام، أو مقدم برمجيات الوصول التي تقدم أو تعمل على تمكين وصول عدد من المستخدمين من خلال الحاسوب إلى خادم الكمبيوتر، بما في ذلك الخدمة أو النظام على وجه التحديد التي توفر الوصول للإنترنت، وتلك الأنظمة التي تشغلها أو الخدمات التي تقدمها المكتبات أو المؤسسات التعليمية.

(٣) مقدم محتوى معلومات

إن مصطلح «مقدم محتوى معلومات» يعني أي شخص أو كيان يكون مسئول، بشكل كلي أو جزئي، عن خلق أو تطوير المعلومات المقدمة من خلال الإنترنت أو أي خدمة حاسوب تفاعلية أخرى.

(٤ ) مقدم برمجيات الوصول

إن مصطلح «مقدم برمجيات الوصول» يعني مقدم البرمجية (بما في ذلك برمجية العميل أو الخادم) أو تعني تمكين الأدوات التي تقوم بواحدة أو أكثر من التالي:

(أ) فلترة، مسح، السماح أو عدم السماح للمحتوى

(ب) انتقاء، اختيار، تحليل أو فهم المحتوى أو

(ج)نقل، تلقي، عرض، تمرير، تخزين مؤقت ، بحث، تنظيم، إعادة تنظيم أو ترجمة المحتوى

الإنترنت بالمثل لديها كيانات وسيطة تقوم بعمل خدمات ووظائف مماثلة، ولكن مع اختلاف رئيسي: وهو أن وظائف الوساطة على الإنترنت تقدمها كيانات مستقلة، ولا يوجد مكتب رئيسي تنسيقي يقوم بتنظيم توصيل الاتصالات.

١- خدمات الحاسوب التفاعلية (مصطلح تشريعي مستخدم في المادة ٢٣٠ يشير إلى الكيانات التي تقدم خدمات الوساطة) التي تتم على الإنترنت لا تعتبر مسئولة قانونياً عن المحتوى الذي تقوم كيانات أخرى بنشره – هذه الكيانات قد تكون أفراد أو شركات أو مقدمو محتوى أخرون. بل أن المسئولية القانونية للمحتوى تكون مع الشخص أو الكيان الذي قام بإنشاء أو نشر المحتوى. هذا العنصر هو ما يسمح لمقدمي خدمة الإنترنت، وخدمات استضافة المواقع، وغيرها الكثير من نقل أو استضافة المحتوى دون الخوف من أي مسائلة محتملة.

٢- خدمات الحاسوب التفاعلية لا تنطبق عليها المسائلة القانونية لو كانت هذه الخدمات لا تقوم بحجب أو حذف المحتوى غير المرغوب فيه من المنصات الخاصة بهذه الخدمات. وهذا العنصر من القانون يضمن أن مضيفي ومنصات المحتوى الإلكتروني ينعمون بالحماية لو قاموا بحذف المحتوى الذي يحث على الكراهية أو المحتوى المسئ أو غيره من أشكال المحتوى المرفوض من مواقعهم. فلو قام فرد، على سبيل المثال، بنشر محتوى جنسي على منصة إلكترونية، فإن هذا الفرد لا يستطيع مقاضاة المنصة لو قامت بحذف أو حجب المحتوى. ولذلك فهناك حماية للوسطاء على قرارات إدارة المحتوى.

٣- إن الشركات التي تقوم بتطوير أدوات التكنولوجيا والتي تسمح للمستخدمين بفلترة وحجب المحتوى غير المرغوب فيه على الإنترنت لا تكون مسئولة عن استخدام إمكانية الحجب. فلو على سبيل المثال، هناك موقع ما يحتوي على محتوى سيئ ويدفع للكراهية ، وتم حجب هذا المحتوى عن طريق برمجية يستخدمها أحد الأباء على كمبيوتر المنزل، فإن هذا الموقع لا يمكنه مقاضاة صانع البرمجية بسبب حجب هذا المحتوى. وهذا العنصر من القانون يحث على تطوير الأدوات التي تسمح للمستخدمين الذين يختارون تحديد أنواع المحتوى القانوني الذي يمكنهم (وعائلاتهم) الوصول اليه.

كل ما سبق من أنواع الحماية تمتد بشكل واسع لتشمل خدمة الحاسوب التفاعلية التي تتضمن نقل، أو استضافة، أو تنظيم، أو عرض، أو تسهيل نقل، أو عرض المحتوى الذي يقوم أخرون بإنشائه، وليس فقط الخدمة التي تشمل نشر أو مشاركة المحتوى.

لا تستخدم المادة ٢٣٠ مصطلحات «وساطة» أو «وظيفة الوساطة»، ولكنها القانون يقوم بتعريف مصطلح «خدمات الحاسوب التفاعلية» للإشارة إلى الوظائف الأساسية للوصول للإنترنت، أو النقل أو الاستضافة أو البحث والخدمات ذات الصلة. بالتالي، تطبق المادة ٢٣٠ الحماية من المسائلة على أي «مقدم خدمة أو مستخدم لخدمة الحاسوب التفاعلية».

كما أن المادة ٢٣٠ تحمي المستخدمين الأفراد في حالة أنهم يقومون مثلا بتمرير منشور إلكتروني إلى مستقبل أخر.

كما أن المادة ٢٣٠ تحمي المستخدمين الأفراد في حالة أنهم يقومون مثلا بتمرير منشور إلكتروني إلى مستقبل أخر.

إن المادة ٢٣٠ تعد سببا رئيسياً أن حرية تعبير الأفراد قد شهدت ازدهاراً على الإنترنت في الولايات٧ المتحدة الأمريكية.[١٥] وفي نفس الوقت، كان الكونجرس الأمريكي يسعى إلى حماية وتشجيع القدرة الاقتصادية للإنترنت. كما أن المنافع الاقتصادية والاجتماعية المجتمعة للإنترنت والتي عاصرتها الولايات المتحدة الأمريكية قد شجعت حكومات أخرى كبيرة على تبني قوانين مماثلة.

إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت أول دولة تتبنى قوانين الحماية من المسائلة القانونية للوسطاء. تبنت دول ومناطق أخرى نفس قوانين الحماية ولكن ببعض الاختلافات المهمة.

## ٣.٣ القوانين الأولية لحماية الوساطة في أوروبا

في عام ٢٠٠٠، تبنى الاتحاد الأوروبي EU الأمر التوجيهي في مجال التجارة الالكترونية (٢٠٠٠/٣١/EC)[١٦] أو ما يعرف باسم «الأمر التوجيهي للتجارة الالكترونية» لتناول قوانين حماية الوساطة. وفي واقع الأمر فإن الأمر التوجيهي للتجارة الالكترونية تبنى توجه مماثل للمادة ٢٣٠ ولكن مع وجود ثلاثة اختلافات جوهرية:

- قسم الأمر التوجيهي الوسطاء إلى ثلاثة فئات أساسية: (أ) مجرد قنواتmere conduit و (ب) مقدمو خدمة التخزين المؤقت و (ج) مقدمو خدمة الاستضافة.
- لا يحدد الأمر التوجيهي أنواع الكيانات التي يتناولها ولكنه يحدد أنواع محددة «للأنشطة» التي تستحق الحماية من المسائلة (كما هو الحال بالنسبة لهذه الورقة البحثية التي تركز على وظائف الوساطة أكثر من فئات الوسطاء).
- وعلى صعيد هام، فإنه وفقا للأمر التوجيهي، يجب على الوسطاء اتخاذ إجراءات فورية لحذف المحتوى بمجرد أن تتوافر لديهم المعرفة بوجود محتوى غير قانوني.[١٧]
- ينظم الأمر التوجيهي الخاص بالتجارة الالكترونية أمور حماية وظائف الوساطة في الاتحاد الأوربي منذ أكثر من ٢٠ عام، حتى تم تعديله واستكماله بقانون الخدمات الرقمية والتنظيمات الأخرى التي يتم مناقشتها لاحقاً.

١٥ جيف كوسيف، الباحث القانوني الأمريكي، يكتب كتاب كامل عن «الكلمات الستة والعشرون التي أنشأت الإنترنت» مشيرا إلى المادة ٢٣٠ لكونها المسئولة عن تنظيم الكثير من صناعة الإنترنت الأمريكية. اطلع أيضاً على -https://www.propublica.org/article/nsu section-٢٣٠ لمزيد من السياق

١٦ اطلع على https://eur-lex.europa.eu/eli/dir/٢٠٠٠/٣١/oj و https://en.wikipedia.org/wiki/Electronic_Commerce_Directive_٢٠٠٠

١٧ إن نظام الإخطار والإزالة الذي ينص عليه الأمر التوجيهي للتجارة الإلكترونية يأتي على نقيض التوجه الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية حيث ينص التعديل الأول في الدستور الأمريكي بشكل عام (بعيدا عن سياق حق النشر) على منع الأمر القانوني بحذف المحتوى دون وجود قرار قضائي محدد يفيد بعدم قانونية المحتوى.

## ٣.٤ القانون البرازيلي Marco Civil da Internet

بدءًا من عام ٢٠٠٩، قامت مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة في البرازيل- تشمل الحكومة، والداوئر الأكاديمية، والمجتمع المدني، والصناعة- بالتعاون لتطوير مجموعة من القوانين تتناول الإنترنت. ومن خلال هذه المشاركة بين أصحاب المصلحة، كان هناك الكثير من المشاركة والتعليقات التي أسفرت عن إصدار وتعديل عدة نسخ، وصولًا إلى سن التشريع [١٨] الذي تم إقراره عام ٢٠١٤ وعرف بالقانون الفيدرالي البرازيلي رقم ٢٠١٤/١٢,٩٦٥ Marco Civil da Internet. وقد صرحت الحكومة البرازيلية بأن قانون Marco Civil da Internet « يحدد المبادئ، والضمانات، والحقوق، والواجبات اللازمة للإنترنت في البرازيل». [١٩]

يتضمن القسم الثالث من قانون Marco Civil da Internet إشارة مباشرة جداً إلى حماية الوساطة على الإنترنت، مع وجود بنود إضافية تسمح بحذف المحتوى بقرار قضائي وأيضا حماية الخصوصية عند الإخطار. وتشمل البنود الأساسية ما يلي:

المادة ١٨ مقدم اتصال الإنترنت لا يكون مسئول مدنيا عن الخسائر التي تنشأ من المحتوى الذي يصنعه أطراف ثالثة.

المادة ١٩ لضمان حرية التعبير ومنع الرقابة، فإن مقدمي تطبيقات الإنترنت يكونوا مسئولين مدنيا فقط عن الخسائر الناجمة عن المحتوى الذي يصنعه أطراف ثالثة، لو لم يقوموا، بعد إصدار قرارات قضائية، باتخاذ الترتيبات اللازمة لحذف المحتوى الذي يعد تعديا، وذلك في إطار الخدمة التي يقدمونها والحدود الفنية لهذه الخدمة، وفي خلال الوقت المحدد لذلك، وإلا يكونوا عرضة للمسائلة القانونية.

المادة ٢٠. لو كان مقدم خدمة تطبيق الإنترنت لديه معلومات عن بيانات المستخدم المسئول بشكل مباشر عن المحتوى المشار إليه في المادة ١٩، تكون مسئولية مقدم الخدمة أن يتواصل مع المستخدم لشرح الأسباب والمعلومات الخاصة بعدم توافر المحتوى، وأن يقدم المعلومات التي تسمح بالدفاع المناهض والكامل في المحكمة، إلا في حالة وجود شرط قانوني أو قرار قضائي واضح ينص على عكس ذلك.

المادة ٢١ مقدمو خدمة تطبيقات الإنترنت الذين يقومون بإتاحة المحتوى الذي يصنعه أطراف ثالثة يكونوا مسئولين بشكل تابع عن انتهاك الخصوصية الناتجة عن عرض صور أو فيديوهات أو غيرها من المواد التي تحتوى على أفعال إباحية أو جنسية لأشخاص بعينها، دون إذن صاحب المواد، وذلك في حالة تلقيهم لإخطار من صاحب المواد أو من يمثله قانونياً، وعدم تنفيذهم بشكل فوري لهذا الإخطار، في الحدود الفنية للخدمة التي يقدمها.

أصبح التوجه البرازيلي في المنطقة مثالًا يحتذى به في المنطقة لتوفير الحماية لوظائف الوساطة، مع وضع معايير للمسلك القضائي الذي يمكن من تناول المخاوف الحكومية ومخاوف المواطنين فيما يتعلق بالمحتوى الضار أو غير القانوني.

١٨ اطلع على https://legislacao.presidencia.gov.br/atos/?tipo=LEI&numero=١٢٩٦٥&ano=٢٠١٤&ato=٩٣eUTRE٩ENVpWTdb٦ أو النسخة الإنجليزية من القانون https://www.cgi.br/pagina/marco-civil-law-of-the-internet-in-brazil/١٨٠ و https://www.dani el-ip.com/en/articles/the-brazilian-internet-bill-of-rights-and-online-infringement-of-ip-rights/.

١٩ النسخة الإنجليزية من قانون Marco Civil متاحة على http://bd.camara.gov.br/bd/bitstream/handle/bdcamara/٢٦٨١٩/bazilian_internet_framework_٢٠.pdf?

## ٣.٥ القوانين المعدلة لحماية الوساطة في أوروبا

في عام ٢٠٢٢، قام الاتحاد **الأوروبي** بإجراء تعديل هام يوسع من إطار الأمر التوجيهي الخاص بالتجارة الإلكترونية الصادر عام ٢٠٠٠، وذلك بدافع القلق بشأن الأمن الإلكتروني، وانتشار المعلومات المغلوطة، وخطاب الكراهية، وغيرذلك من السلوكيات الضارة أو غير القانونية على المنصات الكبيرة والخدمات واسعة الانتشار، وجاء ذلك متماشياً مع توجه الأمر التوجيهي بالتركيز على الخدمات وليس الشركات (وكثير منها تعتبر «وظائف وساطة» وهو ما يتم مناقشته في هذه الورقة البحثية). وقد شمل هذا التعديل أن بعض الكيانات قد تقوم بتقديم وظائف وساطة متعددة، ومن ثم تكون خاضعة لأنواع مختلفة من الحماية أو يكون لديها التزامات مختلفة وفقاً للوظيفة المحددة التي تقوم بها.

يتمثل الهدف الأشمل للائحة التنظيمية للاتحاد الأوربي رقم ٢٠٦٥/٢٠٢٢ الصادرة عن البرلمان الأوروبي وعن مجلس التاسع عشر من أكتوبر لعام ٢٠٢٢ حول السوق الموحد للخدمات الرقمية والأمر التوجيهي المعدل EC/٣١/٢٠٠٠ (قانون الخدمات الرقمية) [٢٠] يتمثل في توفير سوق موحد للخدمات الرقمية في الاتحاد الأوروبي. يتضمن قانون الخدمات الرقمية قوانين حماية المحتوى الذي ينشئه المستخدم من المسائلة القانونية ( ما عدا في حالة معرفة مقدم الخدمة أنه محتوى غير قانوني)، ويرفق ذلك بمتطلبات «الواجب المستحق». وهذه الالتزامات تجعل مقدمي الخدمة مسئولين بشكل أكبر عما يحدث لخدماتهم. يستخدم قانون الخدمات الرقمية الغرامات، بديلا عن فرض المسائلة، لردع ومعاقبة عدم الانصياع لهذه الالتزامات.

وانبثاقاً من الأمر التوجيهي الخاص بالتجارة الالكترونية، فإن قانون الخدمات الرقمية ينطبق على مجموعة من «خدمات مجتمع المعلومات» التي تعرف تنقسم إلى ثلاثة مجموعات من «خدمات الوساطة». [٢١]

١- خدمة تقتصر على كونها «مجرد قناة» mere conduit ، تتمثل في نقل المعلومات في شبكة اتصالات يقدمها مستقبل الخدمة، أو توفير اتاحة الوصول لشبكة الاتصالات.

٢. خدمة «التخزين المؤقت» التي تتضمن النقل في شبكة اتصالات المعلومات التي يقدمها مستقبل الخدمة، بما في ذلك التخزين الأوتوماتيكي، والمتوسط والمؤقت للمعلومات، والذي يتم تنفيذه لسبب واحد وهو تحسين كفاءة بث الخدمات لمستقبلين أخرين بناء على طلبهم.

٣. خدمة «الاستضافة» والتي تتضمن تخزين المعلومات التي يقدمها مستقبل الخدمة بناء على طلبه.

٢٠ اطلع على https://eur-lex.europa.eu/eli/reg/٢٠٢٢/٢٠٦٥/oj وكذلك الأسئلة المتكررة التي تقدمها اللجنة الأوربية من خلال الرابط https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/QANDA_٢٠_٢٣٤٨ وملخص المعلومات على الرابط https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/priorities-٢٠١٩-٢٠٢٤/digital-age/digital-services-act_en.

٢١ Ibid المادة رقم ٣ «تعريفات» قانون الخدمات الرقمية

بالإضافة إلى ذلك، يطبق القانون التزامات محددة على فئتين من الخدمات: مقدمي خدمة محركات البحث الكبيرة جداVLOSES والمنصات الالكترونية الكبيرة جدا VLOPS (والتي تعرف بأن لديها أكثر من ٤٥ مليون مستخدم من الاتحاد الأوربي في الشهر). وهي تشمل:

- نقطة اتصال لسلطات ومستخدمي الاتحاد الأوربي
- الشروط والأحكام سهلة الاستخدام
- الشفافية فيما يتعلق بالإعلان، وأنظمة التوصية، وقرارات إدارة المحتوى
- تقييم لمخاطر الخدمات وإجراءات التخفيف الملائمة
- المراجعة المستقلة
- مشاركة البيانات مع السلطات لأغراض الالتزام ومع الباحثين المختصين لفهم المخاطر الهيكلية
- الالتزام بتقديم اختيار لنظام توصية لا يعتمد على حساب المستخدم [٢٢]

## ٣.٦ قوانين حماية الوساطة في سياقات محلية ودولية أخرى

تبنت دول مختلفة في بداية الألفينات تشريعات محلية تركز على الإنترنت، وتنص على مستويات مختلفة من الحماية لوظائف الوساطة.

فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٠٠، أقرت **الهند** قانون تكنولوجيا المعلومات ٢٠٠٠، والذي ينص على عدم تحمل الوسطاء للمسئولية عن محتوى الطرف الثالث المتاح على الإنترنت لو تم اثبات وجود مخالفة أو انتهاك دون علمهم أو أنهم قد قاموا بكل إجراءات الواجب المستحق due diligence لمنع ارتكاب مثل هذه المخالفات أو الانتهاكات. [٢٣] كما يسمح القانون للأوامر التوجيهية الحكومية بحذف محتوى رقمي معين.

في **نيجيريا** في ٢٠٠٣، نصت إرشادات توفير خدمة الإنترنت التي نشرتها لجنة الاتصالات النيجيرية أن مقدمي خدمة الإنترنت الذين يقدمون خدمات مجرد قنوات mere conduits (مثل الاستضافة أو التخزين المؤقت) لن يكونوا مسئولين عن المحتوى أو الاتصالات الذي ينشئه المستخدم مع توافر بعض الشروط: عليهم اتخاذ اجراءات فورية لحذف أو منع الوصول إلى المعلومات عند تلقيهم أي إخطار بضرورة حذف المحتوى، أو عند علمهم بأن المعلومات في مصدر النقل قد تم حذفها أو إبطالها. [٢٤]

قانون الاتصالات والتعاملات الإلكترونية لعام ٢٠٠٢ لدولة **جنوب أفريقيا** يتبع نفس النهج، إلا أنه جعل المسائلة القانونية مشروطة بكون مقدم الخدمة عضواً في هيئة نيابية تمتثل لقواعد سلوك خاصة تقرها الوزارة، وكذلك بنظام الإخطار والإزالة. [٢٥]

٢٢ اطلع على ارشادات اللجنة الأوربية https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/dsa-vlops

٢٣ اطلع على المادة رقم ٧٩ من قانون تكنولوجيا المعلومات لعام ٢٠٠٠ (الهند) المتاح على https://www.meity.gov.in/writereaddata/pdf.files/itbill٢٠٠٠.

٢٤ يمكن الاطلاع على ارشادات تقديم خدمة الإنترنت التي نشرتها لجنة الاتصالات النيجيرية عام ٢٠٠٣ بمقتضى الفقرة ٧٠ (٢) من قانون الاتصالات النيجيرية لعام ٢٠٠٣ على الرابط https://ncc.gov.ng/accessible/documents/٦٢-guidelines-for-the-provision-of-internet-service/file.

٢٥ يمكن الاطلاع على قانون الاتصالات والمعاملات الإلكترونية لدولة جنوب أفريقيا على https://www.gov.za/sites/default/files/gcis_document/٢٠١٤٠٩-a٢٥٠٢.pdf

يحمي قانون الاتصالات الرقمية الضارة لعام ٢٠١٥ في دولة **نيوزيلاندا** «مستضيفي المحتوى الرقمي» من المسائلة القانونية، على شرط التزامهم بعمليات الشكاوى القانونية. يتضمن القانون شرط أن يقوم مستضيف المحتوى الرقمي بإخطار مقدم الشكوى وقد يتطلب الأمر أيضاً طلب لحذف المحتوى أو إبطاله.

كما أحرزت **استراليا** تقدماً في عام ٢٠٢٤ في مجال تبني نظام حماية الوسطاء من المسئولية يركز على الدعاوى القانونية للتشهير.[٢٧] تعتمد بنود تعديل قانون التشهير (الوسطاء الرقميين) لعام ٢٠٢٣ على تعديل قوانين التشهير «الموحدة» في استراليا ، والتي بدأت في الدخول في حيز التنفيذ عام ٢٠٠٦، بهدف تنسيق قوانين التشهير في أستراليا. تهدف الشروط الجديدة في القانون إلى توضيح الموقف القانوني للوسطاء تجاه المحتوى الرقمي التشهيري، وتتضمن إعفاءات من المسائلة القانونية عن التشهير ، تقدم هذه الاعفاءات لمقدمي.

خدمات الوساطة الرقمية بما في ذلك التخزين المؤقت ،والقنوات، والتخزين، وخدمات البحث.[٢٨] إلا أن هذه الإعفاءات لا تنطبق إذا قام الوسيط الرقمي باختيار أي من مستقبلي الاتصال أو قام بالترويج للمحتوى التشهيري. ومن غير الواضح إن كانت هذه الشروط تتضمن ترويج المحتوى للمستخدمين من خلال خوارزميات نظام التوصية. إن إعفاء محركات البحث لا ينطبق على «نتائج البحث المدعومة» أي «نتائج البحث التي يتم الترويج لها أو إعطائها الأولوية من قبل مقدم خدمة محرك البحث في مقابل مادي أو في مقابل أي منفعة أخرى تمنح لمقدم الخدمة أو بالنيابة عن طرف ثالث.»

بالإضافة إلى القوانين الملزمة التي تتبعها الحكومات، قامت أيضاً عدد من المنظمات متعددة الأطراف أو متعددة أصحاب المصلحة بإصدار بيانات لدعم قوانين حماية الوسطاء من المسئولية القانونية. تعكس هذه الاتفاقيات والبيانات الدولية اتفاق متزايد حول قيمة هذه القوانين الخاصة بالحماية . وفي الجدول التالي نقدم ملخصاً لبعض هذه البيانات.

٢٦ يمكن الاطلاع على قانون الاتصالات الرقمية الضارة لعام ٢٠١٥ (نيوزيلاندا) على الرابط https://www.legislation.govt.nz/act/public/٢٠١٥/٠٠٦٣/latest/whole.html#DLM٦٥١٢٥٠٤.

٢٧ اطلع على https://pcc.gov.au/uniform/٢٠٢٣-pcc-٥٨٤-d٠٥b.pdf أو https://www.parliament.nsw.gov.au/bill/files/١٨٥٠٣/Passed%٢٠by%٢٠both%٢٠Houses.pdf (نسخة نيو ساوث ويلز)

٢٨ الجدول ١، القسم ١٠C و ١٠D من بنود قانون التشهير المعدل (الوسطاء الرقميين) ٢٠٢٣ متاح على https://pcc.gov.au/uniform/٢٠٢٣-pcc-٥٨٤-d٤٠.pdf

**بيانات المنظمات متعددة الأطراف أو متعددة أطراف المصلحة بشأن حماية الوسطاء من المسئولية القانونية**

٢٠١١

أصدر كل من المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، وممثل منظمة الأمن والتعاونOSCE في أوروبا المعني بحرية الإعلام، والمقرر الخاص لمنظمة الولايات الأمريكية OAS المعني بحرية التعبير، والمقرر الخاص حول حرية التعبير من قبل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان و الشعوب ACHPR [٢٩] أصدروا إعلانا مشتركا يدعو إلى حماية الوسطاء الذين يقتصر دورهم على مجرد كونهم قنوات mere conduit وأيضاً خدمات الوساطة الأخرى، معربين عن وجهة نظرهم أن الوسطاء لا يجب أن يقوموا بمراقبة المحتوى الذي ينشئه المستخدم، ولا يجب أن يكونوا عرضة لقواعد حذف المحتوى الخارج عن إطار القانون والذي لا يوفر الحماية الكافية لحرية التعبير.

٢٠١٣

في المنتدى الأفريقي لحوكمة الإنترنت، أصدرت المبادرة الأفريقية لدعم صياغة وتنفيذ معايير ومبادئ حقوق الإنسان لانفتاح الإنترنت الإعلان الأفريقي لحقوق وحريات الإنترنت، [٣٠] والذي اشتمل على مبدأ بسيط للغاية لحماية الوساطة وهو « لا أحد يعد مسئولا عن المحتوى على الإنترنت إلا مؤلف هذا المحتوى.» [٣١]

٢٠١٤

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ارشادات عامة لتقييد مسئولية الوسطاء: [٣٢]

> **الحد من مسئولية الوسطاء على الإنترنت.** إن الحد الملائم لمسئولية وسطاء الإنترنت يلعب دورا محوريا في دعم الابتكار والابداع، والانسياب الحر للمعلومات، وتحفيز التعاون بين أصحاب المصلحة وعلى النمو الاقتصادي. يلعب وسطاء الإنترنت، مثل أصحاب المصلحة الأخرين، دورا هاما في تناول ومنع النشاط غير القانوني والاحتيال والممارسات المضلة وغير العادلة التي تتم من خلال الشبكات والخدمات الخاصة بهم. إن التناسب والالتزام بقوانين الحماية لكل الحقوق الأساسية ذات الصلة هو أمر هام في هذا الإطار.

وعلى الرغم من عدم الزامية المبادئ، فإن الارشادات الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعكس اعتراف الكثير من الحكومات بأن حماية الوسطاء على الإنترنت من المسئولية القانونية له دور هام في تسهيل حرية التعبير على الإنترنت والمشاركة الإبداعية.

٣٠ https://africaninternetrights.org/en.
٣١ https://africaninternetrights.org/sites/default/files/African-Declaration-English-FINAL.pdf.
٣٢ https://legalinstruments.oecd.org/en/instruments/OECD-LEGAL-0387.

٢٠١٨

تبنى المجلس الأوربي في عام ٢٠١٨ توصيات لجنة وزراء الدول الأعضاء بشأن أدوار ومسئوليات وسطاء الإنترنت (CM/Rec(٢٠١٨)٢)، [٣٣] وذلك اتباعا للنهج القائم على حقوق الإنسان للدول ومسئوليات وسطاء الإنترنت، دون التطرق للأمور الخاصة بالمسائلة القانونية.

## ٣.٧ التوجهات الحديثة لمسئولية الوسطاء والمخاطر على الإنترنت

يعد توفير الحماية للوسطاء أمراً هاما لنمو الإنترنت ولازدهار تعبير الأفراد على الإنترنت. قامت بعض الدول، التي أدركت منافع حماية الوسطاء، بتكويد حماية الوسطاء من المسئولية في هيئة قانون. وفي بعض الدول الأخرى، أدى غياب القوانين الخاصة بحماية الوسطاء إلى وجود حماية تتم بموجب القضاء أو إلى تعقيد طريقة تناول وظائف الوساطة.

في هذا القسم، نقوم بتحديد بعض الاتجاهات المقترحة حديثاً لصناعة السياسات الخاصة بوظائف الوساطة على الإنترنت. هذه الاتجاهات يمكن أن تخلق مخاطر كبيرة على الإنترنت وعلى مستخدميها طبقا لطريقة تنفيذها ومنها:

- تقويض العمليات الفنية وموثوقية الإنترنت
- إضعاف الأمن والخصوصية على الإنترنت
- خفض تنافسية الإنترنت في الدولة بسبب الأعباء والمسئوليات الملقاة على عاتق مقدمي خدمات الإنترنت
- تقييد قدرة الأفراد على مشاركة الآراء و الأشكال الأخرى من التعبير على الإنترنت
- الحجب الزائد للمحتوى القانوني
- استبعاد قطاعات من الشعب بشكل غير ملائم من المشاركة على الإنترنت

نوصي بالموازنة الدقيقة بين المخاطر المذكورة أعلاه والأثار الأخرى المتوقعة على الإنترنت عند اختيار توجهات خاصة بصناعة السياسات المنظمة لوظائف الوساطة. وفي الأقسام التالية من هذه الورقة البحثية، نقدم نصائح عامة وخاصة لصناع السياسات عن أساليب تجنب هذه المخاطر وغيرها.

**الإخطار والإزالة:** لا تتبع كل الأنظمة التنظيمية نفس الأسلوب الخاص بمسئولية الوساطة. ولكن من العوامل المشتركة بين الأنظمة المختلفة هي تحميل الوسيط المسئولية وربما تعرضه للمسائلة القانونية عن محتوى مستخدميه إن لم يقم بإتخاذ إجراءات معينة. فعلى سبيل الثال، تتبع بعض الدوائر القضائية أسلوب «الإخطار والإزالة» ، والذي يتطلب من الوسيط حذف المحتوى عند تلقيه لإخطار قانوني رسمي من المحكمة أو من جهة حكومية مسئولة. وبصورة كبيرة، لا يكون هناك إلزام على الوسطاء بمراقبة المحتوى. [٣٤]

٣٣ https://rm.coe.int/١٦٨٠٧٩٠e١٤

٣٤ إلا أن التعديلات التي أدخلها قانون دولة زيمبابوي لحماية البيانات والفضاء السيبراني لعام ٢٠٢١ على قانون الأدلة والإجراءات الجنائية ينص على أن مقدم خدمة الاستضافة يجب، في حال حصوله على معلومات أو في حالة أن يكون على دراية بقيامه بتخزين أي معلومات غير قانونية، أن يقوم على الفور بإبلاغ السلطات المختصة حتى تتمكن السلطة المختصة من تقييم طبيعة المعلومات واصدار أمر بحذف المحتوى لو تطلب الأمر. يمكن الاطلاع على النص على https://www.law.co.zw/download/cyber-and-data-protection-act-chapter-١٢٠٧/.

**المعرفة:** يطلب أخرون من الوسطاء حذف المحتوى الضار أو غير القانوني عند معرفتهم به، مع اختلاف مستويات «المعرفة» المطلوبة، وأقصاها هي درجة «المعرفة الفعلية».[٣٥]

هذه التعديلات (الإخطار والإزالة، والمعرفة) يتم تنفيذها بعد تحميل المحتوى أو مشاركته من قبل المستخدم.

**إدارة رفع المحتوى:** هناك توجه متزايد نحو اعتبار الوسطاء، وخاصة وسطاء استضافة المحتوى، هم المسئولون عن فلترة أنواع معينة من المحتوى قبل مشاركتها مثل مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال (CSAM). وهو ما يشار إليه أحيانا بـ»إدارة تحميل المحتوى»، وفي بعض المقترحات الأخرى ، هناك توجه لفرض هذا الالتزام حتى على حالات تطبيقات الرسائل المشفرة من الطرف للطرف.[٣٦]

هذه الأنواع من المسئوليات الخاصة بالمحتوى قبل نشره تسمى حاليا مسئوليات «الواجل المستحق» أو «واجب الرعاية» وأحيانا تكون هناك أيضا توجه لما يعرف بال «مسائلة مشروطة»، بمعنى أن الوسيط تنتفي عليه المسئولية القانونية في حالة قيامه بشيئ ما أو منعه شيئ ما.

**متطلبات خاصة بعمر المستخدم:** دعت بعض الدول إلى فرض مسئوليات أكبر على كيانات الوساطة بهدف استبعاد مجموعات عمرية معينة من الخدمات التي يقدمونها أو تعديل الخدمات أو المحتوى الذي يعرضونه على المستخدمين. يؤدي الفشل في اتخاذ هذه الخطوات إلى منع خدمات الوساطة أو حجبها أو قد يجعل كيان الوساطة معرضاً للمسائلة القانونية وذلك حسب طريقة تنفيذ السياسة.

فعلى سبيل المثال، في اندونيسيا يتمتع الوسطاء بالحماية من المسائلة القانونية عن المحتوى الذي ينشئه المستخدم لو قاموا بضمان أن الأنظمة الخاصة بهم لا تحتوي على أو تسهل من نشر محتوى محظور. كما يجب أن يكون لديهم إطار حوكمة للمحتوى الذي ينشئه المستخدم يشتمل على الحقوق، والالتزامات، وطرق الإبلاغ، والشكاوى، والمسئولية، ويوفر العلومات عن المستخدمين الذين يقومون بتحميل محتوى محظور، ويستجيبون لإشعارات «حذف المحتوى.»[٣٧]

يدعو هذا النهج من السياسات إلى الاهتمام بالتقنيات الفنية اللازمة للتأكد من عمر وهوية المستخدم قبل استخدامه للخدمة أو الوصول إلى المحتوى، حيث أن التقنيات المتبعة حالياً تثير الكثير من الشكوك حول مدى كفائتها، وحفاظها على الخصوصية والأمن ومنع الوصول للمحتوى الالكتروني القانوني.[٣٨]

٣٥ اطلع على سبيل المثال على (Ley de Servicios de la Sociedad de la Información y del Comercio Electrónico (LSSI-CE (أسبانيا) المتاح على https://www.boe.es/buscar/doc.php?id=BOE-A-٢٠٠٢-١٣٧٥٨

٣٦ من الواضح أنه في حالة أن يكون الوسيط الذي يقدم خدمة الرسائل من الطرف للطرف ملزم بإدارة المحتوى الذي يتم إرساله بين المستخدمين فإن الرسالة في هذه الحالة لا تكون مشفرة من الطرف للطرف.

٣٧ التنظيم الخاص بوزارة الاتصالات والمعلومات، بجمهورية اندونيسيا، رقم ٥ لعام ٢٠٢٠، الخاص بمشغلي النظام الالكتروني الخاص، اطلع على المادة ١١، المتاحة على
https://jdih.kominfo.go.id/produk_hukum/view/id/٧٥٩/t/peraturan+menteri+komunikasi+dan+informatika+nomor+٥+tahun+٢٠٢٠.

٣٨ اطلع على جمعية الإنترنت، «القانون الاجباري في ولاية تكساس التحقق من عمر المستخدم يضعف من الخصوصية والأمن على الإنترنت» ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٤ متاح على https://www.internetsociety.org/blog/٢٠٢٤/٠٩/texas-mandatory-age-verification-law-will-weaken-privacy-and-security-on-the-internet/.

**متطلبات إمكانية التتبع:** نهج أخر ظهر مؤخرا يتطلب من الوسطاء أن يكونوا قادرين على تحديد هوية المستخدم الذي قام بنشر المحتوى، حتى في حالة أن يكون الاتصال مشفر من الطرف للطرف. كمثال لذلك، في الهند، فإن وسطاء خدمات رسائل منصات التواصل الاجتماعي الكبيرة يجب أن تكون لديهم القدرة على تحديد المصدر الأول للرسالة عندما يطلب ذلك بمقتضى أمر قضائي.[٣٩]

**القضاء على حماية الوسطاء من المسائلة القانونية:** إن ردود الأفعال لأوائل السياسات المتعلقة بالإنترنت قد ألهمت الكثير من المقترحات. فعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة الأميركية، نتج عن القلق بشأن المنصات الكبرى ظهور مقترحات للقضاء على كل أشكال الحماية التي يتمتع بها الوسطاء من جميع الكيانات بمقتضى المادة ٢٣٠. وبالمثل، في البرازيل، أثيرت تساؤلات حول صلاحية المنهج المتبع بمقتضى قانون Macro Civil Da Internet بشأن مسئولية الوسطاء. هذه المقترحات لتعديل أو إلغاء قوانين حماية الوسطاء حتى لو كانت مجرد مقترح، لها تأثير مباشر على تهديد وجود عمليات الإنترنت لما تخلقه من حالة عدم الثقة وتهديد بوجود مسئولية غير محددة عن المحتوى الذي يصنعه الأخرون.

**أكواد الصناعة الإجبارية:** تفرض بعض الدوائر القضائية أكواد أو معايير للصناعة[٤٠] بهدف خلق التزامات قانونية جديدة (مثل التأمين بالتصميم، تقييم المخاطر، وفرض شروط الخدمات) لفئات من الوسطاء، مثل التواصل الاجتماعي، ومحركات البحث، خاصة في سياق الأمن الالكتروني.

من الملاحظ أن السياسات في كل دائرة قضائية عادة ما تصاغ بحيث تكون سياسات عامة، ويكون ذلك مقصود في بعض الأحيان لمواكبة التكنولوجيا المتغيرة واستخدامات الإنترنت. إلا أن هذه السياسات العامة يكون لها أثر عكسي كبير على الإنترنت وعلى قدرة الأفراد على التعبير إلكترونياً.

## ٣.٨ تنوع عالمي من الدول

تهدف الورقة البحثية إلى تقديم ارشادات للدول لوضع السياسات، بدءًا من الدول التي تتمتع بنسب عالية لاستخدام الإنترنت، والدول التي تستخدم الإنترنت بشكل متقدم، وأيضاً الدول التي لا تزال تعمل على توسيع نطاق الوصول للإنترنت والتوسع في الاقتصادات الرقمية.

ندرك أن هناك اختلافات واسعة على أصعدة القانون، والثقافة، والاقتصاد، والسياسات، والقيم وحتى على مستوى أهداف السياسة فيما يتعلق بالمحتوى على الإنترنت. إن توصيات السياسات التي نوصي بها ستكون مفيدة لأي صانع سياسة يسعى إلى وضع تنظيمات تطبق على الوسطاء. تبدأ هذه الورقة البحثية بالتركيز على نهج السياسات الخاص بحماية الوسطاء من المسائلة القانونية وسبب أهمية هذا النهج في تمكين الأفراد من المشاركة إلكترونياً. كما نقدم أيضاً بعض التوصيات البناءة للسياسات والتي تتناول مجموعة متنوعة من المشاكل المتعلقة بالسياسات.

٣٩ متاح على موقع MeitY على الرابط https://www.meity.gov.in/writereaddata/files/Information Technology%20Rules%2C2021%20updated%2022%20and%20Guidelines%20Intermediary%20Digital%20Media%20Ethics%20Code%29%2C2021.pdf-٢٩%٠٦,٠٤,٢٠٢٣. في وقت نشر هذه الورقة البحثية، فإن دستورية هذه القوانين تخضع لعدة إجراءات قانونية.

٤٠ اطلع على سبيل المثال على السجل الاسترالي لأكواد ومعايير الأمن الالكتروني، المتاح على https://www.esafety.gov.au/industry/codes/register-online-industry-codes-standards

تختلف الأنظمة القانونية في طريقة تناولها للمحتوى الرقمي الشائك: فبعض منها يركز بالأساس على الشخص الذي ينشر المحتوى، بينما يركز البعض الأخر على الوسطاء الذين يقومون باستضافة أو نقل المحتوى. بالإضافة إلى ذلك، فبينما معظم الدول لديها أنظمة لدعاوى قضائية عامة وخاصة تتناول المحتوى الالكتروني الشائك، فإن البعض يعتمد على نظام الدعاوى الخاصة بشكل أكبر. أدت هذه الاختلافات إلى تركيز الدول على المراحل المختلفة من قوانين حماية الوسطاء من المسائلة القانونية. وفي كل الأحوال، فإن التوصية الرئيسية هي تجنب وضع المسئولية القانونية- سواء المدنية أو الجنائية – على وظائف الوساطة بسبب المحتوى الذي ينشره المستخدم أو أي طرف ثالث. فلو تم فرض هذه المسئولية، فانها ستعمل على تقويض قدرة مستخدمي الإنترنت على التعبير ونشر المحتوى الكترونياً. ولكن وكما هو مشار إليه في القسم الرابع، فإن هناك الكثير من الوسائل التي تتبعها الحكومات لتناول مشكلات السياسات الخاصة بمقدمي الخدمات الالكترونية بشكل بناء.

عند صنع السياسة، يجدر أيضاً اعتبار أن الكيانات التي تقدم وظائف وساطة تختلف باختلاف الحجم والعائد وهامش الربح ونموذج العمل. فبعض من هذه الكيانات هي كيانات غير هادفة للربح، والبعض الأخر تديره الحكومات وذلك باختلاف الدولة وبيئة العمل. البعض يقدم وظيفة واحدة محددة، بينما يقدم البعض الأخر وظائف متداخلة في الكثير من الأعمال ذات الصلة. يؤدي ذلك إلى مصالح مختلفة وربما متضاربة في بعض الأحوال داخل نفس الصناعة، ويؤدي أيضاً إلى ظهور اختلافات كبيرة في قدرة هذه الكيانات على المشاركة بشكل فعال في صنع السياسة.

كما تختلف أيضاً الأحكام القضائية على مقدمي الخدمات الالكترونية من دولة لأخرى. فقد تكون الأمور القضائية في بعض الأحوال صعبة مع اختلاف موقع الكيان الذي يقدم وظيفة الوساطة. ربما كان من الأسهل للدول أن تمارس السلطة القضائية عندما يكون الكيان الذي يقدم وظيفة الوساطة لديه مكاتب أو بنية تحتية في نفس الدولة. وفي حالة استضافة المحتوى خارج الدولة، تكون الأحكام القضائية أكثر صعوبة، خاصة عندما تصل الدول إلى استنتاجات مختلفة حول الطبيعة القانونية لنفس النوع من المحتوى.

إن الأمور القضائية هامة لأن القوانين غير الملائمة والدعاوى القضائية التي تكون خارج نطاق الدولة تجعل من قيام الكيانات بوظائف الوساطة على المستوى العالمي أمر مكلفاً للغاية وربما كان مستحيلًا . نحن ندعو صناع السياسات لتجنب وضع القوانين التي يكون لها أثار خارج نطاق الدولة، وأيضاً الى تجنب المخاطر على الإنترنت على المستوى العالمي.

# ٤ مبادئ صناعة السياسة لوظائف الوساطة على الإنترنت

يحدد هذا القسم ثلاثة مجموعات من المبادئ التي ترى جمعية الإنترنت أنها مفيدة لصناع السياسات فيما يتعلق بالسياسات التي تؤثر على خدمات الإنترنت:

١- مبادئ عريضة يمكن تطبيقها على أي صناعة للسياسة تتعلق بالإنترنت أو استخدامها
٢- مبادئ تركز بالأخص على حماية الوسطاء من المسائلة القانونية
٣- أمثلة أوسع لمبادئ السياسات والمبادئ القانونية التي يمكن تطبيقها على وظائف الوساطة دون تقويض لحماية الوسطاء من المسائلة القانونية

كما يتناول ملحق هذه الورقة البحثية المزيد، حيث يقدم توصيات مفصلة للسياسات لمجموعة كبيرة من وظائف الوساطة. ويناقش الملحق أيضا الاعتبارات الفنية والعملية لكل من وظائف الوساطة. تقسم المعلومات في الملحق حسب نوع وظيفة الوساطة، لتشمل وظائف الوساطة المعروفة الخاصة بالمحتوى مثل استضافة المحتوى وإيصال المحتوى، والوظائف الهامة التي تعمل على تمكين توصيل البيانات، وتحديد موقع المحتوى، وتأمين الاتصالات على الإنترنت.

## ٤.١ المبادئ العريضة لصناعة السياسات الرشيدة للإنترنت

يمكن للمبادئ التالية أن توجه أي عملية صنع لسياسات الإنترنت بشكل عام، ووظائف الوساطة بشكل خاص:

أ- **مشاركة أصحاب المصلحة في صياغة السياسات:** تكون السياسات أكثر تأثيراً ويكون تنفيذها أكثر سهولة لو قام صناع السياسات بإشراك أصحاب مصلحة أخرين في عملية صياغة السياسة. يضمن إشراك أصحاب المصلحة تضمين الخبرة ووجهات النظر ذات الصلة. ونحن نوصي بأن تقوم الحكومات بضمان أوسع مشاركة لكل أصحاب المصلحة المعنيين في عملية صياغة السياسات التي تؤثر على الإنترنت.

ب- **القيام بعمل تقييم لتأثر الإنترنت:** إن الهيكل الفني وعمليات تشغيل الإنترنت يمكن أن تتأثر بشكل مباشر – وغالبا بشكل غير مقصود- بالسياسات، والقواعد والقوانين التي تطبق على المحتوى على الإنترنت أو على وظائف الوساطة التي تجعل اتصالات الإنترنت ممكنة. ونوصي بأن يقوم صناع السياسات بعمل تقييم لتأثر الإنترنت نتيجة أي مقترح سياسة جديد، حتى السياسات التي تبدو بسيطة، وذلك لفهم إن كان هناك أي أثار عكسية على الإنترنت وعمليات التشغيل الخاصة بها. قامت جمعية الإنترنت بتحليل الخصائص الحيوية والعوامل التمكينية المهمة لوجود وازدهار الإنترنت كما قامت بصياغة مجموعة أدوات لتقييم تأثر الإنترنت لمساعدة صناع السياسات في هذا الشأن.[٤١]

٤١ اطلع على موقع جمعية الإنترنت، أسلوب الإنترنت في تكوين الشبكات: تعريف الخصائص الحيوية للإنترنت، ٩ سبتمبر ٢٠٢٠، متاح على https://www.internetsociety.org/resources/doc/٢٠٢٠/internet-impact-assessment-toolkit/critical-properties-of-the-internet/ ، جمعية الإنترنت، مجموعة أدوات تقييم تأثر الإنترنت، ٨ نوفمبر ٢٠٢١، متاح على https://www.internetsociety.org/resources/doc/٢٠٢٠/internet-impact-assessment-toolkit/introduction/.

ت- **توخي الحذر عند صياغة أي إطار للائحة أو قانون مقترح والتأكد من اقتصاره على وظيفة الوساطة المحددة التي تتسبب في الإضرار بالسياسات:** هناك خطر الانجراف في سن قوانين لمجموعة كبيرة من وظائف الوساطة، خاصة عندما تكون المخاوف المثارة مرتبطة بمجموعة قليلة من الشركات أو من وظائف الوساطة. فعلى سبيل المثال لو كان هناك قلق ما بشأن أنواع معينة من المحتوى المستضاف على مجموعة من المواقع، ففي هذه الحالة، يجب أن يتناول مقترح السياسة هذا النوع من المحتوى فقط وهذه المجموعة المحددة من المواقع، وذلك لأن وظائف الوساطة هامة للغاية لإتمام عمليات تشغيل الإنترنت الأساسية وللحفاظ على قدرة الأفراد على المشاركة في الخطاب الإلكتروني، فيجب توجيه صناعة السياسة لتجنب التأثير على مجموعة كبيرة من وظائف وكيانات الوساطة

ث- **لا يجب استخدام حماية الوسطاء كتهديد أو ورقة للمساومة:** إن حماية وظائف الوساطة هو أمر أساسي ورئيسي لتشغيل الإنترنت، ومن ثم لا يجب استخدامها كوسيلة ضغط في أي حوار للسياسة العامة أو كعقوبة في أي لائحة تنظيمية أو قانون. فلا يجب، على سبيل المثال، لأي مشرع أن يقوم بتمرير قانون ينص على فقدان مجموعة من الشركات للحماية لو لم تلتزم الشركات بأي متطلبات محددة. إن قدرة الأفراد على التعبير إلكترونياً لا يجب أن تكون محل تهديد لأي من أهداف صناعة السياسات. يجب على صناع السياسات أن يقوموا بشكل مباشر بسن التنظيمات أو التشريعات التي تمكنهم من تحقيق أهدافهم دون أي تهديد لحماية وظائف الوساطة أو تقويض لعمليات تشغيل الإنترنت.

ج- **يجب على السياسات أن تدعم انفتاح الإنترنت:** إن الوصول للإنترنت والخدمات والتطبيقات والمواقع والمحتوى يسهل من مشاركة الأفراد، حيث يدعم الوصول المفتوح للإنترنت من تجربة المستخدم ومن قدرة الإنترنت على تحفيز الابتكار والابداع والتنمية الاقتصادية. يجب على صناع السياسات تجنب تقييد أو حجب توافر وظائف الوساطة التي تساهم في توفير الوصول للإنترنت وتطبيقاته وخدماته

ح- **يجب أن يكون تدخل السياسات مركزاً بشكل محدد على تجنب الضرر:** ففي حالة تركيز السياسة على المحتوى الشائك أو مصدره ، فإن ذلك يقلل من احتمالية حدوث أي ضرر لمستخدمي الإنترنت وللإنترنت. فعلى سبيل المثال، بدلا من محاولة حجب الوصول للمحتوى من خلال حجب عنوان بروتوكول الإنترنت أو نظام أسماء النطاق- الأمر الذي يمكن أن يتسبب أيضا في منع الوصول إلى محتوى جيد والتسبب في اضطراب حركة الإنترنت- يمكن أن يطلب من الشخص الذي قام بنشر المحتوى بحذف هذا المحتوى

## ٤.٢ مبادئ محددة لحماية الوسطاء من المسائلة

تركز المبادئ الأربعة التالية على النواحي المختلفة لعلميات تشغيل وعمل الكيانات التي تقوم بتقديم وظائف الوساطة، وتشير إلى الحاجة لتوفير الحماية لها:

**١- حماية وظائف الوساطة التي تمكن من تحقيق الاتصال على الإنترنت من المسائلة القانونية عن «المحتوى الذي ينشئه المستخدم» أي المحتوى الذي يصنعه أخرون:** فبدون توفير الحماية من المسائلة القانونية، فإن البنية التحتية للإنترنت وكذلك الأدوات الرئيسية التي يستخدمها الأفراد للوصول والتفاعل مع المحتوى، ستكون عاجزة بسبب الإجراءات القانونية غير المقننة. فبدون توفير الحماية لوظائف الوساطة تلك، فإن الإنترنت لن تتمكن من العمل. ومن ثم فنحن نوصي وبشدة أن تتمتع الكيانات التي تقدم وظائف الوساطة بالحماية من المسئولية القانونية عن المحتوى الذي ينشئه أخرون والذين يقومون هم بنقله، أو استقباله، أو تخزينه بشكل مؤقت، أو فلترته، أو القيام بأي شكل أخر من التعامل مع هذا المحتوى.

**٢- حماية وظائف الوسطاء الذين يقومون باستضافة وتسهيل وتحسين توصيل «المحتوى الأصلي للموقع» (أي المحتوى الذي ينشئه صاحب الموقع):** إن الكيانات التي تقوم باستضافة أكثر من مليار موقع الكتروني يجب أن تنعم بالحماية من المسائلة القانونية عن المحتوى الذي يقوم العملاء بوضعه على الإنترنت. فلو أصبحت شركات الاستضافة مسئولة عن المحتوى الذي يضيفه عملائهم على الإنترنت، فإن معظمهم لن يتمكنوا من الاستمرار في تقديم هذه الخدمة. وقد يؤثر هذا الأمر بشكل خاص على شركات استضافة المحتوى الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث سيؤدي ذلك إلى زيادة التكلفة، وتقييد المنافسة، والتقليل من توفر وتنوع المحتوى الالكتروني. يجب أن تبقى مسئولية المحتوى واحتمالية المسائلة القانونية واقعة على أصحاب المواقع، بينما لا تتعرض الكيانات التي تقدم وظائف وساطة مثل استضافة المحتوى، ومحركات البحث، ومقدمي خدمة التخزين المؤقت إلى المسائلة.

**٣- حماية وظائف الوساطة التي تقوم باستضافة وعرض المحتوى الذي ينشئه المستخدم:** إن الكيانات التي تقدم وظائف وساطة لاستضافة محتوى ينشئه المستخدم يجب حمايتها من التعرض للمسائلة بسبب هذا المحتوى. فبدون توفر هذه الحماية، لن يتمكن هؤلاء الوسطاء من الاستمرار في نقل المحتوى، مما قد يؤثر بشكل كبير وسلبي على قدرة الأفراد على نشر المحتوى والاشتراك في محادثات ونقاشات مع مستخدمي الإنترنت الأخرين. فوظائف الوساطة هي مطلب رئيسي للأفراد ليتمكنوا من نقل كلامهم، وآرائهم، وابتكارتهم الفنية، ومحادثاتهم مع الأخرين.

يجب توفر حماية الوسطاء لهذه الكيانات التي تستضيف المحتوى الذي ينشئه أخرون لضمان قدرة المستخدمين على الاستمرار في التعبير ومشاركة المحتوى على الإنترنت.

**٤- حماية وظائف الوساطة الخاصة بتنظيم وإدارة المحتوى الذي ينشئه أخرون:** إن الكيان الذي يقوم باستضافة محتوى ينشئه أخرون يجب أن يكون قادراً على وضع قواعد الطريق الخاصة بهذه الأنواع من المناقشات، والأعمال الابداعية، أو غير ذلك من أنواع المحتوى الذي يريد استضافته. فعلى سبيل المثال، فلو قرر كيان ما يقوم استضافة محتوى ينشئه المستخدم ألا يقوم باستضافة محتوى «للكبار» أو أن يضع قواعد محددة لسلوك المستخدم، فإن هذا الكيان يجب أن يتمتع بالحرية الكافية لاتخاذ هذه القرارات. هذه الكيانات- التي تقوم بوظائف وساطة خاصة باستضافة محتوى المستخدم- يجب أيضاً حمايتها من التعرض للمسائلة لقيامها بحذف أي محتوى غير ذات صلة أو محتوى مرفوض. وبالنظر إلى الكم الهائل من المحتوى الذي ينشئه المستخدم والذي يتم وضعه ومشاركته على الإنترنت كل دقيقة، فإن عملية تنظيم المحتوى تعد حيوية للغاية في مساعدة المستخدمين أن يجدوا جزء أو نوع معين من المحتوى. وعملية تنظيم المحتوى عادة ما تعتمد على استخدام خوارزميات، ويشمل ذلك الخوارزميات البسيطة التي تساعد على عرض المحتوى بنفس الطريقة التي هو عليها، أو الخوارزميات الأكثر تعقيداً التي تقدم المحتوى وفقاً لحساب المستخدم وتفاعله مع الخدمة. إن عملية الفلترة و»قواعد الطريق» تسمح لخدمات المحتوى الذي يتم استضافته ومستخدمي هذه الخدمات من تجنب إغراقهم بمواد غير ذات صلة أو مزعجة أو ضارة والتي تغطي على المحتوى المشروع الذي يسعون للحصول عليه، وتمنع أيضا من مشاركة الأفراد على الإنترنت. إن أنظمة حماية الوسطاء يجب أن تعمل على حماية الكيانات من المسائلة القانونية بسبب فرضهم لقواعد الطريق الخاصة بهم أو بسبب حذفهم للمحتوى المرفوض.

## ٤.٣ مبادئ قانونية وسياسية محددة تطبق على وظائف الوساطة دون تقويض لاتصالات الإنترنت

تعد وظائف الوساطة أمراً ضرورياً لأي محتوى يتم نقله، أو استضافته أو التعامل معه بأي شكل وهذه الوظائف تتطلب الحماية من المسائلة بسبب التعامل مع هذا المحتوى. إلا أن ذلك لا يعني أن الكيانات التي تقدم هذه الوظائف لا يمكن أن تخضع للتنظيم. فهناك نطاق واسع من السياسات واللوائح التنظيمية والقوانين التي تطبق بالفعل أو التي يمكن تطبيقها على الكيانات التي تقدم وظائف وساطة، بما في ذلك على سبيل المثال قوانين التنافس وحماية المستهلك. وفيما يلي بعض مبادئ السياسات التي يمكن أن تساعد في تناول بعض من المشكلات التي تتعلق بوظائف الوساطة على الإنترنت:

### خصوصية وأمن المستخدم

- تعد كل من الخصوصية والأمن أمران مهمان لحماية السرية، والنزاهة، والخصوصية الخاصة باتصالات الأفراد.
- يجب على السياسات أن تطبق قواعد صارمة لحماية الخصوصية وتعزيز أمن اتصالات الإنترنت.
- كما أن الكيانات التي تقدم وظائف وساطة على الإنترنت يجب أيضاً أن تسعى إلى دمج «الأمن بالتصميم» و»الخصوصية بالتصميم» عن طريق تبني أفضل ممارسات الصناعة والابتكار في تعزيز خصائص الخصوصية والأمن لهذه الوظائف.

## تحكم واختيار المستخدم

- إن توفير القدرة للمستخدمين لاختيار والتحكم في المحتوى الذي يقومون باستهلاكه يعزز من قدرة المستخدمين على حماية أنفسهم من خلال فلترة المحتوى والمصادر غير ذات الصلة وغير المرغوب فيها. يجب أن تسعى السياسات إلى تعزيز اختيار وتحكم المستخدم في الخدمات الإلكترونية التي يستخدمها وفي المحتوى الذي يختار أن يشاهده.

## إتاحة الوصول للإنترنت

- يجب أن تكون الإنترنت متاحة للجميع.
- إن السياسات التي تدعم الإتاحة الجيدة بمقدورها أن توجه تصميم وتنفيذ وظائف الوساطة بهدف تمكين الأفراد ذوي الاحتياجات المختلفة من المشاركة في الاتصالات الإلكترونية.[٤٣]
- كما أن الكيانات التي تقدم وظائف وساطة على الإنترنت عليها أيضا أن تسعى لتوفير محتوى رقمي وضوابط قادرة على التفاعل بشكل ناجح مع التكنولوجيا المساعدة.

## حقوق المستخدمين

- تعمل الإنترنت على تمكين المستخدمين من ممارسة حقوق الإنسان على الإنترنت. وتلعب وظائف الوساطة على الإنترنت دورا حيوياً لدعم هذه الحقوق، بما في ذلك حرية العبير، وحرية تكوين المجتمعات، وحرية الوصول إلى المعلومات على الإنترنت.
- إن تدخل الحكومة في عملية تشغيل وظائف الوساطة يمكن أن يؤدي إلى منع أو عرقلة ممارسة الأفراد لحقوقهم.
- على صناع السياسات أن يقوموا بتقييم ومنع أو تقليل الأثر المحتمل لأي سياسة مقترحة متعلقة بوظائف الوساطة والذي يمكن أن تؤثر على ممارسة الأفراد لحقوق الإنسان.

## المهارات الرقمية للمستخدمين

- المهارات الرقمية (والتي تعرف أيضاً باسم المعرفة الرقمية) تزيد من قدرة المستخدمين على انتقاء المحتوى الذي يقومون باستهلاكه، وأن يتعرفوا على المحتوى الذي قد يكون معلومات مغلوطة، وأن يتمكنوا من إدارة إعدادت الخصوصية والأمن التي تحمي بياناتهم الشخصية وتساعد على الإبلاغ عن أي محتوى غير مرغوب فيه.
- يجب على السياسات أن تدعم من المهارات الرقمية لكل المستخدمين باختلاف الأعمار والاحتياجات، عن طريق دعم التعليم الرقمي في المدارس والمكتبات العامة، والبرامج التي تمولها الحكومة، والمبادرات المجتمعية.

٤٢ t اطلع على ارشادات إتاحة محتوى الإنترنت ٢,٢ على مؤسسة W٣C ولفهم الملفات على https://www.w٣.org/WAI/WCAG٢٢/Understanding/intro.

### عدم التمييز بين المستخدمين

- من حق الأفراد أن يحصلوا على معاملة متكافئة، بغض النظر عن عوامل مثل العرق أو اللون أو الجنس أو الجنسية أو اللغة أو الدين أو الأصل القومي أو الاجتماعي.[٤٣]
- كما يجب أت تعمل السياسات على منع التمييز بين المستخدمين من الأفراد أو المجموعات لأسباب ترتبط بطبقات تتمتع بالحماية القانونية أو بخصائص تقديم خدمات الإنترنت.

### معرفة المستخدم

- إن الوصول إلى المعلومات الخاصة بشروط الاستخدام المتعلقة باستضافة وتنظيم وإدارة المحتوى الذي ينشئه المستخدم تساعد على تمكين الأفراد من اتخاذ قرارات واعية عن الخدمات التي يقومون باستخدامها.
- يجب أن تشجع السياسات على الشفافية الجادة بشأن طريقة استضافة وتنظيم وإدارة المحتوى.

### وصول المستخدم لخدمات تنافسية

- كان الإنترنت منذ بدايته موقعاً رائعاً لصغار المبتكرين ورواد الأعمال لبدء وبناء الأعمال الخاصة بهم.
- وعلى صناع السياسات الذين يقومون بتطبيق سياسات التنافس أن يكونوا حذرين لعدم تقويض حماية الوسطاء.

### المخاطر التي تواجه المستخدمين

- إن الوظائف الجديدة للوساطة أو تطبيق الوظائف المعروفة على المواقف الجديدة يمكن أن يكون له عواقب غير مقصودة على المستخدمين. قد تتضمن مخاطر لأمن وسلامة وخصوصية المستخدمين بل وللإنترنت.
- على السياسات أن تشجع من توجه يضع المخاطر في الاعتبار عند ممارسة وظائف الوساطة، ويكافئ التخفيف من وطأة الأثار السلبية مع العلم بأنه لا يوجد حالات تكون خالية من المخاطر بنسبة مائة بالمائة.

### قيام المستخدمين بالإبلاغ عن المحتوى الضار

- بالنظر إلى الكم الهائل من المحتوى الذي يتم وضعه ومشاركته كل لحظة على الإنترنت، فإن المستخدمين قد يكونوا أول من يدركوا المحتوى الذي يثير مشكلات.
- على السياسات أن تشجع الكيانات المختلفة التي تقدم وظائف وساطة خاصة بعرض محتوى ينشئه المستخدم أن توفر طرق سهلة للإبلاغ عن المحتوى الذي يثير مشكلات.

٤٣ قد تختلف قائمة الطبقات والخصائص التي تتمتع بالحماية باختلاف الدولة و/أو الدائرة القضائية. وهذه القائمة المذكورة هنا تعتمد على المادة ١ من اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على كل أشكال التفرقة العنصرية ، https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-convention-elimination-all-forms-racial

# ٥ القاء الضوء — اعتبارات السياسات لوظائف وساطة محددة

في هذا القسم، نستند على الاعتبارات السياسية المذكورة أعلاه. يحدد هذا القسم السيناريوهات المحددة التي تستحق مناقشة أعمق، ويرد في ملحق هذه الوثيقة المزيد من التفاصيل حول النطاق الكامل لوظائف الوساطة.

## ٥.١ القاء الضوء: اعتبارات السياسات لمنصات التواصل الاجتماعي التي تستضيف وتنظم وتدير المحتوى الذي ينشئه المستخدم

ينصب أغلب تركيز السياسات العامة العالمية المتعلقة بالكيانات التي تستضيف المحتوى الذي ينشئه المستخدم على عدد صغير من «المنصات» الكبيرة جدا، وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي التي يستخدمها العديد من المستخدمين في جميع أنحاء العالم. ولا ترتبط العديد من المخاوف بشكل مباشر بحماية الوسطاء الذين يقدمون وظائف خاصة بالمحتوى الذي ينشئه المستخدم، بل يشعر صناع السياسات بالقلق أكثر إزاء قضايا مثل جمع واستخدام البيانات الشخصية للمستخدمين من قبل الكيانات، وممارسات الإعلان، والتمييز، والافتقار إلى الشفافية وقدرة المستخدم على التحكم، والتقنيات المستخدمة للمحافظة على استمرار مشاركة المستخدمين على المنصة، وهي على سبيل المثال لا الحصر بعض من الموضوعات التي تحوز على الاهتمام الآن. ولا علاقة لأي من هذه المخاوف بالهدف الأشمل الخاص بحماية الوسطاء وهو حماية وتشجيع المشاركة الفردية على الإنترنت، وليس ملائما أن تُعالج هذه المخاوف بإزالة أو وضع شروط على حماية الوسطاء.

من منظور حماية الوسطاء، فإن منصات التواصل الاجتماعي الكبيرة التي تستضيف المحتوى الذي ينشئه المستخدم لا تختلف في الأساس عن موقع صغير يستضيف المحتوى الذي ينشئه المستخدم. ولا يمكن لأي منهما العمل في حالة تحملهم مسئولية المحتوى الذي ينشره مستخدمي المنصة إن كان هذا المحتوى ذي طابع تشهيري أو يدعو للتحرش أو غير قانوني. هناك طرق أكثر فعالية لمعالجة المحتوى الشائك، والتي تتجنب تعريض الوسطاء للمسائلة القانونية عن المحتوى الذي ينشئه المستخدم (كما هو موضح في القسم ٤,٣ أعلاه). يحتاج كلا النوعين من الوسطاء إلى التمتع بحماية قوية لوظائف الوساطة التي تشمل استضافة المحتوى الذي ينشئه المستخدم. لا يمتلك الموقع الصغير الموارد اللازمة لمراجعة كل المحتوى الذي ينشئه المستخدم مسبقًا ولا يمكنه العمل تحت تهديد المسؤولية القانونية الكبيرة. كما تخضع المنصة الكبيرة جدًا لقيود مماثلة حتى لو كانت لديها المزيد من الموارد بسبب الكمية الهائلة من المحتوى الذي ينشئه المستخدم - بلغات متعددة - والذي يتم تحميله بواسطة ملايين المستخدمين كل دقيقة.

وعلي الرغم من ذلك، فإن حماية الوسطاء من المسائلة القانونية عن المحتوى الذي ينشئه المستخدم لا تعني أن صناع السياسات عاجزون عن معالجة المخاوف المهمة المتعلقة بالسياسة العامة. على سبيل المثال، إذا كانت هناك مخاوف من قيام المنصة بتنظيم المحتوى بحيث تقدم بشكل منهجي مجموعة مختارة من المحتوى التمييزي للمستخدمين، فيمكن تطبيق قوانين عدم التمييز الحالية أو الجديدة على المنصة. وإذا كانت هناك مخاوف من أن منصة ما تصمم واجهة المستخدم الخاصة بها بهدف جعل المستخدمين «مدمنين» للمنصة، فيمكن آنذاك استخدام قوانين الصحة أو حماية المستهلك لحماية المستخدمين من التعرض لواجهة تضر بصحتهم، أو تجعلهم عرضة للتلاعب. وإذا كانت هناك مخاوف من أن منصة ما تسيء استخدام البيانات الشخصية لمستخدميها، فيمكن تطبيق قوانين الخصوصية وحماية البيانات لمعاقبة وردع هذه الممارسات. وإذا كانت هناك مخاوف من أن منصة ما تضلل مستخدميها بشأن خدماتها، فيمكن تطبيق قوانين مكافحة الاحتيال.

تنطوي كل مواقع التفاعل الاجتماعي ـ سواء كانت على الإنترنت أو في العالم الحقيقي ـ على مخاطر. وعلى الرغم من النوايا الجيدة، فإن المشاركة الاجتماعية للأطفال في الملاعب قد تشمل في بعض الأحيان التنمر وغيره من السلوكيات غير المرغوب فيها وقد تشمل المشاركة الاجتماعية الشخصية بين زملاء العمل في بعض الأحيان على التحرش. وقد يؤدي النظام البيئي على الإنترنت إلى تفاقم أو التخفيف من وطأة بعض المشكلات ـ فقد يؤدي الافتقار إلى التفاعل الجسدي المباشر إلى زيادة حجم التحرش أو التنمر، ولكنه قد يتيح في نفس فرصا للدعم بين الأقران. وعلاوة على ذلك، يشمل الفضاء الإلكتروني عدد كبير من المواقع للتفاعل الاجتماعي، لذلك قد يترك الناس مكانا ساما للغاية على الإنترنت وينضمون إلى مكانا أكثر وداً.

إن استخدام الخوارزميات من قبل المنصات لاختيار وعرض المحتوى للمستخدمين هو أحد المجالات الرئيسية المثيرة للقلق. وقد حدد صناع السياسات المخاطر التي قد تترتب على استخدام الخوارزميات للتلاعب بسلوك المستخدمين والتي تؤدي إلى آثار سلبية، أو التمييز ضدهم، أو نشر محتوى غير قانوني أو ضار. ومع ذلك، تستمر منصات التواصل الاجتماعي وعدد متزايد من المواقع الأخرى في استخدام الخوارزميات لأنها تعد ضرورية لعمليات التشغيل. وقد دفع الحجم الهائل للمحتوى على الإنترنت إلى الاعتماد المتزايد على الخوارزميات والتي تقوم تلقائيًا بفلترة المحتوى وعرضه.

تبحث الخوارزميات عن المحتوى الخاطئ أو الضار، وتعمل على تحسين مواقع التجارة الإلكترونية وإدارة المحتوى المعروض على منصات التواصل الاجتماعي. كما تلعب الخوارزميات أيضًا دورا حيوياً لزيادة إمكانية الوصول وتحويل الصوت إلى تعليقات نصية للأشخاص الذين يعانون من ضعف السمع والصم .[٤٤]

٤٤ لمناقشة أكثر تفصيلًا للقضايا، يرجى الرجوع إلى مذكرة جمعية الإنترنت Amicus Curie في قضية Gonzalez v. Google LLC، ٥٩٨ US ٦١٧ (٢٠٢٣)، المتوفرة على https://www.internetsociety.org/wp-content/uploads/٢٠٢٣/٠١/Internet-Society-Gonzalez-v-Google-Amicus-Brief.pdf.
https://www.w٣.org/TR/activitypub/

ننصح صناع السياسات بتذكر أن الخوارزميات ليست مشكلة في حد ذاتها، ولكن المشكلة قد تكمن في كيفية استخدامها. على سبيل المثال، تعد الخوارزمية التي تسفر نتائج تمييزية ضد مستخدمين يحظون بالحماية لأسباب العرق أو الدين هدفاً يستوجب وضع سياسات لتقنينه. ينبغي أن يكون الهدف هو صياغة سياسات تعالج المشكلة بشكل مباشر مع استمرار السماح باستخدام إدارة وتنظيم المحتوى بالاعتماد على الخوارزميات.

## ٥.٢ القاء الضوء: اعتبارات السياسات للـ «الشبكات الموحدة» التي تمكن الاتجاهات الحديثة من تسهيل مشاركة المستخدم

حازت «الشبكات الموحدة» على اهتمام متزايد على مدى السنوات القليلة الماضية. نقوم بتسليط الضوء على تلك الشبكات لأنها تطبق نهجًا أكثر لامركزية في استضافة المحتوى الذي ينشئه المستخدم ومشاركته وتنظيمه وإدارته مقارنة بمنصات التواصل الاجتماعي التقليدية. فبدلًا من أن تتحكم جهة واحدة في مجتمع التواصل الاجتماعي، على سبيل المثال، يمكن للتقنيات الموحدة تمكين العديد من المجتمعات الأصغر من الاتصال ومشاركة المحتوى عبر النظام البيئي الموحد مما يخلق تجربة اجتماعية مماثلة ولكن باستخدام نهج إشراف أكثر محلية.

تواجدت الخدمات «الموحدة» في عناوين الأخبار مؤخرًا لأن بعضها يتنافس الآن بشكل مباشر مع بعض شركات ومنصات التواصل الاجتماعي الكبيرة جدا. يعد مستودون Mastodon واحدا من الأمثلة القائمة على معيار ActivityPub [٤٥] التابع لاتحاد شبكة الويب العالمية. تتماثل وظائف مستودون بشكل مباشر مع قدرة إكس Twitter / X على المناقشة على مستوى عالمي. ومع ذلك، فإن الاختلاف الرئيسي هو أن مستودون هو عبارة عن مجموعة من الخوادم التي تديرها كيانات مختلفة اختارت المشاركة في الشبكة الموحدة، بدلًا من مجموعة من الخوادم التي تسيطر عليها شركة واحدة. وجدير بالذكر، إن كل خادم فردي مشارك في شبكة مستودون الموحدة يمكنه فرض قواعد تعديل المحتوى الخاصة به والتحكم فيها. [٤٦]

على الرغم من أن الاهتمام الذي ناله مؤخراً موضوع وسائل التواصل الاجتماعي الموحدة ، فإن الخدمات الموحدة ليست ظاهرة جديدة على الإنترنت. على سبيل المثال، يستخدم البريد الإلكتروني نموذجًا موحدا: حيث تقوم ملايين الكيانات بتشغيل خوادم بريد منفصلة خاصة بها لشركاتها أو منظماتها أو جامعاتها أو حتى منازلها. خلف الكواليس، تستخدم هذه الخوادم الموحدة بروتوكولات البريد الإلكتروني لإرسال واستقبال رسائل البريد الإلكتروني من بعضها البعض بسلاسة، دون أي ترتيب مسبق.

٤٥ https://www.w٣.org/TR/activitypub/.

٤٦ اكتسبت Mastodon شعبية كبيرة بعد أن قامت X بتغيير سياساتها المتعلقة بتعديل المحتوى بشكل كبير. يتيح Mastodon للمستخدمين سيطرة أكبر على المحتوى الذي يرونه والمستخدمين الآخرين الذين يتفاعلون معهم. يمثل ذلك نهجا خاصا بتوزيع وسائل التواصل الاجتماعي حيث يمكّن الكيانات الأصغر وحتى الأفراد من استضافة وسائل التواصل الاجتماعي التي ينشئها المستخدمون واتخاذ القرارات بشأن المحتوى الذي يُسمح به أو لا يُسمح به على خادمهم الخاص وخوادم Mastodon الأخرى التي يجب الاتصال بها.

في مجال وسائل التواصل الاجتماعي، تمتلك هذه الشبكات الموحدة الناشئة القدرة على جعل استضافة وسائل التواصل الاجتماعي يحدث بشكل ديمقراطياً، فهي توفر إمكانية تنظيم المحتوى وإدارته بشكل أكثر دقة بالقرب من المستخدم النهائي المشارك. يتطلب النموذج الموزع كثير من خوادم مستودون وقد أدى ذلك إلى ظهور وظيفة وساطة جديدة، وهي استضافة خادم مستودون- وهو ما يماثل مضيف الويب أو مقدم خدمة البريد الإلكتروني.[٤٧] وجدير بالذكر أن النجاح الحالي لشبكات التواصل الاجتماعي الفيدرالية دفع ميتا Meta إلى تجربة السماح لمستخدمي ثريدز Threads بمشاركة منشوراتهم على خوادم أخرى متوافقة مع ActivityPub، وبالتالي الوصول إلى مستخدمي مستودون.[٤٨]

إن ما يثير القلق هو أن الشبكات الموحدة قد تتضرر عن غير قصد من خلال اللوائح أو القوانين التي يتم صياغتها دون الفهم لكيفية ملاءمة الشبكات الموحدة الحديثة للوضع الحالي لوسائل التواصل الاجتماعي. على سبيل المثال، إذا سنت دولة قانونًا ينطبق على «خدمات التواصل الاجتماعي» بقصد الوصول إلى أكبر المنصات، فقد ينطبق هذا المصطلح على الشبكة الموحدة بأكملها لنظام مستودون وآلاف الخوادم المتعاونة معه. فإصدار قانون يستهدف شراكات التكنولوجيا الكبرى قد يؤدي في نهاية الأمر إلى التأثير والحاق الضرر بمجموعة مختلفة من الكيانات.

ننصح صناع السياسات الذين يسعون إلى تنظيم منصات التواصل الاجتماعية بتوخي الحذر والوعي بالتأثير المحتمل الذي يمكن أن تحدثه أي سياسة أو تنظيم مقترح تطبيقه على الشبكات الموحدة. بدون الانتباه لذلك، قد تكون هناك تأثيرات ضارة غير مقصودة على الشبكات الموحدة التي تقدم بديلًا لمنصات التواصل الاجتماعي الأكبر.

## ٥.٣ القاء الضوء: اعتبارات السياسات للنظام المتكامل للألعاب التفاعلية الإلكترونية

حازت الألعاب الالكترونية على اهتمام خاص من جانب السياسات العامة لأن العديد من مستخدميها من الأطفال والمراهقين. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١١، أقرت كوريا الجنوبية قانون مراجعة حماية الشباب (والذي ألغي لاحقاً)، وكان بمقتضى القانون يتم تحديد عدد ساعات لعب ألعاب الفيديو الالكترونية للأطفال دون سن ١٦ عامًا، وحظر وصولهم لها بين منتصف الليل والساعة ٦ صباحًا.[٤٩] في عام ٢٠١٩، حددت الصين الوقت الذي يقضيه القاصرون بـ ٩٠ دقيقة في أيام الأسبوع وحظرت عليهم لعب الألعاب الإلكترونية بين الساعة ١٠ مساءً و٨ صباحًا، وفرضت المزيد من القيود في عام ٢٠٢١.[٥٠]

وكانت المخاوف تتراوح من الإدمان إلى السلوك الشبيه بالمقامرة، والتعرض لمحتوى غير لائق، والاتصال بالغرباء، وانتهاكات الخصوصية.

٤٧ على سبيل المثال، يقدم مقدمو SaaS Cloudflare منتجًا: «مرحبًا بكم في Wildebeest: Fediverse على Cloudflare»، مدونة Cloudflare، ٢ أغسطس ٢٠٢٣، https://blog.cloudflare.com/welcome-to-wildebeest-the-fediverse-on-cloudflare.

٤٨ انضمت ثريدز إلى النظام الموحد، مدونة الهندسة في ميتا، ٢١ مارس ٢٠٢٤، https://engineering.fb.com/٢٠٢٤/٠٣/٢١/networking-traffic/threads-has-entered-the-fediverse/.

٤٩ تم إلغاء القانون لاحقًا في عام ٢٠٢١. راجع https://en.wikipedia.org/wiki/Shutdown_law.

٥٠ الصين تفرض حدًا أقصى لمدة ساعة يوميًا على ألعاب الأطفال عبر الإنترنت، أسوشيتد برس، زين سو، ١٩ يناير ٢٠٢٣، https://apnews.com/article/gaming-business-children-٨٥٠a٤١٢dc٥cafcf٨e٥٦٦٩defcc٨b٠٠.

عادة ما تكون الألعاب الإلكترونية تفاعلية مع مستخدمين آخرين وغالبًا ما تحتوي على خصائص تمكن المستخدمين من التواصل مع بعضهم البعض في الوقت الفعلي. إن أكثر أدوات الاتصال شيوعًا في الألعاب هي إمكانات الصوت والمراسلة، ولكن توجد العديد من الطرق الأخرى غير الصريحة للتواصل مثل اختيار وتعديل الصور الرمزية، واتباع سلوكيات معينة أثناء اللعب، ومشاركة النتائج والتقييمات والإنجازات الأخرى، وتسمح بعض الألعاب الإلكترونية أيضًا للمستخدمين بتحميل ومشاركة التعديلات على اللعبة. كما ألهمت الألعاب الإلكترونية أنواعًا جديدة من المشاركة على منصات أخرى، مثل يوتيوب YouTube و تويتشTwitch، ومجال الرياضات الإلكترونية.[٥١]

على صناع السياسات أن يكونوا على دراية بوظائف الوساطة التي تؤديها منصات الألعاب التفاعلية. إن معظم أنظمة الألعاب التفاعلية المتصلة بالإنترنت تسمح الآن، مع وجود (أو بدون) وحدة تحكم في الأجهزة، بمجموعة واسعة من «المحتوى الذي ينشئه المستخدم»، بدءًا من المحادثات البسيطة بين اللاعبين وصولًا إلى وحدات الإضافة التي طورها اللاعبون والتي تعزز وتوسع من بيئة الألعاب. تؤدي منصات الألعاب التفاعلية وظائف وسيطة، وتنطبق أنظمة حماية الوسطاء الرئيسية على النظام البيئي للألعاب.

ومع ذلك، وكما أشرنا في النقطة التي سلطنا عليها الضوء أعلاه والخاصة بمنصات وسائل التواصل الاجتماعي، فإن صناع السياسات ليسوا عاجزين عن معالجة الممارسات الضارة. على سبيل المثال، إذا كان القلق هو أن بعض ما يسمى «صناديق الغنائم» في اللعبة تشكل ممارسات خادعة أو مقامرة غير قانونية، فيمكن تطبيق قوانين حماية المستهلك أو المقامرة غير القانونية بشكل مباشر على مثل هذه السلوكيات.

## ٥.٤ القاء الضوء: اعتبارات السياسات لأنظمة الواقع المعزز والواقع الإفتراضي المتصل بالإنترنت

تشارك منتجات الواقع الافتراضي والواقع المعزز بسرعة متزايدة في النظام البيئي للإنترنت. وتتنوع أهداف الواقع الافتراضي والواقع المعزز، ولكن غالبًا ما يتم استخدامها كجزء من نظام اتصالات تفاعلي.[٥٢] تتطلب بعض هذه الأنظمة جهازًا متخصصًا مثل النظارات أو القفازات أو سماعة الرأس، ولكن البعض الآخر يمكن الوصول إليه باستخدام الهاتف الذكي.

كما هو الحال مع النظام البيئي للألعاب، تدعم أنظمة الواقع الافتراضي والواقع المعزز المتصلة بالإنترنت عادةً «المحتوى الذي ينشئه المستخدم»، والتي تضم مجموعة واسعة من الاتصالات بين المستخدمين.[٥٣] وبالتالي، مثلها مثل الألعاب، يمكن تطبيق معظم أنظمة حماية الوسطاء الرئيسية على أنظمة الواقع الافتراضي والواقع المعزز.

٥١ لمزيد من المعلومات حول الرياضات الإلكترونية، اطلع على رابط https://en.wikipedia.org/wiki/Esports. على ويكيبيديا

٥٢ إن إحدى الرؤى حول كيفية استخدام الواقع الافتراضي هي «metaverse » «العالم الافتراضي»، والذي تم وصفه لأول مرة في رواية الخيال العلمي «Snowcrash» التي كتبها نيل ستيفنسون عام ١٩٩٢. وفي رؤيته، فإن العالم الافتراضي هو مساحة واقع افتراضي حيث يمكن للمستخدمين التفاعل مع بعضهم البعض باستخدام صورة رمزية في بيئة ثلاثية الأبعاد يتم إدارتها بواسطة الكمبيوتر.

٥٣ بطبيعتها، يمكن لأنظمة الواقع الافتراضي والواقع المعزز دعم مجموعة غنية من أدوات الاتصال: المكتوبة والمنطوقة وغير اللفظية مثل حركات الرأس واليد وتعبيرات الوجه واتجاه الجسم والقرب والوضعية.

من منظور السياسات، تتداخل أنظمة الواقع الافتراضي والواقع المعزز بشكل كبير مع وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من خدمات الاتصالات من طرف واحد إلى آخر أو من طرف واحد إلى العديد من الأطراف. ومع ذلك، يفرض الواقع الافتراضي والواقع المعزز تحديات سياسية إضافية، مثل:

- يمكن أن يؤدي إعداد واستخدام الصور الرمزية التمثيلية، على الأقل على مستوى الإدراك ، إلى الربط الوثيق بين الهوية الحقيقية للفرد وهويته في الواقع الافتراضي.
- يمكن استخدام بعض أنظمة الواقع المعزز في أي مكان في الفضاء المادي، مما يؤدي إلى فرض عناصر افتراضية على البيئة الحقيقية. هذه الأنظمة قد تؤدي نظرياً إلى ضرر مباشر في العالم المادي الحقيقي، مثل حوادث المرور أو الإصابات الشخصية.[٥٤]
- قد تكون أنظمة الواقع المعزز قادرة على ضم أشخاص غير متصلين بالإنترنت والذين لم يقوموا بإعطاء موافقتهم في البيئة المعززة.

كما هو الحال مع وسائل التواصل الاجتماعي والألعاب الإلكترونية، فعلى صناع السياسات مواجهة المخاوف المتعلقة بالسياسات، فيما يتعلق بالخصوصية وإدمان المستخدم والسلامة الشخصية، بشكل أفضل عن طريق استخدام القوانين الحالية في تلك المجالات بدلًا من تعديل قوانين حماية الوسطاء أو محاولة وضع مجموعة جديدة من السياسات الخاصة بالواقع الافتراضي والواقع المعزز.

## ٥.٥ القاء الضوء: اعتبارات السياسات لوظائف الوساطة التي تمكن من الإعلان على شبكة الإنترنت

إن المحتوى الإعلاني هو نوع خاص من محتوى الإنترنت، وعلى الرغم من تواجده عادة جنبا إلى جنب مع المحتوى الذي ينشئه المستخدم، فهو ليس معتمداً في الأغلب على مساهمة الأفراد. وقد تعتبر بعض الإعلانات محتوى أصلياً للموقع، مثل إعلان على موقع لمطعم عن عشاء خاص في رأس السنة الجديدة. ومع ذلك، فإن الغالبية العظمى من المحتوى الإعلاني الذي يُعرض على الإنترنت هو محتوى تم إنشاؤه بواسطة كيانات أخرى غير مالكي الموقع لغرض محدد وهو الإعلان، ويتم إنشاءه للحصول على عائدات الإعلان، وعادة ما يكون هذا المحتوى ديناميكياً يتم إضافته وتضمينه على الموقع.

أتاحت القدرة على عرض المحتوى الإعلاني على الإنترنت للشركات تقديم خدماتها بلا مقابل أو مقابل رسوم بسيطة، ومكّنت الأفراد من كسب الأموال من خلال مواقع مشاركة المحتوى الذي ينشئه المستخدم. ويرى البعض أن نظام الإعلان يجب أن يتمتع بالحماية من المسائلة القانونية لأنه بدون وجود الإعلان «الذي يسدد الفواتير»، تقل عدد الخدمات والميزات على الإنترنت كما تقل مشاركة الأفراد. وبدون عائدات الإعلان، يتم فرض الرسوم على استخدام المزيد من الخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الفجوة الرقمية.

٥٤ على سبيل المثال، اطلع على Pokémon Go Death Tracker على https://pokemongodeathtracker.com/.

بينما يرى البعض أن نظام الإعلان، وخاصة الإعلان السلوكي، يمثل مشكلة كبيرة ويجب تقييده بشكل كبير، حيث يرون أن الإعلانات الموجهة لا توفر حماية كافية للخصوصية، مما يمكن الخدمات والصناعة الإلكترونية من تحقيق فائدة مالية من المحتوى الذي ينشئه المستخدم ومن التفاعلات الإلكترونية.

وبسبب طبيعة الإنترنت العالمية، فإن نطاق وتأثير الإعلانات الإلكترونية يمكن أن يكون أكبر بكثير من إعلانات الصحف والتلفزيون والإذاعة. يمكن تصميم الإعلانات الإلكترونية وتوجيهها لاستهداف مستخدم فردي أو مجموعات صغيرة للغاية من الأشخاص في توقيت وموقع وسياق حقيقي، حيث يقوم المعلنون وشركات الإعلانات الإلكترونية بتتبع نشاط المستخدمين عبر الأجهزة وحتى في العالم الحقيقي.

وبعيدًا عن المناقشات حول النظام القائم للإعلانات، فإن نظام الإعلان يقوم بلا شك على حماية الوسطاء من المسائلة القانونية في بعض السياقات.[٥٥] قد تطبق حماية الوسطاء في الطرف المرئي من أنظمة الإعلان – أي المواقع والخدمات التي تُعرض فيها الإعلانات. في معظم الخدمات، إن محتوى الإعلانات المعروضة والذي يتواجد بجانب المحتوى الذي ينشئه المستخدم يخرج عن سيطرة المستخدم وعادةً لا يخضع حتى لسيطرة مالك الموقع. ومن الناحية الفنية، لا يتم عادةً استضافة المحتوى الإعلاني المعروض على الموقع على البنية التحتية للخدمة، بل يتم استضافته على خادم تديره شبكة الإعلان.

وعلي صناع السياسات أن يتعاملوا بحذر شديد عند صياغة القواعد التنظيمية لمنظومة الإعلان، وذلك بسبب صعوبة تحقيق التوازن بين الفوائد المرجوة والأضرار المحتملة. إن منظومة الإعلان عبر الإنترنت تلعب دوراً مهماً في دعم للتعبير، ولكنها في ذات الوقت تثير مخاوف سياسية بشأن الخصوصية والاستهداف غير المناسب والمعلومات المضللة. ولكن كما هو الحال مع أي وظيفة وساطة أخرى، فإن ذلك لا يعني أن الحكومات لا تستطيع تنظيم أنظمة الإعلان بشكل مباشر. على سبيل المثال، في الاتحاد الأوروبي، فرض الأمر التوجيهي المبكر الخاص بالتجارة الالكترونية بعض متطلبات الشفافية المحددة على الإعلانات عبر الإنترنت وذلك بشكل مباشر، كما قام قانون الخدمات الرقمية الأحدث بتوسيع ملحوظ لتلك المتطلبات بشكل كبير وحظر بعض تقنيات التصميم التي تسعى إلى التلاعب بالمستخدمين أو خداعهم.

## ٥.٦ القاء الضوء: اعتبارات السياسات للمدفوعات وغيرها من التعويض الاقتصادي للـ» محتوى الذي ينشئه المستخدم» والذي تتناوله مبادئ وساطة الإنترنت

يثير نظام الإعلان على الإنترنت سؤالًا أوسع نطاقًا وهو ما إذا كانت حماية الوسطاء مناسبة ليشمل المحتوى الذي أضيف على الإنترنت بسبب تبادل أموال أوبسبب أي شكل آخر من أشكال تبادل القيمة الاقتصادية. يمكن أن يتم طرح السؤال في مجموعة من السيناريوهات المختلفة:

- في حالة قيام موقع ما بنشر مقالات يكتبها المستخدمون ولكنه يقوم بذلك فقط إذا دفع المستخدمون للموقع مقابل نشر المقال، فهل يجب حماية الموقع من المسئولية عن المحتوى والذي تلقى مقابل مادي على نشره؟ ماذا لو كان المبلغ المدفوع في المقابل صغيرًا جدًا؟ ماذا لو كان مبلغا كبيرًا؟
- في حالة إذا كان الموقع يدفع لمقدم محتوى (مثل شخص «مؤثر» أو معروف أو شخصية ما) لنشر محتوى على الموقع، فهل يجب أن يتحمل الموقع أي مسئولية قانونية عن المحتوى الذي دفع مقابله ثم استضافه؟ هل سيحدث حجم المبلغ فارقا في تحليل الموقف؟
- في حالة تقاسم الموقع عائدات الإعلان مع مقدم المحتوى، فهل يغير ذلك من طبيعة العلاقة ومسئولية الموقع؟ [٥٦]
- لو أدت العلاقة التجارية بين المعلنين والمواقع إلى إلغاء الحماية من المسئولية وجعلت مشغل الموقع مسئولًا عن محتوى الإعلانات، فكيف سيؤثر ذلك على نظام الإعلان؟ هل سيضر ذلك بالمواقع الإلكترونية التي تتلقى قدرًا بسيطا من الدخل مقابل عدد قليل من الإعلانات؟
- لو ألغيت حماية وظائف الوساطة الخاصة باستضافة المحتوى الذي ينشئه المستخدم والذي يتم صنعه بمقابل اقتصادي، فهل سيؤثر ذلك اقتصادياً أو اجتماعياً أو فنياً على سوق المحتوى؟ هل ستقوم الشركات بصنع بدائل للمحتوى عن طريق الذكاء الاصطناعي أو بدائل تجنبها المسئولية القانونية؟ [٥٧]
- إذا كانت هناك عدة كيانات تهيمن بالكامل على سوق المحتوى المدفوع وهذه الكيانات بينها تكامل على مختلف أصعدة الخدمات الالكترونية الأفقية والرأسية فكيف يضر ذلك بتنافسية المحتوى؟

في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، لا تتأثر حماية الوسطاء في حالة صنع محتوى بمقابل مادي. [٥٨] تساعد الأسئلة التي نطرحها أعلاه في توضيح التعقيدات والمزايا والعيوب الناتجة عن التركيز على التعويض الاقتصادي.

٥٦ على سبيل المثال، لدى موقع يوتيوب نظام مفتوح على نطاق واسع لجميع مستخدميه الذين ينشرون مقاطع فيديو على الموقع. وفي مقابل الإذن بنشر إعلانات بجوار مقاطع فيديو المستخدم، يتقاسم موقع يوتيوب جزءًا من عائدات الإعلانات التي تتدفق من الإعلانات المنشورة. وإذا كانت مقاطع الفيديو الخاصة بالمستخدم تحظى بشعبية كبيرة، فسيحصل على دخل من الإعلانات والذي يكون في بعض الأحيان مبلغ كبير. والآن يكسب بعض منشئي المحتوى رزقهم أو يزودون من دخلهم بشكل كبير من المدفوعات من موقع يوتيوب. إذا كان موقع يوتيوب مسؤولًا عن مقاطع الفيديو التي يتقاضى المستخدمون مقابلها أجرًا، فهل سيكون قادرًا على الاستمرار في تقديم المدفوعات؟

٥٧ على سبيل المثال، هل سيسعون إلى تجنب المسؤولية القانونية من خلال تعويض منشئي المحتوى المحددين عن «امتلاك حساب» بدلًا من المحتوى الذي ينتجونه، أم أنهم سيقدمون خدمات واشتراكات أخرى مجانًا؟

٥٨ لم تكن المقترحات الهادفة إلى إزالة الحماية التي يوفرها القانون الأميركي لبعض أنواع الإعلانات المدفوعة ناجحة.

## ٥.٧ القاء الضوء: تأثير اختلاف المستويات المحلية لحماية التعبير

لفهم ووضع السياسات المتعلقة بحماية وظائف الوساطة من المسئولية القانونية، من المهم إدراك تأثير نظم الحماية القانونية المحلية الخاصة بحرية التعبير والخطاب على السياسات التي قد تؤثر على قدرة الأفراد على التواصل عبر الإنترنت، سواء من خلال مشاركة المحتوى الخاص بهم أوبغيرهم.

تختلف حماية حرية التعبير والخطاب بشكل كبير من دولة لأخرى، وتؤثر هذه الاختلافات على خيارات السياسات المتاحة داخل كل دولة. تضع بعض الدول الحق في حرية التعبير في دساتيرها، مثل الحال في البرازيل[٥٩] والإكوادور[٦٠] واليابان[٦١] وبيرو[٦٢] والولايات المتحدة[٦٣]، بينما تفرض دول ودوائر وسلطات قضائية أخرى قيودًا أقل على قدرة الحكومة على إلزام الشركات الخاصة باتخاذ إجراءات لتقييد أو منع أنواع معينة من التعبير. وفي حالات أخرى، قد تولي بعض الدول أولوية لأهداف أخرى من السياسات، مثل تفضيل الخصوصية على حرية التعبير أو التماسك الاجتماعي على الحقوق الفردية. وهذا الاختلاف في الأنظمة المحلية قد يفسرالاختلاف في مناهج حماية الوسطاء من المسئولية القانونية. ومن الأمثلة على المناهج المختلفة التي تفرزها القوانين الدستورية أو الوطنية أنظمة «الإخطار والإزالة»، التي يستخدمها الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأخرى لفرض حذف المحتوى. ومن شأن هذا النوع من الإلزام أن يواجه تحديات دستورية خطيرة إذا تم تنفيذه في دول تتمتع بحقوق قوية في إطار حرية التعبير أو الخطاب مثل الولايات المتحدة.[٦٤]

على صناع السياسات ضرورة فهم أي قيود تفرضها القوانين الدستورية والتشريعية الوطنية على تنظيم حرية التعبير، فضلًا عن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المعمول بها بشأن حرية التعبير.

وبعيداً عن هذه الأسئلة، إذا أرادت أي دولة دعم قدرة مواطنيها على المشاركة في التعبير على الإنترنت، وبدء الجهود الريادية لإنشاء خدمات إلكترونية جديدة ، يجب عليها حماية وظائف الوساطة لضمان قدرة خدمات الإنترنت على نقل خطاب المستخدم دون التعرض لمخاطر المسائلة القانونية .

٥٩ راجع المادة ٥ من دستور جمهورية البرازيل الاتحادية، المتاح على Constituicao/٠٣_https://www.planalto.gov.br/ccivil Constituicao.htm.

٦٠ راجع المادة ٦٦ القسم ٦ من دستور الإكوادور، متاح على /https://www.gob.ec/sites/default/files/regulations ٢٠١٨-١١/ constitucion_de_bolsillo.pdf.

٦١ راجع المادة ٢١ من دستور اليابان، المتوفر على https://japan.kantei.go.jp/constitution_and_government_of_japan/ constitution_e.html.

٦٢ راجع المادة ٢، القسم ٤ من دستور بيرو السياسي، المتاح على https://www.congreso.gob.pe/constitucionyreglamento/

٦٣ راجع التعديل الأول لدستور الولايات المتحدة، المتوفر على الرابط التالي: https://www.archives.gov/founding-docs/bill-of-rights/what-does-it-say.

٦٤ كما تعرضت أنظمة «الإخطار والإزالة» للإساءة والاستغلال للغاية. انظر، على سبيل المثال، «تحذير: الأنظمة القمعية تستخدم طلبات إزالة قانون الألفية الرقمية لفرض الرقابة على النشطاء»، ١٣ يناير ٢٠٢٣، متاح على https://www.accessnow.org/dmca-takedown-demands-censor-activists/؛ «آليات الإخطار والإزالة: المخاطر التي تهدد حرية التعبير على الإنترنت»، ٧ سبتمبر ٢٠٢٠، متاح على https://www.eff.org/files/٢٠٢٠/٠٩/٠٤/٩,٧,٢٠٢٠_mcsherry_statement_re_copyright_final.pdf؛ «مشاكل إزالة الحملات: كيف تهدد ادعاءات حقوق النشر التي لا أساس لها الخطاب السياسي على الإنترنت»، سبتمبر/أيلول ٢٠١٠، متاح على الرابط التالي: https://cdt.org/wp-content/uploads/pdfs/copyright_takedowns.pdf.

## ٥.٨ القاء الضوء: التفرقة بين حماية الوسطاء من المسئولية وقانون وسياسة حق النشر

توجد في العديد من الدول والمناطق – ومن ضمنها الولايات المتحدة[٦٥] والاتحاد الأوروبي[٦٦] – نُهج قانونية مميزة تتناول حماية الوسطاء من المسئولية القانونية عن «المحتوى الذي ينشئه المستخدم» وذلك بشكل مختلف عن «استخدام طرف ثالث لمحتوى تحت حماية حقوق الطبع والنشر». في حالة المحتوى الذي ينشئه المستخدم، فإن السؤال القانوني هو ما إذا كان المحتوى نفسه غير قانوني أو تسبب في ضرر. في حالة حقوق الطبع والنشر، فإن الأسئلة القانونية ذات الصلة هي ما إذا كان ناشر المحتوى (أ) يمتلك حقوق الطبع والنشر، (ب) لديه ترخيص لنشر المحتوى، أو (ج) محميًا بخلاف ذلك بموجب «الاستخدام العادل» أو غير ذلك من القيود المفروضة على قانون حقوق الطبع والنشر. تركز هذه الورقة البحثية على السيناريو الأول، وليس على المحتوى الذي ينتهك حقوق الطبع والنشر.

تحتوي العديد من القوانين الخاصة بحقوق الطبع والنشر على متطلبات الإخطار والإزالة التي بموجبها يمكن لمالك حقوق الطبع والنشر إخطار شركة الاستضافة بالمحتوى الذي يزعم أنه ينطبق عليه حقوق الطبع والنشر. بعد الإخطار، يكون لدى المضيف وقت معين لحذف المحتوى المحدد. أدى اتباع النهج الذي يركز على حقوق الطبع والنشر، والذي لا يتطلب عمومًا أمرًا قضائيًا، في بعض الأحيان إلى إساءة الاستخدام، حيث يستخدم الأشخاص إخطارات الحذف بموجب حقوق الطبع والنشر لمنع الحق في التعبير المشروع.[٦٧] وعلى النقيض من ذلك، وكما هو مذكور في القسم ٣,٥، فإن الدول القليلة التي تبنت نهج الإخطار والإزالة للمحتوى الذي ينشئه المستخدم تتطلب عادةً أمرًا قضائيًا.

## ٥.٩ القاء الضوء: الذكاء الاصطناعي

أثار إطلاق خدمات الذكاء الاصطناعي التوليدية[٦٨] التي تركز على المستهلك، سؤالًا شائعاً بين صناع السياسات وهو ما إذا كانت حماية الوسطاء تنطبق على الخدمات التي تستخدم «الذكاء الاصطناعي» وإلى أي مدى. إن الذكاء الاصطناعي هو مصطلح واسع جدًا يشمل كل شيء من الخوارزميات البسيطة إلى الشبكات العصبية الاصطناعية، ويمكن لأدوات الذكاء الاصطناعي أداء مهام محددة (على سبيل المثال، التعرف على الصور)، والرد على مواقف محددة (على سبيل المثال، فلترة البريد العشوائي، وزيادة كفاءة التوجيه)، وتعلم الاستجابات وتكييفها (على سبيل المثال، التفاعل مع المستخدمين كروبوتات الدردشة). يتواجد الذكاء الاصطناعي بالفعل في جميع أنحاء النظام البيئي للإنترنت، من توجيه حركة الإنترنت إلى البحث وتحديد موقع صفحات الويب إلى إدارة مليارات الأجزاء من المحتوى حرفيًا.

٦٥ راجع قانون حقوق الطبع والنشر للألفية الرقمية، ١٧ قانون الولايات المتحدة § ٥١٢، المتوفر على https://www.law.cornell.edu/uscode/text/17/512.

٦٦ راجع المادة ١٧ من توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الطبع والنشر (التوجيه بشأن حقوق الطبع والنشر في السوق الرقمية الموحدة)، المتوفر على https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=uriserv:OJ.L_.2019.130.01.0092.01.ENG&toc=OJ:L:2019:130:TOC.

٦٧ يُشار إليها أحيانًا باسم «الرقابة بموجب حقوق النشر». وللاطلاع على بعض الأمثلة، انظر: مشاكل إزالة الحملات: كيف تهدد ادعاءات حقوق النشر التي لا أساس لها حرية التعبير على الإنترنت (٢٠١٠)، مركز الديمقراطية والتكنولوجيا، المتوفر على الرابط: https://cdt.org/wp-content/uploads/pdfs/copyright_takedowns.pdf؛ لا ينبغي أن يكون حقوق النشر أداة للرقابة (٢٠١٧) بقلم دانييل ناظر وميتش ستولتز، مؤسسة الحدود الإلكترونية، المتوفر على الرابط: https://www.eff.org/deeplinks/2017/01/copyright-shouldnt-be-tool-censorship.

٦٨ للحصول على شرح للذكاء الاصطناعي التوليدي، راجع ويكيبيديا على https://en.wikipedia.org/wiki/Generative_artificial_intelligence.

هناك ثلاثة جوانب على الأقل للذكاء الاصطناعي تستحق تسليط الضوء عليها وذلك فيما يتعلق بالمحتوى. يتعلق الجانب الأول باستخدام الذكاء الاصطناعي في تقديم الخدمات عبر الإنترنت. تم استخدام أنواع مختلفة من الذكاء الاصطناعي لتقديم الخدمات على الإنترنت لسنوات عديدة، على سبيل المثال، تضمنت التكنولوجيا المستخدمة لاختيار المحتوى الذي سيتم عرضه للمستخدمين وتنظيمه جوانب من الذكاء الاصطناعي منذ عام ٢٠٠٦ على الأقل[٦٩]. يعود استخدام الذكاء الاصطناعي في البحث عبر الإنترنت إلى ما هو أبعد من ذلك[٧٠]. كما نُوقش أعلاه في هذه الورقة البحثية وفي الملحق، فإن قوانين حماية الوسطاء تحمي بشكل عام الأنشطة التي تشمل التنظيم، والفلترة، والفحص، والاختيار والبحث عن المحتوى. من المرجح أن تطبق هذه الأنواع من الحماية بغض النظر عما إذا تضمنت التكنولوجيا مكونًا للذكاء الاصطناعي أم لا.

يتعلق الجانب الثاني والأحدث بالاستجابات التي يولدها الذكاء الاصطناعي لعمليات بحث المستخدمين عن المعلومات وهو: ما إذا كان ينبغي اعتبار ناتج الذكاء الاصطناعي الذي تم تدريبه على كميات هائلة من المحتوى الذي ينشئه المستخدم «محتوى ينشئه المستخدم». وتختلف الآراء حول متى ينبغي وصف المحتوى الذي ينتجه الذكاء الاصطناعي بأنه «محتوى أنشأه آخرون»، وبالتالي، يندرج تحت حماية الوسطاء من المسئولية القانونية. ورغم أن بعض من تلك المخرجات من خدمات الذكاء الاصطناعي قد تحتوي على محتوى محدد تم إنشاؤه من قبل المستخدم، فإن إجمالي المخرجات يمكن اعتباره محتوى جديدًا أنشأته الخدمة.

الجانب الثالث من جوانب الذكاء الاصطناعي المطروح للنقاش حاليا هو ما إذا كانت خدمات الذكاء الاصطناعي التي تنتج نصوصًا أو صورًا أو صوتًا أو مقاطع فيديو استجابة لطلبات المستخدمين يجب أن تتحمل المسئولية القانونية عن إنتاج محتوى غير قانوني أو غير مشروع. ومن المؤكد أن هذه الأنواع من خدمات الذكاء الاصطناعي يمكن أن تسهم في الإبداع الفردي للمستخدم، ولكن الجدال قائم أن خدمة الذكاء الاصطناعي من الممكن أن تكون منشئ مشارك للمحتوى.

٦٩ انظر كايت ماكنمارا، «تطور الذكاء الاصطناعي على وسائل التواصل الاجتماعي»، مايو ٢٠٢٤، متاح على https://favola.co.uk/the-evolution-of-ai-on-social-media/.

٧٠ انظر دان كاتشر، «تطور البحث بالذكاء الاصطناعي: الماضي والحاضر والمستقبل»، ١٢ فبراير ٢٠٢٤، متاح على https://www.rocketfarmstudios.com/blog/the-evolution-of-ai-search-past-present-future/.

لا تهدف هذه الورقة البحثية إلى حل هذه الأسئلة أو تقديم توصيات مفصلة لسياسات لمعالجة الخدمات القائمة على الذكاء الاصطناعي، فليس من السهل الإجابة على هذه الأسئلة، ومن المرجح أن يستغرق الأمر بعض الوقت والتحليل الدقيق لتطوير نهج سياسي مناسب. يطرح الذكاء الاصطناعي إمكانات هائلة للتقدم في المجالات الطبية والعلمية وحتى الإبداعية، وقد تكون الحماية للخدمات القائمة على الذكاء الاصطناعي مطلوبة، ولكن من الممكن أن تؤدي بعض خدمات الذكاء الاصطناعي إلى مخاطر كبيرة للمجتمع، وقد يتطلب الأمر النظر في الأطر التنظيمية لهذه الخدمات.

وكما هو الحال فيما يتعلق بكل أنواع صنع السياسات الأخرى التي تمت مناقشتها في هذه الورقة، توصي جمعية الإنترنت بأن تكون السياسات الخاصة بمعالجة الذكاء الاصطناعي محددة النطاق وأن يكون هدفها محدداً بعناية. وبدون هذا الحذر، فإن اللوائح أو القيود المفرطة في التعميم على الذكاء الاصطناعي قد تؤثر سلباً على الاستخدامات الأخرى في وظائف الوسطاء والتي تسهل من تواصل الأفراد على الإنترنت.

# ٦ الخاتمة

تقدم هذه الورقة البحثية إطاراً لفهم وظائف الوساطة على الإنترنت ولصياغة سياسة بشأن مسئولية المحتوى الرقمي. الهدف منها هو تقديم معلومات لصناع السياسات حتى يتمكنوا من وضع سياسات تحافظ على الخاصية التي ترى جمعية الإنترنت أنها أهم خاصية للإنترنت وهي أنها منصة مفتوحة، متصلة عالميا، آمنة وموثوقة. تزداد أهمية الإنترنت في حياة الشعوب، وفي تحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي.

ومع تصارع صناع السياسات مع المشكلات الاجتماعية المشروعة حول المحتوى الالكتروني، يكون من المهم أن تضمن السياسات أن تستمر الإنترنت كمصدر إيجابي لتحقيق الاتصال العالمي، والتعليم والحوار.

ومع نمو الإنترنت، ازدادت أيضا أهمية المحتوى الذي ينشئه المستخدم، والذي أصبح وسيط هام للاتصال للمجتمعات الحديثة. إن بناء نهج للسياسات التي توفر الحماية من المسائلة القانونية للكثير من أنواع وظائف الوساطة التي تمكن من تحقيق الاتصال على الإنترنت يبقى أمراً هاماً للحفاظ على صحة الإنترنت. وفي نفس الوقت، فإن هناك نطاق واسع من أدوات

السياسات التي تتاول المشكلات الإلكترونية دون الإضرار بمشاركة الأفراد على الإنترنت.
هناك خمسة سياسات هامة يمكن أن يتبعها صناع السياسات عند النظر في بناء سياسات تركز على الإنترنت:

١) وضع إطار دقيق لصنع السياسة من أجل تحقيق الأهداف. استخدام أضيق مجموعة ممكنة من السياسات للتحكم والتخفيف من وطأة المشكلات.
٢) كلما أمكن، استخدام أدوات السياسات المتاحة لتناول مشكلات بعينها. إن قوانين الخصوصية ومناهضة التمييز وحماية المستهلك وغيرها من القوانين توفر بالفعل طرقاً لحماية المستخدمين ودعم المسئولية الإلكترونية.
٣) الحفاظ على أو بناء، في حالة غيابهم، أطر الحماية من المسائلة القانونية للوظائف التي تمكن من تحقيق الاتصال على الإنترنت. وهذا الأمر مهم للوظائف التي تساعد على عمل الإنترنت، وأيضاً للوظائف التي تتعامل بشكل مباشر مع اتصالات المستخدمين، مثل استضافة وعرض المحتوى. بدون هذه الحماية، لن تتمكن الإنترنت من أن تكون وسيط للإتصال.
٤) حماية الكيانات التي تقدم وظائف لتنظيم وإدارة المحتوى الذي ينشئه المستخدم من المسائلة القانونية. فإن حجم الإنترنت يتطلب التنظيم والإدارة. وبتوافر الشفافية الملائمة، فإن الكيان الذي يقوم باستضافة المحتوى الذي ينشئه المستخدم يمكن أن يتمكن من تطبيق كل أنواع التنظيم والإدارة دون الخوف من المسائلة.
٥) العمل مع أصحاب المصلحة على الإنترنت (بما في ذلك المجتمع المدني، والمجتمعات الأكاديمية والفنية، والأعمال، والمواطنين) لعمل «تقييم تأثر الإنترنت» من سياسة مقترحة للمساعدة في فهم العواقب الممكنة غير المقصودة أو الأثار الممكنة على الإنترنت أو مستخدميها.

تعمل جمعية الإنترنت حثيثا مع الحكومات على مستوى العالم للمساعدة في تطوير السياسات التي تتناول المشكلات الاجتماعية مع الاستمرار في دعم الإنترنت. نعمل على دعم تطور الإنترنت كبنية تحتية فنية عالمية، ومصدر لإثراء حياة الشعوب، وقوة للخير في المجتمع. نرحب بمناقشات الفرص والتحديات والمشكلات التي تواجه صناع السياسات في النظام البيئي للإنترنت.

# ملـــحق أ -
# وظائف الوسطاء

يناقش هذا الملحق الخاص بـ «إطار السياسة لوظائف الوساطة على الإنترنت» («إطار السياسات») بالتفصيل مجموعة وظائف الوساطة اللازمة لحركة الاتصالات عبر الإنترنت، حيث يطرح نهجاً للسياسات الموصى بها لكل من تلك الوظائف.

ينصب التركيز الأساسي على حماية الوسطاء من المسئولية القانونية. ومع ذلك، وكما هو موضح في القسم ٤,٣ من إطار السياسات، هناك أيضًا سياسات أخرى يمكن تطبيقها تتناول مخاوف السياسات المتعلقة بوظائف الوساطة، مثل قوانين الخصوصية وحماية المستهلك.

وللمساعدة في تنظيم هذا النهج من السياسات الموصى بها، قمنا بتجميع وظائف الوساطة ذات الصلة في ثمانية أقسام منفصلة (كما هو موضح في جدول المحتويات).

٧٢ إطار السياسة القسم ٤,٣، المبادئ القانونية والسياسية المحددة التي يمكن تطبيقها على وظائف الوساطة دون تقويض اتصالات الإنترنت.

# ١ نقل حزم البيانات

يصف هذا القسم وظائف الوساطة الأساسية والتأسيسية الخاصة بنقل اتصالات الإنترنت - نقل البيانات سلكياً أو لاسلكيًا.

- **يصف القسم ١.١** وظيفة توفير وسيط لاتصالات الإنترنت.
- **يصف القسم ١.٢** وظيفة توفير مسار اتصال عبر الوسيط.
- **يصف القسم ١.٣** وظيفة توفير الخدمات الأساسية أو خدمات الترانزيت التي تتيح لمقدمي خدمة الوصول إلى الإنترنت (المعروفين أيضًا باسم مقدمي خدمات الإنترنت) القدرة على إرسال واستلام الحركة عبر الإنترنت.
- **يصف القسم ١.٤** وظيفة تزويد مقدمي خدمات الإنترنت بالقدرة على تبادل الحركة محليًا بدلًا من استخدام مقدمي الخدمات الأساسية أو الترانزيت.
- **يصف القسم ١.٥** وظيفة توفير الوصول إلى الإنترنت إلى نقطة النهاية (جهاز المستخدم).

## ١.١ وسيط الاتصالات (السلكية واللاسلكية)

**وصف الوظيفة:** توفير وسائط الاتصالات لدعم نقل حزم شبكة بروتوكول الإنترنت (IP). تستخدم وسائط الاتصالات في كل جزء من الإنترنت، بدءًا من الاتصال بالمنزل أو الجهاز المحمول، وحتى مقدمي خدمات الشبكات «الأساسية «backbone» وحتى ما تحت المحيطات. تعتبر هذه الوظيفة الوسيطة ضرورية حتى لأبسط اتصالات الإنترنت.

**اعتبارات فنية وعملية:** يمكن نقل حزم بروتوكول الإنترنت عبر «سلك» وعبر الهواء وحتى عبر الفضاء باستخدام بروتوكولات الشبكات المختلفة الخاصة بالوسيط. يمكن أن تكون وسائط الاتصالات مملوكة أو مؤجرة لمقدم مسار اتصالات بروتوكول الإنترنت (انظر القسم ١,٢ أدناه) وقد تحمل حركة أخرى غير حزم بروتوكول الإنترنت فقط. على سبيل المثال، يمكن استخدام السعة الموجودة على كابل ألياف ضوئية تحت الماء جزئيًا لحركة بروتوكول الإنترنت وجزئيًا لبروتوكولات نقل البيانات الخاصة الأخرى. تتضمن أمثلة وسائط الاتصالات: الكابلات البحرية؛ النحاس، المحورية، الألياف إلى المنزل؛ لاسلكي عبر طيف الراديو المرخص أو غير المرخص.

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| لا ينبغي أن يتحمل مقدمو وسائل الاتصال المسئولية عن المحتوى الذي يمر عبر وسائل الاتصالات الخاصة بهم. | بدون توفير الحماية من المسائلة القانونية، يشعر مقدمو وسائط الاتصالات بالقلق بشأن تحملهم مسئولية المحتوى الذي يمر عبر وسائط الاتصالات الخاصة بهم. وقد يقومون بتقييد الوصول عبر الوسائط الخاصة بهم إلى المحتوى إلى عدد صغير فقط من المصادر التي تم فحصها مسبقًا. وهذا من شأنه أن يقلل بشكل كبير من مصادر ونوع المحتوى الذي يتم نقله عبر وسائل الاتصال ويعيق قدرة الأفراد على المشاركة عبر الإنترنت. كما أنه سيؤدي أيضًا إلى تجزئة الإنترنت إلى شبكات محتوى مختلفة. |

## ٢.١ مسار اتصالات بروتوكول الإنترنت

**وصف الوظيفة:** إرسال واستقبال حزم شبكة بروتوكول الإنترنت (IP) عبر نظام تبديل حزم الشبكة من خلال واحدة أو أكثر من وسائط الاتصالات. تتضمن هذه الوظيفة اتصالات الميل الأخير (يناقش أدناه في القسم ١,٥). يتم الاتصال من الطرف إلى الطرف على شبكة الإنترنت عن طريق اجتياز مسارات اتصالات مترابطة (الانتقال من شبكة إلى أخرى). تُستخدم مسارات اتصالات بروتوكول الإنترنت، مثل وسائط الاتصالات (الموصوفة أعلاه)، في كل جزء من الإنترنت. توفر شبكة بروتوكول الإنترنت حركة بروتوكول الإنترنت دون أن يعرف العميل بالضرورة مسارات الاتصالات التي سيتم أو يتم استخدامها بالفعل. تعد هذه الوظيفة الوسيطة المتمثلة في توفير مسار اتصالات بروتوكول الإنترنت ضرورية حتى لأبسط الاتصالات عبر الإنترنت.

**اعتبارات فنـة وعمليـة:** إن مسارات اتصالات بروتوكول الإنترنت الرئيسية بين شبكات الكمبيوتر الكبيرة المترابطة بشكل استراتيجي وأجهزة التوجيه الأساسية على الإنترنت تعرف كلية باسم الشبكة الأساسية للإنترنت (كما هو موضح في القسم ١,٣ أدناه). عادة ما تستخدم هذه المسارات (المعروفة باسم المسارات) كابلات الألياف الضوئية لتوفير النطاق الترددي الكبير، والسرعة، و الخفوت المحدود للإشارة. غالبًا ما تكون الشبكات المشاركة في الشبكات الرئيسية للإنترنت طرفاً في اتفاقيات تناظر مع الشبكات المجاورة للتواصل ونقل حركة الإنترنت. قد تضطر بعض الشبكات، وخاصة تلك الأقرب إلى المستخدم النهائي، إلى دفع تكاليف الترانزيت لنقل حركة المرور الخاصة بها إلى الإنترنت.

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| لا ينبغي أن يتحمل مقدمو خدمات مسارات اتصالات بروتوكول الإنترنت (خدمات شبكة بروتوكول الإنترنت) مسئولية المحتوى الذي يمر عبر شبكاتهم. | بدون توفير الحماية من المسائلة القانونية، سيشعر مقدمي خدمات شبكات بروتوكول الإنترنت بالقلق بشأن تحملهم مسئولية المحتوى الذي يمر من خلال شبكاتهم. ونتيجة لذلك، قد يقيدون الوصول إلى مسارات اتصالاتهم للمحتوى إلى عدد صغير فقط من المصادر التي تم فحصها مسبقًا. وفي أقصى حالاته، قد يؤدي الافتقار إلى الحماية من المسئولية إلى تقييد استخدام الإنترنت للمحتوى الذي يتم بثه من عدد صغير من الشركات ويمنع الأفراد من القدرة على مشاركة المحتوى الخاص بهم، الأمر الذي من شأنه أن يقوض إلى حد كبير طبيعة الإنترنت المفتوحة والمتصلة عالمياً. |
| لا ينبغي مطالبة مقدمي مسارات اتصالات بروتوكول الإنترنت بمراقبة واعتراض محتوى حركة الإنترنت الخاصة با لمستخد م . | من المحتمل أن تؤدي مراقبة أو اعتراض محتوى حركة المرور عبر مسارات اتصالات بروتوكول الإنترنت (شبكات بروتوكول الإنترنت) إلى انخفاض شديد في سرعة وموثوقية الاتصالات عبر هذه المسارات. كما أنها تنتهك توقعات المستخدمين بشأن السرية والأمان والخصوصية. يعتبر فريق عمل هندسة الإنترنت أن المراقبة الشاملة[٧٢] لشبكات بروتوكول الإنترنت تمثل هجومًا، بغض النظر عن الدافع. |

## ٣.١ الشبكات الأساسية وشبكات الترانزيت

**وصف الوظيفة:** توفير نوع محدد من مسارات اتصالات بروتوكول الإنترنت المعروفة باسم الشبكات الأساسية أو شبكات الترانزيت. تتصل هذه الشبكات ببعضها البعض وتجمع حركة الإنترنت من شبكات بروتوكول الإنترنت الأخرى، مثل مقدمي الوصول إلى الميل الأخير. ومن خلال القيام بذلك، فإنها تسمح بتدفق حركة بروتوكول الإنترنت للاتصال بجميع الأجزاء الأخرى من الإنترنت. تعتبر هذه الوظيفة الوسيطة ضرورية لتسهيل حتى الاتصالات الأساسية عبر الإنترنت.

٧٢ «المراقبة الشاملة هي هجوم»، فريق عمل هندسة الإنترنت، أفضل الممارسات الحالية ١٨٨، RFC ٧٢٥٨، مايو ٢٠٢٤، متاح على https://datatracker.ietf.org/doc/html/rfc٧٢٥٨

**اعتبارات فنية وعملية:** عادة ما يتواجد مقدمو خدمات الشبكة الرئيسية أو شبكة الترانزيت في المناطق الجغرافية التي تحتوي على الطلب الأعلى، والتي يكون تجميع حركة الإنترنت فيها أكثر كفاءة. تعد هذه الشبكات ضرورية لنقل حركة الإنترنت من وإلى مقدمي خدمات الإنترنت والأطراف الأخرى التي تبدأ عندهم الخدمة إلى مقدمي خدمات الإنترنت والأطراف الأخرى عند الوجهة.

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| لا ينبغي أن يتحمل مقدمو خدمات الشبكة الأساسية أو شبكة الترانزيت المسئولية عن المحتوى الذي يمر عبر شبكاتهم. | بدون توفير الحماية من المسائلة القانونية، سيشعر مقدمي خدمات شبكات بروتوكول الإنترنت بالقلق بشأن تحملهم مسئولية المحتوى الذي يمر من خلال شبكاتهم. ونتيجة لذلك، قد يقيدون الوصول إلى مسارات اتصالاتهم للمحتوى إلى عدد صغير فقط من الشبكات. والذي من شأنه أن يقوض القدرة على الوصول إلى المعلومات على مستوى العالم ويقلل من قدرة الأفراد على التواصل عبر الإنترنت. |
| لا ينبغي مطالبة مقدمي الخدمات الرئيسية والعبور بمراقبة أو اعتراض محتوى حركة مرور المستخدم. | تعمل وظيفة توفير خدمات الشبكة الأساسية أو شبكة الترانزيت على نقل كميات كبيرة من الحركة عبر الإنترنت بأكبر قدر ممكن من الكفاءة. لن تكون شبكة الإنترنت تتسم بالموثوقية أو الأمن إذا قام مقدمو هذه الخدمات بمراقبة أو اعتراض محتوى حركة المرور التي ينقلونها. |

## ٤.١ تبادل حركة الإنترنت

**وصف الوظيفة:** توفير موقع فعلي لشبكات بروتوكول الإنترنت المتعددة وشبكات توصيل المحتوى لتبادل الحزم. تعتبر هذه الوظيفة الوسيطة ضرورية للحصول على إنترنت فعال وقوي وموثوق وآمن. باستخدام نقطة تبادل الإنترنت، يمكن لمقدمي خدمة الإنترنت تبادل حركة الإنترنت محليًا بدلًا من إرسال حركة المرور لبعضهم البعض عبر الشبكة الرئيسية أو مقدم خدمات الترانزيت.

**اعتبارات فنية وعملية:** نقاط تبادل الإنترنت هي مواقع مادية وعادة محايدة تتصل من خلالها شبكات محلية مختلفة لتبادل حركة الإنترنت، بالإضافة إلى مقدمي خدمات الشبكة الأساسية أو الترانزيت المشاركين في نقطة تبادل الإنترنت، حسب الحاجة. تقوم نقاط تبادل الإنترنت بإنشاء مسارات أقصر وأسرع وأكثر مباشرة لحركة الإنترنت. وهي توفر بديلًا أقل تكلفة وأقل في زمن التأخر بدلًا من الاضطرار إلى توجيه حركة الإنترنت المحلية عبر الشبكات الدولية. يؤدي تبادل حركة الإنترنت في نقاط تبادل الإنترنت إلى تقصير مسار العبور وتحسينه، مما يقلل من زمن التأخر والتكلفة.

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| لا ينبغي أن تتحمل نقاط تبادل الإنترنت المسئولية عن المحتوى الذي يمر عبر شبكاتهم. | بدون توفير الحماية من المسائلة القانونية، من المحتمل ألا يوجد من يرغب في العمل أو المشاركة في نقطة تبادل حركة المرور على الإنترنت. ستكون حركة المسارات غير فعالة وأبطأ، وسترتفع التكاليف، وسيكون الإنترنت أقل تكلفة ومرونة واستدامة. |
| بخلاف أغراض إدارة الحركة، ينبغي إعفاء عمليات التبادل من مراقبة محتوى حركة المرور التي تمر أو يتم اعتراضها من خلال هذا التبادل. | غالبًا ما تتم مشاركة وظيفة توفير تبادل الإنترنت بين العديد من مقدمي مسارات اتصالات بروتوكول الإنترنت أو مقدمي خدمات شبكة بروتوكول الإنترنت. ومن المهم أن تثق الشبكات التي تستخدم نقطة تبادل الإنترنت في عدم وجود مراقبة أو اعتراض لمحتوى الحركة الخاصة بها. بخلاف ذلك، قد تتردد في القيام بذلك التبادل لأن عملائها لا يريدون أن تتم مراقبة اتصالاتهم. |
| لا يجب أن يُطلب من نقاط تبادل الإنترنت اعتراض أو فلترة أو مراقبة حركة المرور التي تمر عبر التبادل. | إن مطالبة مقدمي خدمة الإنترنت بفحص محتوى معين أو البحث عنه من شأنه أن يثني مقدمي خدمة الإنترنت عن المشاركة ويضر بأمن اتصالات المستخدمين وخصوصيتهم. ومثل هذا النهج من شأنه أن يقوض الثقة في الإنترنت، ويعوق التبادل الفعال لحركة الإنترنت. |

## ٥.١ اتصالات الميل الأخير للوصول للإنترنت (الميل الأخير)

**وصف الوظيفة:** تقديم خدمة الوصول للإنترنت، والذي يشار إليه غالبًا باسم « وصول الميل الأخير» إلى المستخدمين النهائيين (وأجهزتهم). هو نوع محدد من مسار اتصالات بروتوكول الإنترنت (الموصوف في القسم ١,٢ أعلاه). تعتبر هذه الوظيفة، التي تتضمن نقل حركة بروتوكول الإنترنت من وإلى المستخدم النهائي ضرورية، حتى لأبسط اتصالات الإنترنت.

**اعتبارات فنية وعملية:** يمكن توفير الوصول إلى الإنترنت للمستخدمين النهائيين من خلال وسيلة اتصال واحدة أو أكثر، بما في ذلك خط الاشتراك الرقمي (DSL)، الكابلات والاتصالات اللاسلكية والمحمولة والألياف الضوئية والأقمار الصناعية. غالبًا ما يتم توفير الوصول إلى الإنترنت من خلال مقدم خدمة الإنترنت (ISP) التجاري، ولكن بعض المستخدمين النهائيين يصلون إلى الإنترنت من خلال شبكة مجتمعية. من الناحية الفنية، لا يختلف الوصول إلى الميل الأخير عن مسارات اتصالات بروتوكول الإنترنت الأخرى، ولكن غالبًا ما يتم التعامل معه بشكل مختلف في بعض الدوائر القضائية بسبب اللوائح السابقة لمقدمي خدمات الاتصالات للمستخدمين النهائيين.

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| لا يجب أن يتحمل مقدمو خدمة الوصول للإنترنت إلى المستخدمين النهائيين المسئولية عن المحتوى الذي يمر عبر شبكاتهم. | بدون توفير الحماية من المسائلة القانونية، يشعر مقدمو الخدمة بالقلق بشأن تحملهم مسئولية المحتوى الذي يرسله عملاؤهم ويستقبلونه. ونتيجة لذلك، قد يقوموا بتقييد المحتوى الذي يمكن للمستخدمين النهائيين الوصول إليه أو نقله عبر الإنترنت. وقد يحاولون فرض فلاتر للتنزيل والتحميل والتي من شأنها تقويض أمن وخصوصية عملائهم أثناء استخدام الإنترنت. علاوة على ذلك، ومن أجل الحد من مخاطر المسئولية، من المرجح أن يقوم مقدمو الخدمة بحظر المحتوى بشكل مفرط، مما سيمنع المستخدمين النهائيين من مشاركة المحتوى القانوني جيد عبر الإنترنت. وبدون هذه الحماية، سيتم تقويض شبكة الإنترنت الآمنة والموثوقة والمتصلة عالميًا. |

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
| --- | --- |
| بخلاف أغراض إدارة الحركة ، ينبغي إعفاء مقدمي خدمة الوصول للإنترنت للمستخدمين النهائيين من مراقبة محتوى الحركة التي تمر أو يتم اعتراضها من خلال هذا التبادل. | أحد المبادئ الأساسية للوصول إلى الإنترنت (الذي عادة ما يوصف باسم «حيادية الشبكة») هو أن مقدمي خدمة الوصول إلى الإنترنت يجب أن يقوموا بتقديم خدمة الوصول إلى الإنترنت بغض النظر عن المحتوى الذي يتم نقله عبر شبكاتهم. إذا لم يتبع مقدمو خدمات الوصول إلى الإنترنت للمستخدمين النهائيين هذا المبدأ، وقاموا بتطبيق وصول مختلف اعتمادًا على المحتوى، فإن هذا من شأنه أن ينتهك خاصية بالغة الأهمية للإنترنت، وهي أنها شبكة ذات أغراض عامة (انظر أسلوب الإنترنت في تكوين الشبكات ، تعريف الخصائص الهامة للإنترنت[٧٣] . وقد يقوم المستخدمون النهائيون أيضًا بتقييد كيفية تواصلهم عبر الإنترنت، خوفًا من مراقبة اتصالاتهم. |

٧٣ جمعية الإنترنت، «أسلوب الإنترنت في تكوين الشبكات، تحديد الخصائص الأساسية للإنترنت»، سبتمبر ٢٠٢٠، متاح على https://www.internetsociety.org/wp-content/uploads/٢٠٢٠/٠٩/IWN-IIAT-Defining-the-critical-properties-of-the-Internet.pdf.

# ٢ التوجيه والوظائف المساعدة التي تسهل اتصالات الإنترنت

يصف هذا القسم وظائف الوساطة المختلفة المرتبطة بالعنونة والتوجيه، والتي تعتبر ضرورية للحصول على إنترنت فعال وقوي وموثوق وآمن.

## ٢.١ تخصيص عنوان بروتوكول الإنترنت (IP)

**وصف الوظيفة:** تخصيص عناوين فريدة من نوعها لبروتوكول الإنترنت للشبكات والمستخدمين. تعتبر هذه الوظيفة الوسيطة ضرورية حتى لأبسط اتصالات الإنترنت لأن كل مسار اتصالات عبر الإنترنت بحاجة إلى نقطة بداية ووجهة، بالإضافة إلى «القفزات» الوسيطة، التي يتم تحديد كل منها بواسطة عناوين بروتوكول الإنترنت الفريدة.

**اعتبارات فنية وعملية:** يتم تفويض عناوين الإصدار الرابع من بروتوكول الإنترنت IPv٤ والإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت IPv٦ (المعروفين أيضًا باسم موارد أرقام الإنترنت) من هيئة أرقام الإنترنت المخصصة (IANA) إلى سجلات الإنترنت الإقليمية (RIRs)[٧٤] من أجل التخصيص العادل في مناطق سجلات الإنترنت الرقمية. تقوم مكاتب مناطق سجلات الإنترنت الرقمية داخل المنطقة بتخصيص عناوين بروتوكول الإنترنت لمقدمي شبكات بروتوكول الإنترنت والمستخدمين النهائيين من المنظمات. في بعض الدول، تقوم مكاتب سجل الإنترنت الإقليمي أيضًا بتخصيص عناوين بروتوكول الإنترنت لسجلات الإنترنت الوطنية. إن هيئة أرقام الإنترنت المخصصة وسجلات الإنترنت الإقليمية هي منظمات غير ربحية تديرها عمليات أصحاب المصلحة المتعددين للشبكات والمستخدمين حول العالم. تشمل مكاتب RIR الخمسة AfriNIC في أفريق يا،[٧٥] ومركز معلومات شبكة آسيا والمحيط الهادئ (APNIC)[٧٦]، والسجل الأمريكي لأرقام الإنترنت (ARIN)[٧٧]، وسجل عناوين الإنترنت في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LACNIC)[٧٨]، ومركز تنسيق شبكة سجل الإنترنت الإقليمي لأوروبا والشرق الأوسط وأجزاء من آسيا الوسطى (RIPE NCC)[٧٩].

٧٤ https://www.nro.net/about/rirs/
٧٥ https://www.afrinic.net/
٧٦ https://www.apnic.net/
٧٧ https://www.arin.net/
٧٨ https://www.lacnic.net/
٧٩ https://www.ripe.net/

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| لا ينبغي أن يتحمل مقدمو خدمة تخصيص عناوين بروتوكول الإنترنت المسئولية عن المحتوى الذي يمر عبر شبكاتهم. | بدون توفير الحماية من المسائلة القانونية، قد يفرض مقدمو خدمة تخصيص عناوين بروتوكول الإنترنت، الذين يخشون تحمل المسئولية عن المحتوى الذي يتم التواصل به باستخدام عناوين بروتوكول الإنترنت التي قاموا بتخصيصها، قيوداً شديدة على من يخصصون لهم عناوين بروتوكول الإنترنت والشروط التي يتم بموجبها ذلك. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تقليص حجم الإنترنت ومنع العديد من المستخدمين من القدرة على التواصل عبر الإنترنت. |
| لا ينبغي أن تكون خدمات تخصيص عنوان بروتوكول الإنترنت مسئولة عن التحكم في المحتوى غير القانوني أو غير المرغوب فيه على الإنترنت. | عادة ما يتم مشاركة عناوين بروتوكول الإنترنت بين أكثر من مستخدم نهائي ويمكن إعادة تعيينها لمستخدمين آخرين في نفس البلد أو بلد آخر. وبالمثل، غالبًا ما يتم مشاركة عناوين بروتوكول الإنترنت بين أكثر من مضيف للمحتوى. إن التدخل في تخصيص عناوين بروتوكول الإنترنت أو استخدامها للتحكم في المحتوى يهدد بمنع المستخدمين بشكل مباشر من مشاركة المحتوى القانوني، فضلًا عن منع مضيفي المحتوى من إتاحة المحتوى القانوني على الإنترنت. |

## ٢.٢ تخصيص رقم النظام المستقل

**وصف الوظيفة:** تخصيص أرقام فريدة من نوعها لمجموعة من شبكات بروتوكول الإنترنت التي يديرها مشغل شبكة واحد أو أكثر (مقدمو مسارات الاتصال عبر شبكات بروتوكول الإنترنت، كما هو موضح في القسم ١,٢ أعلاه) والتي لديها سياسة توجيه خارجية واحدة ومحددة بوضوح. يشار إلى مثل هذه المجموعة من الشبكات باسم النظام المستقل (AS) والرقم الفريد الذي يحددها هو رقم النظام المستقل (ASN). تتماثل هذه الوظيفة مع وظيفة تخصيص عنوان بروتوكول الإنترنت (الموضحة أعلاه). هي جزء مهم من نظام توجيه حركة الإنترنت والذي يتم استخدامه للمساعدة في تحديد مسارات الاتصال المستخدمة لتوجيه حركة الإنترنت.

**اعتبارات فنية وعملية:** يتم تفويض أرقام النظام المستقل من هيئة أرقام الإنترنت المخصصة إلى سجلات الإنترنت الإقليمية للتخصيص في مناطقها. تقوم سجلات الإنترنت الإقليمية بتخصيص أرقام النظام المستقل لكل من مقدمي شبكة بروتوكول الإنترنت والمستخدمين النهائيين من المنظمات. راجع القسم ٢,١ أعلاه «الاعتبارات الفنية والعملية» لمزيد من المعلومات حول هيئة أرقام الإنترنت المخصصة وسجلات الإنترنت الإقليمية. تتسم شبكات رقم النظام المستقل بالتنوع، فبعضها معقد للغاية، ويتكون من شبكات ومستخدمين مستقلين متعددين، وبعضها أكثر بساطة.

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| لا ينبغي أن يتحمل مقدمو خدمة تخصيص رقم النظام المستقل المسئولية عن المحتوى الذي يتم إرساله عبر أرقام النظام المستقل التي قاموا بتخصيصها. | بدون توفير الحماية من المسائلة القانونية، قد يقوم مقدمو خدمات تخصيص رقم النظام المستقل فقط بتخصيص رقم النظام المستقل لعدد صغير جداً من كبار مقدمي خدمات الشبكة، مما قد يحد من نمو وتنوع الشبكات على الإنترنت. ومن المحتمل أن يكون لذلك آثار خطيرة وسلبية وغير متوقعة على الإنترنت والوصول إلى الإنترنت. |
| لا ينبغي أن يتحمل مقدمو خدمة تخصيص رقم النظام المستقل مسئولية التحكم في المحتوى غير القانوني أو غير المرغوب فيه على الإنترنت. | من المرجح أن يؤدي التدخل في تخصيص شبكة رقم النظام المستقل إلى منع التوجيه الموثوق والفعال لحركة مرور الإنترنت، وقد يمنع الشبكات من المشاركة على الإنترنت ويخاطر بمنع نطاق واسع من المستخدمين من مشاركة المحتوى القانوني والوصول إليه. |

## ٢.٣ تسجيل وإدارة نظام أسماء النطاقات

**وصف الوظيفة:** تسهيل تسجيل أسماء النطاقات وتجديدها وإدارتها للنشر في نظام أسماء النطاقات (DNS). تعد هذه الوظيفة الوسيطة ضرورية لاتصالات الإنترنت التي تشمل استخدام أسماء النطاقات. أسماء النطاقات هي عناوين «قابلة للقراءة من قبل البشر» للشبكات والخوادم ومواقع الويب وغيرها من الأطراف على الإنترنت.

**اعتبارات فنية وعملية:** تكمن أهمية أسماء النطاقات في كونها تسمح للأشخاص بالتنقل عبر الإنترنت، بدلًا من تذكر عناوين بروتوكول الإنترنت مثل «١٩٢,٠,٢,١». يتضمن تسجيل وإدارة نظام أسماء النطاقات تسجيل أسماء النطاقات من خلال مسجلين معتمدين، مع ضمان سلامة منطقة نظام أسماء النطاقات، والحفاظ على معلومات خدمة دليل بيانات التسجيل (مجموعة البيانات الموزعة RDDS، التي كانت تسمى تاريخياً WHOIS). تتضمن الإدارة الفعالة لنظام أسماء النطاقات ضمان الامتثال للسياسات، بما في ذلك السياسات المتفق عليها التي وضعها المجتمع العامل من خلال مؤسسة الإنترنت لتخصيص الأسماء والأرقام (ICANN) لـ «gTLDs» («نطاقات المستوى الأعلى العامة»)، والسياسات التي وضعتها الهيئات الوطنية لـ «ccTLDs» («النطاقات ذات المستوى الأعلى لرموز البلدان») التي تسيطر عليها كل دولة.[٨٠] يتم تنفيذ هذه الوظيفة من قبل منظمات متعددة تعمل بشكل تعاوني. ويشمل ذلك سجلات نظام أسماء النطاقات (التي تدير المجالات ذات المستوى الأعلى gTLD وccTLD) والمسجلين (الذين يتعاملون مع تسجيل أسماء النطاقات للأفراد أو الكيانات حتى يتمكنوا من استخدام اسم النطاق على الإنترنت).

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| لا ينبغي أن يتحمل مقدمو خدمات تسجيل وإدارة نظام أسماء النطاقات المسئولية عن المحتوى الذي يتم توصيله باستخدام أسماء النطاقات التي يسجلونها أو يديرونها. | إن الفشل في توفير الحماية من المسائلة القانونية عن تسجيل نظام أسماء النطاقات ولمقدمي خدمات الإدارة عن المحتوى المستضاف تحت أسماء نطاقات معينة من المرجح أن يكون له تأثير سلبي على قدرة الأشخاص على التواصل عبر الإنترنت. بدون الحماية من المسئولية، من المرجح أن يفرض مقدمو الخدمات قيودًا كبيرة على من يمكنه تسجيل أسماء النطاقات وكيفية استخدام أسماء النطاقات. وقد يؤدي ذلك حتى إلى دفع المنافسين الأصغر حجمًا إلى الخروج من سوق نظام أسماء النطاقات، مما يقلل من المنافسة ويزيد من تكلفة تسجيل أسماء النطاقات. |

٨٠ يمكن للدول أن تحدد سياساتها الخاصة فيما يتعلق النطاقات ذات المستوى الأعلى لرموز البلدان. وقد تم تفويض تشغيل بعض النطاقات ذات المستوى الأعلى لرموز البلدان من قبل الدولة إلى كيان خارجي يخصص النطاقات على أساس تجاري.

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
| --- | --- |
| لا ينبغي أن يُطلب من خدمات تسجيل وإدارة نظام أسماء النطاقات التحكم في المحتوى غير القانوني أو غير المرغوب فيه على الإنترنت. | تشكل أسماء النطاقات جزءًا أساسيًا من كيفية تفاعل الأشخاص مع الإنترنت. إن إثقال كاهل نظام تسجيل أسماء النطاقات من خلال اشتراط أن يكون جزءًا من ضوابط المحتوى من شأنه أن يؤدي إلى فرض قيود على من يمكنه تسجيل أسماء النطاقات ولأي غرض، مما يقلل بشكل كبير من قدرة الأشخاص على استخدام الإنترنت. |

## ٢.٤ نشر نظام أسماء النطاقات

**وصف الوظيفة:** توفير بيانات نظام أسماء النطاقات المسجلة على خوادم نظام أسماء النطاقات المعتمدة بحيث تكون المعلومات متاحة للبحث عن نظام أسماء النطاقات )كما تمت مناقشته في القسم ٢,٥ أدناه) من قبل الجميع على الإنترنت. تعد وظيفة الوسيط هذه ضرورية لاتصالات الإنترنت التي تشمل استخدام أسماء النطاقات. تغطي هذه الوظيفة أيضًا (أ) تشغيل «خوادم الجذر» التي توفر معلومات حول كيفية الوصول إلى خادم نظام أسماء النطاقات المعتمد لكل نطاقات المستوى الأعلى العامة أو النطاقات ذات المستوى الأعلى لرموز البلدان من المستوى الأعلى، و (ب) توفير نسخ من معلومات خادم نظام أسماء النطاقات المعتمد من أجل المرونة والموثوقية واستجابات البحث عن نظام أسماء النطاقات الأكثر كفاءة.

**اعتبارات فنية وعملية:** نظام أسماء النطاقات هو نظام هرمي. يوجد وسيط لكل نطاق من المستوى الأعلى (مثل .com)، يقوم بنشر المعلومات المعتمدة حول هذا النطاق على خادم نظام أسماء النطاقات والذي يعرف باسم «خادم الجذر». عادة ما يطلق على هؤلاء الوسطاء «مشغلي خادم الجذر»[٨١]. وهم عادةً سجل نظام أسماء النطاقات الذي فوضته منظمة ICANN بوظيفة إدارة هذا النطاق من المستوى الأعلى. تعتمد كل اتصالات الإنترنت تقريبًا على التشغيل السليم لوظيفة نشر نظام أسماء النطاقات لضمان توجيه الحركة إلى الموقع الصحيح على الإنترنت. تعد سلامة وموثوقية نظام خادم نظام أسماء النطاقات أمرًا بالغ الأهمية لعمليات الإنترنت. يمكن استخدام نسخ من معلومات نظام أسماء النطاقات المعتمدة لتحسين كفاءة وسرعة نظام أسماء النطاقات.

٨١ https://root-servers.org/.

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| لا يجب أن يتحمل مقدمو خدمات نشر نظام أسماء النطاقات المسئولية عن المحتوى الذي يتم توصيله باستخدام أسماء النطاقات التي ينشرونها. | إن تعطيل خدمات تسجيل وإدارة نظام أسماء النطاقات من شأنه أن يلحق ضرراً مباشراً بعمليات الإنترنت من خلال تعطيل قدرة المستخدمين على تحديد موقع الخوادم التي تستضيف المحتوى والموارد الأخرى. ولو تم تحميل مقدمي خدمات نشر نظام أسماء النطاقات المسئولية القانونية عن المحتوى المستضاف تحت أسماء النطاقات التي ينشرونها، فقد يتوقفون عن تقديم وظيفة نشر نظام أسماء النطاقات أو تقديمها فقط للنطاقات التي تم فحصها مسبقاً. وهذا من شأنه أن يُحدث تأثيرات شديدة وسلبية وغير متوقعة على اتصالات الإنترنت. |
| لا يجب أن يتم إلزام خدمات نشر نظام أسماء النطاقات بالتحكم في المحتوى غير القانوني أو غير المرغوب فيه على الإنترنت. | إن الوصول السريع والموثوق إلى بيانات نظام أسماء النطاقات المنشورة والموثوقة أمر بالغ الأهمية لضمان فعالية عمليات الإنترنت. إن منع نشر نظام أسماء النطاقات أو تحديد المجالات التي يمكن نشرها في ظروف معينة من شأنه أن يؤدي إلى تقسيم الإنترنت وجعلها غير جديرة بالثقة. |

## ٢.٥ البحث في نظام أسماء النطاقات

**وصف الوظيفة:** ترجمة أسماء النطاقات إلى العناوين الرقمية الصحيحة الحالية سواء للإصدار الرابع من بروتوكول الإنترنت IPv٤ أو والإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت IPv٦ (بالإضافة إلى بعض المعلومات الأخرى). عادةً ما يستخدم المستخدمون أسماء النطاقات لتحديد المواقع والموارد الأخرى على الإنترنت التي يرغبون في الوصول إليها. يجب تحويل أسماء النطاقات إلى عنوان بروتوكول الإنترنت الصحيح لتمكين الشبكات والخوادم والمستخدمين النهائيين (الأجهزة) من الاتصال ببعضهم البعض. يتم توفير هذه الوظيفة بواسطة خوادم متخصصة تسمى خوادم أسماء النطاقات المتكررة (خوادم نظام أسماء النطاقات المتكررة) والتي تحصل على معلومات خوادم نظام أسماء النطاقات الخاصة بها من خوادم نظام أسماء النطاقات المعتمدة (انظر القسم ٢,٤ أعلاه). تقوم الخوادم بتخزين التعيين بين أسماء النطاقات وعناوين بروتوكول الإنترنت، وتستجيب لطلبات البحث عن أسماء النطاقات وإرجاع عناوين بروتوكول الإنترنت (أو غيرها من المعلومات المطلوبة).

**اعتبارات فنية وعملية:** توجد خوادم نظام أسماء النطاقات المتكررة في العديد من الأجزاء المختلفة من الإنترنت. لا تتواصل معظم أجهزة الكمبيوتر الخاصة بالمستخدم النهائي مع خوادم نظام أسماء النطاقات المعتمدة وذلك لتسريع نظام أسماء النطاقات. تطلب معظم أجهزة الكمبيوتر الخاصة بالمستخدم النهائي معلومات نظام أسماء النطاقات من خوادم نظام أسماء النطاقات المتكررة. يتم تقديم بعض الخوادم المتكررة للعالم أجمع (غالبًا ما تسمى «خوادم نظام أسماء النطاقات المفتوحة»). يتم تشغيل البعض الآخر بواسطة مقدمي خدمة الإنترنت (ISPs) ومشغلي الشبكات الآخرين والمؤسسات الخاصة في المقام الأول لاستخدام مستخدميهم. في بعض الأحيان يقوم الأفراد بتشغيل خوادمهم المتكررة للاستخدام الشخصي ويتم تشغيلها بواسطة أفراد على أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم، وعادةً ما تكون لاستخدامهم الشخصي. على الرغم من أن الوظيفة الأساسية، وهي البحث في نظام أسماء النطاقات، قد تكون هي نفس الوظيفة، إلا أن العديد من المستخدمين يقدمون على اختيار معين لمقدم خدمة نظام أسماء النطاقات لأسباب تتعلق بالأمن والخصوصية.

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| لا يجب أن يتحمل مقدمو خدمات البحث في نظام أسماء النطاقات المسئولية عن المحتوى الذي يتم توصيله باستخدام الاستجابات التي يقدمونها لاستعلامات البحث في نظام أسماء النطاقات. | بدون الحماية من المسئولية القانونية، قد يحد مقدمو خدمات البحث في نظام أسماء النطاقات من قدرة المستخدمين على استخدام نظام أسماء النطاقات للوصول إلى محتوى الإنترنت. ولن يتاح الوصول إلى المحتوى دون معرفة عنوان بروتوكول الإنترنت الخاص بالموقع أو أي مورد آخر على الإنترنت. وهذا من شأنه أن يحدث تأثيراً سلبياً شديداً على الاتصالات عبر الإنترنت. |

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
| --- | --- |
| لا يجب أن يتم إلزام خدمات البحث في نظام أسماء النطاقات بالتحكم في المحتوى غير القانوني أو غير المرغوب فيه على الإنترنت. | يؤدي حظر الوصول إلى أسماء النطاقات من خلال خدمات البحث في نظام أسماء النطاقات (خوادم نظام أسماء النطاقات المتكررة) إلى مخاطر كبيرة تتمثل في الإفراط في حظر المحتوى ومنع الوصول وتفتيت الإنترنت. تؤدي محاولات فرض تصفية المحتوى عبر خوادم نظام أسماء النطاقات المتكررة إلى كسر سلامة نظام أسماء النطاقات كما ستجعله غير جدير بالثقة. |

## ٢.٦ خدمات الامتداد الآمن لنظام أسماء النطاقات DNSSEC

**وصف الوظيفة:** توفير المصادقة لسجلات أسماء النطاقات المخزنة على خوادم نظام أسماء النطاقات المعتمدة. يتم تنفيذ هذه الوظيفة من خلال توفير توقيعات تشفير المفتاح العام لتلك السجلات. الغرض من هذه الوظيفة هو حماية سلامة سجلات أسماء النطاقات، وتوفير آلية للتحقق من أن عنوان بروتوكول الإنترنت (أو المعلومات الأخرى) المسترجعة من استعلام نظام أسماء النطاقات هو ما كان مشغل النطاق ينوي تقديمه. خدمات الامتداد الآمن لنظام أسماء النطاقات هي وظيفة وسيطة حاسمة لضمان عدم حدوث أي تلاعب بسجل اسم النطاق.

**اعتبارات فنية وعملية:** خدمات الامتداد الآمن لنظام أسماء النطاقات – وهي بروتوكول أمان تم تطويره بواسطة فريق عمل هندسة الإنترنت (IETF) - تساعد في منع مجموعة من هجمات الأمن السيبراني على اتصالات الإنترنت. بدون خدمات الامتداد الآمن لنظام أسماء النطاقات، يمكن للمهاجم، على سبيل المثال، إتلاف بيانات نظام أسماء النطاقات أثناء النقل عن طريق تغيير عنوان بروتوكول الإنترنت الذي يتوافق مع المواقع التي يريد المستخدم الوصول إليها، وبالتالي توجيهه إلى موقع الويب الخاص بالمهاجم. عند نشره بشكل صحيح، يؤمن خدمات الامتداد الآمن لنظام أسماء النطاقات جميع سجلات نظام أسماء النطاقات المتعلقة باسم المجال. يمكن استخدام هذه السجلات في تحديد خدمات مثل الرسائل اللحظية والبريد الإلكتروني، وكذلك لدعم إجراءات مكافحة البريد العشوائي التي تعتمد على نظام أسماء النطاقات.

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
| --- | --- |
| لا يجب أن يتحمل مقدمو خدمات الامتداد الآمن لنظام أسماء النطاقات المسئولية عن المحتوى الذي يتم نقله باستخدام المجالات المحمية بواسطة خدمات الامتداد الآمن لنظام أسماء النطاقات. | تحمي خدمات الامتداد الآمن لنظام أسماء النطاقات سلامة نتائج نظام أسماء النطاقات بغض النظر عن المحتوى الأساسي. وبدون الحماية من المسئولية القانونية، فإن مقدمي خدمات الامتداد الآمن لنظام أسماء النطاقات سوف يقللون بشكل مباشر من استخدام خدمات الامتداد الآمن لنظام أسماء النطاقات. وهذا من شأنه أن يحد إلى حد كبير من أمن الاتصالات عبر الإنترنت بشكل كبير |

## ٢.٧ خدمات شهادة أمن طبقة النقل (TLS)

**وصف الوظيفة:** إنشاء وتخزين وإصدار شهادات أمن طبقة النقل الموقعة تشفيريًا لإنشاء اتصالات آمنة بخادم على الإنترنت. يتم إصدار شهادات أمن طبقة النقل بشكل عام بواسطة هيئة إصدار الشهادات («CA»). أحد الاستخدامات الشائعة لشهادات أمن طبقة النقل هو تأمين الحركة على الويب لمنع التنصت والتلاعب. يعد إصدار شهادات أمن طبقة النقل وظيفة وسيطة أساسية ضرورية لإنترنت موثوق وآمن.

**اعتبارات فنية وعملية:** شهادة أمن طبقة النقل هي شهادة موقعة رقميًا وصادرة عن سلطة اعتماد، وتحتوي على معلومات مثل اسم المجال، والكيان (الشخص أو المنظمة أو الجهاز) الذي تم إصدارها له، واسم سلطة الاعتماد المصدرة، ومدة صلاحيتها. تحمي شهادات أمن طبقة النقل سلامة وأصالة المفاتيح العامة المشفرة المستخدمة لإنشاء جلسات بروتوكول نقل النص التشعبي HTTP المشفرة (HTTPS) لتأمين الحركة ضد التنصت والتلاعب. تعد أمن طبقة النقل أداة حيوية للحفاظ على أمان الاتصالات عبر الويب.

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
| --- | --- |
| لا يجب أن تكون الكيانات التي توفر شهادات أمن طبقة النقل مسئولة عن المحتوى الذي تم تأمينه باستخدام شهادات أمن طبقة النقل تلك. | الغرض من بروتوكول أمن طبقة النقل هو حماية الحركة على الإنترنت، بغض النظر عن محتواها. إن فرض المسئولية القانونية عن المحتوى على مقدمي شهادات أمن طبقة النقل من شأنه أن يقوض أمن الاتصالات على الإنترنت. إذا كانت الكيانات التي تقدم شهادات أمن طبقة النقل مسئولة عن المحتوى الذي يتم نقله باستخدام شهاداتها، فسوف تتردد في إصدار شهادات أمن طبقة النقل، وخاصة للأفراد والكيانات الأصغر حجمًا، مما يجعل الإنترنت أقل أمانًا لجميع مستخدمي الإنترنت |

# ٣ خدمات الاستضافة والتخزين المؤقت

تتيح المجموعتان الأوليتان من الوظائف (الموضحة في الأقسام أعلاه) إجراء الاتصالات عبر الإنترنت. ويصف القسم الثالث الوظائف التي تتيح المحتوى على الإنترنت، بما في ذلك المحتوى الذي ينشئه المستخدم من قبل الأفراد والكيانات الأصغر.

## ٣.١ استضافة الويب

**وصف الوظيفة:** توفير وتشغيل الخوادم والموارد الأخرى اللازمة لاستضافة مواقع الويب أو موارد الويب الأخرى والتطبيقات، وجعلها متاحة عبر الإنترنت. تتيح هذه الوظيفة الوسيطة للأفراد وغيرهم مشاركة المحتوى مع مستخدمين آخرين عبر شبكة الويب العالمية.

**اعتبارات فنية وعملية:** تتضمن استضافة موقع تشغيل خوادم (أ) لتخزين ملفات وقواعد بيانات وبرامج وأكواد الموقع أو تطبيق الويب، و(ب) تلقي طلبات من المستخدمين للوصول إلى المحتوى على الموقع والرد عليها. قد تقدم الكيانات التي توفر الاستضافة أيضًا خدمات أخرى ذات صلة، بما في ذلك الدعم الفني وحلول النسخ الاحتياطي والآمن. يعتمد العديد من الأفراد والشركات والمنظمات غير الربحية والحكومات على خدمات استضافة الويب التابعة لجهات خارجية بدلًا من العمل كمضيفين ويب خاصين بهم. تقدم خدمات استضافة الويب هذه عادةً استضافة أكثر أمانًا وأقل تكلفة وأكثر موثوقية لمواقع الويب.

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| لا يجب أن يتحمل مقدمو خدمات استضافة الويب المسئولية عن محتوى عملائهم المباشرين أو المحتوى المقدم من قبل مستخدمي مواقع الويب الخاصة بعملائهم. | إذا تحملت الكيانات التي تقدم خدمات استضافة الويب المسئولية القانونية عن المحتوى الموجود على مواقع الويب الخاصة بعملائها، فإن مقدمي الخدمات سوف يترددون أو لن يستطيعوا تقديم خدمات استضافة الويب، وخاصة للأفراد والمنظمات الأصغر حجمًا. وبدون الحماية من المسئولية، قد يفرض مقدمو خدمات الاستضافة قيودًا شديدة على من يمكنه نشر المحتوى عبر الإنترنت وما هو المحتوى الذي يمكنهم نشره، وبالتالي الحد بشكل كبير من قدرة الأفراد على التواصل عبر الإنترنت. |
| لا يجب إلزام مقدمي خدمات استضافة الويب بفحص أو إزالة المحتوى الذي ينشره عملائهم. | إن إلزام مقدمي الخدمة بفحص المحتوى وإزالته من شأنه أن يقوض قدرتهم على العمل كمضيفين لمواقع الويب، وخاصة مقدمي الخدمة الأصغر حجماً. وقد يقصرون خدماتهم على المحتوى الذي تم فحصه مسبقاً من عدد صغير من المواقع، وبالتالي لن يكون أمام المستخدمين سوى خيارات محدودة لإتاحة محتواهم على الإنترنت. |
| لا يجب إلزام مقدمي خدمات استضافة الويب بالتحكم في المحتوى غير القانوني أو غير المرغوب فيه. | يجب أن تقع مسئولية المحتوى الشائك على الشخص أو الكيان الذي نشر المحتوى، وليس على مقدم الخدمة الذي يستضيف المحتوى. |

## ٣.٢ استضافة البريد الإلكتروني

**وصف الوظيفة:** توفير وتشغيل خوادم البريد الإلكتروني لإرسال واستقبال وتخزين وإعادة توجيه وإدارة خدمات البريد الإلكتروني على الإنترنت. تعد هذه الوظيفة الوسيطة ضرورية للبريد الإلكتروني، وهو أداة رئيسية للاتصالات عبر الإنترنت.

**اعتبارات فنية وعملية:** تتضمن استضافة البريد الإلكتروني تشغيل خوادم تقوم بإرسال واستقبال وتخزين وإعادة توجيه وإدارة البريد الإلكتروني. قد يوفر مقدمو استضافة البريد الإلكتروني أيضًا خدمات أخرى ذات صلة، مثل الدعم الفني والأرشفة وتصفية البريد العشوائي ودعم الامتثال. يعتمد الآن معظم مستخدمي الإنترنت، سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات، على استضافة البريد الإلكتروني من جهات خارجية. يمكن لمقدمي الخدمات من جهات خارجية بشكل عام تقديم خدمات بريد إلكتروني أكثر أمانًا وأقل تكلفة وأكثر موثوقية مما يمكن للعديد من الأفراد والشركات تقديمه لأنفسهم.

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| لا يجب أن يتحمل مقدمو خدمات البريد الإلكتروني المسئولية عن محتوى البريد الإلكتروني المرسل أو المستلم من قبل المستخدمين. | إذا تحملت الكيانات التي تقدم خدمات البريد الإلكتروني المسئولية القانونية عن محتوى رسائل البريد الإلكتروني المرسلة أو المستلمة من قبل عملائها، فإن مقدمي الخدمات سوف يترددون أو لن يستطيعوا تقديم خدمات البريد الإلكتروني، وخاصة للأفراد والكيانات الأصغر. وبدون الحماية من المسئولية، قد يضطر مقدمو خدمات البريد الإلكتروني إلى مراقبة رسائل البريد الإلكتروني وفرض الرقابة عليها. ونتيجة لذلك، سيفقد البريد الإلكتروني دوره كأداة مفيدة للاتصالات من طرف واحد لأخر. |
| لا يجب إلزام مقدمي الخدمات بإزالة المحتوى أو منع المستخدمين من استخدام خدماتهم. | إن مسئولية المحتوى الشائك يجب أن تقع على عاتق الشخص أو الكيان الذي أرسل المحتوى، وليس على عاتق مقدم استضافة البريد الإلكتروني أو غيره من مقدمي الخدمة الذين يسهلون إرسال البريد الإلكتروني . إن تحميل مقدم الاستضافة العبء من شأنه أن يقوض قدرة مقدمي الاستضافة الصغار على العمل في السوق، وقد يضر بثقة وسلامة وموثوقية البريد الإلكتروني. |

## ٣.٣ خدمات الاستضافة الأخرى

**وصف الوظيفة:** توفير وتشغيل الخوادم التي تستضيف المحتوى والملفات وقواعد البيانات والبرامج والأكواد والموارد الأخرى التي تمكن الآخرين من تشغيل مجموعة واسعة من التطبيقات والمواقع والخدمات لإرسال واستقبال الاتصالات عبر الإنترنت. ولأن الغالبية العظمى من التطبيقات والعروض على الإنترنت - وخاصة تلك التي تقدمها الشركات الناشئة والشركات الصغيرة أو المتوسطة - تستخدم خدمات الاستضافة، فإن هذه الوظيفة الوسيطة ضرورية لتوافر مجموعة متنوعة من الخدمات والتطبيقات على الإنترنت.

**اعتبارات فنية وعملية:** تتضمن الاستضافة تشغيل خوادم (أ) لتخزين المحتوى والملفات وقواعد البيانات والبرامج والرموز التي تشكل خدمة أو تطبيقًا عبر الإنترنت (ب) لتمكين المستخدمين من التفاعل مع الخدمة أو التطبيق. قد يوفر أيضًا مقدمو خدمة الاستضافة خدمات أخرى ذات صلة، بما في ذلك الدعم الفني وحلول النسخ الاحتياطي والأمن والوصول إلى الإنترنت. يعتمد العديد من المستخدمين على خدمات الاستضافة التابعة لجهات خارجية لأن مقدمي تلك الخدمة يمكنهم تقديم استضافة أكثر أمانًا وأقل تكلفة وأكثر موثوقية مما يمكن للعديد من الأفراد والشركات تقديمه لأنفسهم.

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| لا يجب أن يتحمل مقدمو خدمات الاستضافة المسئولية عن محتوى أو مستخدمي عملائهم. | إذا تحملت الجهات التي تقدم خدمات الاستضافة المسئولية القانونية عن المحتوى الذي يرسله أو يستقبله العملاء أو مستخدمو العملاء، فإن مقدمي الخدمات سوف يترددون أو يعجزون عن توفير هذه الوظيفة، وخاصة للأفراد والكيانات الأصغر حجماً. وبدون الحماية من المسئولية، سوف تتضاءل الابتكارات على الإنترنت وسوف تقتصر استضافة المحتوى على عدد صغير من مقدمي الخدمات الكبار. |

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
| --- | --- |
| لا يجب استخدام مقدمي خدمات الاستضافة للتحكم في المحتوى غير القانوني أو غير المرغوب فيه على الإنترنت. | إن المسئولية عن المحتوى الشائك يجب أن تقع على عاتق الشخص أو الكيان الذي قام بنقل المحتوى، وليس على عاتق مقدم الخدمة الذي يستضيف المحتوى. إن تحميل مقدم الخدمة المضيفة العبء من شأنه أن يقوض قدرة مقدمي الخدمة الصغار على العمل في السوق، وسوف تكون أمام المستخدمين خيارات أكثر محدودية لإتاحة محتواهم عبر الإنترنت. |

## ٣.٤ خدمات التخزين المؤقت وتسليم المحتوى

**وصف الوظيفة:** التخزين المؤقت لنسخ من المحتوى بشكل مؤقت بالقرب من المستخدم النهائي لتقليل زمن التأخر والتكاليف للمحتوى الذي يتم الوصول إليه بشكل متكرر. خدمات التخزين المؤقت هي نوع خاص من خدمات الاستضافة، وعادة ما تشمل تخزين نسخ مؤقتة من محتوى آخر بالقرب من المستخدم النهائي. تستخدم شبكات توصيل المحتوى (CDNs) مراكز البيانات والشبكات المنتشرة جغرافيًا لتوصيل محتوى عملائها بشكل أسرع للمستخدمين النهائيين. عادةً ما يكون عملاؤها موزعين كبارًا للمحتوى مثل خدمات البث. تعد خدمات التخزين المؤقت وتوصيل المحتوى هذه ضرورية للتشغيل الفعال للإنترنت.

**اعتبارات فنية وعملية:** يتم توفير بعض وظائف التخزين المؤقت بواسطة المتصفحات (يتم مناقشتها أدناه)، ومع ذلك، يتم تقديم وظيفة التخزين المؤقت الرئيسية على الإنترنت عادةً بواسطة شبكة توصيل المحتوى، والتي تعمل على شبكة من الخوادم الموزعة. يمكن أيضًا تقديم وظيفة التخزين المؤقت بواسطة مقدمي خدمة الإنترنت للمساعدة في تسريع الوصول إلى المحتوى لعملاء مقدم خدمة الإنترنت. في كلتا الحالتين، تخزن خوادم التخزين المؤقت نسخًا مؤقتة من المحتوى الشائع، مثل صفحات الويب أو مقاطع الفيديو أو الصور. نظرًا لتواجد الخوادم في شبكات مختلفة عبر الإنترنت، فإن ذلك قد يعني أن تلك النسخ من المحتوى المطلوب أقرب إلى المستخدمين ويمكن الوصول إليها بسرعة أكبر. يقلل ذلك من المسافة التي يجب أن يقطعها المحتوى، مما يقلل من وقت التحميل وزمن التأخر ، ويعمل على تحسين تجربة المستخدم. يعمل التخزين المؤقت أيضًا على خفض تكلفة توزيع المحتوى من خلال تجنب إعادة إرسال نفس المحتوى مرارًا وتكرارًا. عادة ما يتم أتمتة القرارات المتعلقة بالمحتوى الذي سيتم تخزينه مؤقتًا، ومدة التخزين المؤقت، بناءً على خوارزميات تخزين مؤقت محددة.

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| لا يجب أن يتحمل مقدمو خدمات التخزين المؤقت وتسليم المحتوى المسئولية عن المحتوى المخزن مؤقتًا. | إذا كانت الكيانات التي تقدم خدمات التخزين المؤقت أو تسليم المحتوى مسئولة قانونيا عن المحتوى المخزن مؤقتًا على خوادمها، فإن مقدمي الخدمة سيترددون أو لن يكونوا قادرين على تقديم الخدمات، مما من شأنه أن يزيد التكاليف ويقلل الكفاءة بشكل مباشر ويؤثر سلبًا على تجربة المستخدم. |
| لا يجب استخدام مقدمي خدمات التخزين المؤقت كنقاط تحكم في المحتوى غير القانوني أو غير المرغوب فيه على الإنترنت. | إذا طُلب من مقدمي خدمات التخزين المؤقت التحكم في المحتوى، فلن يقوموا بتخزين سوى المحتوى المعروف والذي تم التحقق من صحة محتواه. وهذا من شأنه أن يزيد التكاليف على مقدمي المحتوى الأصغر حجماً ويجعلها أقل انجذابا لمستخدمي الإنترنت بسبب انخفاض جودة تجربة المستخدم. وسوف يفقد المستخدمون القدرة على الوصول إلى تنوع غني من المحتوى، ومن المرجح أن يعاني المحتوى المحلي أكثر من غيره. |

## ٣.٥ توصيل محتوى واجهة برمجة التطبيقات (API)

**وصف الوظيفة:** استضافة المحتوى وتوصيله عبر واجهة برمجة التطبيقات (API)، وهي مجموعة من القواعد أو البروتوكولات التي تسمح لخوادم الكمبيوتر بتوصيل المعلومات من جهاز إلى آخر. تُعد واجهات برمجة التطبيقات أدوات شائعة الاستخدام في مجموعة واسعة من السياقات لإرسال واستقبال المعلومات عبر الإنترنت، وفي بعض هذه السياقات تُستخدم لنقل المحتوى الذي ينشئه المستخدم. على سبيل المثال في حالة الاستخدام الشائعة يمكن لواجهات برمجة التطبيقات السماح بعرض منشورات المدونات أو وسائل التواصل الاجتماعي المضمنة داخل صفحات الويب الأخرى.

**اعتبارات فنية وعملية:** تشبه هذه الوظيفة إلى حد كبير الاستضافة العامة للمحتوى المستند إلى الويب التي تمت مناقشتها أعلاه، ولكنها تستخدم أحيانًا بروتوكولات أو قدرات فنية مختلفة لطلب المحتوى وإرساله.

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| لا يجب أن يتحمل مقدمو خدمات واجهة برمجة التطبيقات المسئولية عن محتوى المستخدم المقدم من خلال خدماتهم. | إذا كانت الكيانات التي تقدم خدمات واجهة برمجة التطبيقات مسئولة قانونيا عن محتوى المستخدم المقدم من خلال خدماتها، فإنها ستتردد أو لن تكون قادرة على تقديم مثل هذه الخدمات، مما يقلل من قدرة الأشخاص على نشر واستقبال المحتوى القانوني عبر الإنترنت. |
| لا يجب استخدام خدمات واجهة برمجة التطبيقات للتحكم في المحتوى غير القانوني أو غير المرغوب فيه على الإنترنت. | تعد واجهات برمجة التطبيقات أدوات أساسية في نظام الإنترنت بأكمله، وأي محاولة لاستخدامها كوسيلة للتحكم في المحتوى عبر الإنترنت قد تؤدي إلى عزل المحتوى داخل الخدمات، مما يقلل بشكل كبير من قابلية التشغيل المتبادل والابتكار. |

## ٣.٦ تنظيم المحتوى وإدارته وعرضه

**وصف الوظيفة:** تنظيم المحتوى، وفي بعض الحالات، تحديد المحتوى لعرضه للمستخدمين. يمكننا التمييز بين هذه الوظيفة ووظيفة استضافة الويب، الموصوفة أعلاه في القسم ٣,١، من خلال الوظائف الإضافية المقدمة، مثل التنظيم أو الادارة. يتم توفير هذه الوظائف بشكل شائع للغاية في مواقع المحتوى التي ينشئها المستخدمون. يمكن توفير هذه الوظيفة بطريقة آلية باستخدام الخوارزميات والأتمتة وفي بعض الأحيان بطريقة يدوية من قبل الأفراد.

**اعتبارات فنية وعملية:** يتم توفير وظيفة التنظيم بشكل شائع من قبل مضيفين للمحتوى الذي ينشئه المستخدم، والذين يحتاجون إلى إدارة وتنظيم حجم هائل من المشاركات. هناك العديد من الأسباب لتوفير هذه الوظيفة. على سبيل المثال، قد يقوم المضيفون بفحص المحتوى الذي ينتهك شروط الخدمة الخاصة بهم. ومن المرجح أيضًا أن يعرضوا المحتوى للمستخدمين بناءً على اهتماماتهم وتفضيلاتهم أو سجل المشاهدة أو معايير أخرى. تسمح هذه الوظائف بالإدارة العملية للمحتوى على مواقع المحتوى الذي ينشئه المستخدم. من المرجح أن تكون قرارات التنظيم والادارة أكثر صلة بالمستخدمين وفهمًا لهم إذا أخذت في الاعتبار العوامل الثقافية واللغوية وغيرها من العوامل السياقية.

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| يجب للمنظمات التي توفر وظائف تنظيم وإدارة وعرض المحتوى للمستخدمين أن تكون قادرة على القيام بذلك دون المخاطرة بتحمل المسئولية عن هذا المحتوى. | إذا كانت الكيانات التي توفر وظائف تنظيم وادارة المحتوى مسئولة قانونيا عن المحتوى أو تلك الوظائف، فإنها ستتردد أو لن تقدر على توفير تلك الوظائف. وبدون أي تنظيم وإدارة، سيكون المحتوى الذي ينشئه المستخدم غير مرتب وغير منظم. وسيكون من الصعب على المستخدمين مشاركة المحتوى مع جماهيرهم وتحديد المحتوى الذي يريدونه. |
| لا يجب استخدام خدمات واجهة برمجة التطبيقات للتحكم في المحتوى غير القانوني أو غير المرغوب فيه على الإنترنت. | تعد واجهات برمجة التطبيقات أدوات أساسية في نظام الإنترنت بأكمله، وأي محاولة لاستخدامها كوسيلة للتحكم في المحتوى عبر الإنترنت قد تؤدي إلى عزل المحتوى داخل الخدمات، مما يقلل بشكل كبير من قابلية التشغيل المتبادل والابتكار. |

# ٤ الاتصالات من وإلى الأشخاص

يتضمن هذا القسم مجموعة رابعة من الوظائف التي تركز على أنماط الاتصالات المختلفة التي تسمح للأشخاص بإجراء اتصالات بين شخص وآخر عبر الإنترنت. وتعتبر هذه الوظائف ضرورية للتفاعل بين الأشخاص والمنظمات والشركات الصغيرة عبر الإنترنت.

تتداخل بعض جوانب هذه الوظائف مع وظائف وسيطة أخرى في هذا الملحق. ومع ذلك، فمن المهم وصفها بشكل مستقل لأنها وظائف أساسية تكررت مراراً وتكراراً في الخدمات الجديدة المقدمة عبر الإنترنت. على سبيل المثال، تعد تطبيقات الرسائل ابتكاراً حديثاً نسبياً يجمع بين وظائف الاتصالات من شخص إلى شخص والاتصالات من شخص إلى عدة أشخاص.

## ٤.١ الاتصالات من شخص واحد لأخر

**وصف الوظيفة:** توفير وسيلة موثوقة لإرسال واستقبال وعرض وتوجيه ودعم الاتصالات المنفصلة بطرق أخرى - في الوقت الفعلي (بشكل متزامن) أو للتسليم لاحقًا (بشكل غير متزامن) بين المرسل والمستقبل. وفي بعض الحالات قد تقترن هذه الوظيفة بوظيفة «الاكتشاف» للبحث عن مستخدمين آخرين لخدمة معينة (على سبيل المثال، حسب الاسم أو رقم الهاتف) للسماح للمستخدمين بالاتصال بمستخدمين آخرين.

**اعتبارات فنية وعملية:** تعطي هذه الوظيفة قدرة واسعة للأشخاص (والمنظمات) على التواصل مع بعضهم البعض. الوظيفة هي جزء من مجموعة واسعة من الخدمات، بما في ذلك ما يسمى عادة بالبريد الإلكتروني والرسائل النصية والدردشة والمراسلة المباشرة وأدوات أخرى. يمكن أن تكون الاتصالات من شخص إلى شخص في مجموعة واسعة من البيئات، مثل المواقع القائمة على الويب ومؤتمرات الفيديو والألعاب ووسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من السياقات. قد تتضمن بعض البيئات أيضًا قدرة متحدث فردي على توجيه نفس المحتوى إلى أكثر من مستلم في وقت واحد (وهو ما يتداخل مع وظيفة «من طرف واحد للعديد» التي ستتم مناقشتها في القسم ٤,٢). توفر بعض هذه الخدمات أمانًا وخصوصية معززة ، استنادًا إلى التشفير من الطرف للطرف (E٢EE)، أو اللامركزية، أو تقنيات أخرى.

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| لا يجب أن يتحمل مقدمو خدمات الاتصالات من شخص واحد لأخر المسئولية عن المحتوى الذي يرسله أو يستقبله المستخدمون. | إذا تحملت الكيانات التي تقدم خدمات الاتصالات الفردية المسئولية القانونية عن محتوى اتصالات مستخدميها، فإنها ستتردد أو لن تكون قادرة على تقديم الخدمات، وخاصة للأفراد والكيانات الأصغر حجماً. وفي غياب الحماية من المسئولية، قد يضطر مقدمو الخدمة إلى التوقف عن تقديم الخدمة أو فرض الرقابة المفرطة على الرسائل – بما في ذلك الخطاب القانوني – لتجنب المسؤولية. مما سينتج عنه تقليل قدرة الأشخاص على التواصل عبر الإنترنت. |
| لا يجب أن يكون مقدمو خدمات الاتصالات من شخص لشخص مسئولين عن التعامل مع المحتوى الشائك الذي يثير مشكلات الذي يرسله العملاء أو يستقبلو نه . | إن المسئولية عن المحتوى الشائك يجب أن تقع على عاتق الشخص أو الكيان الذي أرسل المحتوى، وليس على عاتق مقدم الخدمة الذي يستضيف المحتوى أو يقوم بتسليمه. إن فرض أعباء مراجعة المحتوى الاستباقية على مقدمي الاتصالات من طرف واحد لأخر قد يدفع مقدمي الخدمة (وخاصة المقدمين الأصغر حجماً) إلى التوقف عن العمل وبالتالي الحد من قدرة المستخدمين على التواصل بين شخص وأخر. وقد يؤدي ذلك أيضاً إلى إزالة الحماية للخصوصية والأمان مثل التشفير من الطرف للطرف. |

## ٤.٢ الاتصالات من شخص واحد للعديد

**وصف الوظيفة:** توفير وسيلة موثوقة لإرسال واستقبال وعرض وتوجيه ودعم الاتصالات المنفصلة بطرق أخرى - في الوقت الفعلي (بشكل متزامن) أو للتسليم لاحقًا (بشكل غير متزامن) من مرسل إلى مجموعة محددة من المستلمين (والتي قد تكون أو لا تكون محددة أو خاضعة لسيطرة المرسل). قد يكون لدى المستلمين القدرة على الاستجابة والمشاركة في المحادثة داخل المجموعة الأكبر أو قد لا يكون لديهم تلك القدرة.

**اعتبارات فنية وعملية:** تحدد هذه الوظيفة قدرة واسعة النطاق للأشخاص (والمؤسسات) على التواصل مع مجموعات من المستلمين. هذه الوظيفة هي جزء من مجموعة واسعة من الخدمات، تتراوح من خدمات قائمة البريد الإلكتروني القديمة لعقود من الزمان إلى خدمات ندوات الويب بالفيديو الأكثر حداثة. توفر بعض هذه الخدمات أمانًا وخصوصية، مثل التشفير من الطرف للطرف (E2EE) أو اللامركزية. يتمتع المشاركون في الاتصالات من شخص واحد إلى العديد بشكل عام، بخيارات «لمغادرة المجموعة» أو «إلغاء الاشتراك» فيها، أو حظر الاتصالات من مرسلين معينين.

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| لا يجب أن يتحمل مقدمو خدمات الاتصالات من شخص واحد إلى العديد المسئولية عن المحتوى الذي يرسله أو يستقبله المستخدمون. | إذا كان من الممكن تحميل الكيانات التي تقدم خدمات الاتصالات من شخص واحد إلى العديد المسئولية القانونية عن محتوى اتصالات مستخدميها، ستتردد أو لن تكون قادرة على تقديم الخدمات. وفي غياب الحماية من المسئولية، قد يضطر مقدمو الخدمة إلى التوقف عن تقديم الخدمة أو فرض الرقابة المفرطة على الرسائل ـ بما في ذلك الخطاب القانوني ـ لتجنب المسؤولية. مما سينتج عنه تقليل قدرة الأشخاص على التواصل عبر الإنترنت. |

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
| --- | --- |
| لا يجب أن يتحمل مقدمو خدمات الاتصالات من شخص واحد إلى العديد المسئولية عن التعامل مع المحتوى الشائك الذي يرسله أو يستلمه العملاء من خلال مراجعة المحتوى وتصفيته. | إن المسئولية عن المحتوى الشائك يجب أن تكون على عاتق الشخص أو الكيان الذي أرسل المحتوى، وليس على عاتق مقدم الخدمة الذي يستضيف أو يسلم المحتوى. وإذا كان لزاماً على مقدمي الخدمة مراقبة المنتدى بشكل استباقي بحثاً عن المحتوى غير المرغوب فيه، فإن هذا العبء من المرجح أن يقلل من قدرة مقدمي الخدمة (وخاصة الأصغر حجماً) على استضافة مثل هذا المنتدى. ويجب حماية مقدمي الخدمة إذا اختاروا إزالة أو حظر مستخدم ينتهك شروط الخدمة أو معايير المجموعة. |

## ٤.٣ الاتصالات بين أشخاص عديدة

**وصف الوظيفة:** توفير وسيلة موثوقة لإرسال واستقبال وعرض وتوجيه ودعم الاتصالات بطرق أخرى - في الوقت الفعلي (بشكل متزامن) أو للتسليم لاحقًا (بشكل غير متزامن) من المرسلين/منشئي المحتوى إلى جميع مستخدمي الخدمة أو مجموعة أخرى واسعة غير محددة من المستلمين لا يسيطر عليها المرسل. قد يكون لدى المستلمين القدرة على الاستجابة والمشاركة في المحادثة داخل المجموعة الأكبر أو قد لا يكون لديهم تلك القدرة.

**اعتبارات فنية وعملية:** تحدد هذه الوظيفة قدرة واسعة للأشخاص (والمنظمات) على التواصل مع الجمهور أو مجموعات كبيرة أخرى من الأشخاص (مثل جميع مستخدمي خدمة معينة). هذه الوظيفة هي جزء من مجموعة واسعة من الخدمات، بما في ذلك، من بين خدمات أخرى، مواقع «ويكي» التعاونية، ومواقع تطوير المحتوى/البرمجيات التعاونية، ومواقع مشاركة الصور/الفيديو المسجل مسبقًا، وخدمات بث الفيديو المباشر، ومواقع الوسائط الاجتماعية. قد توفر بعض هذه الخدمات للمستخدمين القدرة على تقييد توزيع منشوراتهم أو محتواهم لمجموعة محددة من الأشخاص (وبالتالي تتداخل مع وظيفة واحد إلى كثير الموضحة في ٤,٢ أعلاه). يوفر بعض موفري الاتصالات المتعددة للعديد من المستخدمين القدرة على حظر الاتصالات من مرسلين معينين أو إلغاء الاشتراك في المجموعة.

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| لا يجب أن يتحمل مقدمو خدمات الاتصالات المتعددة الأطراف المسئولية عن المحتوى الذي يرسله أو يستقبله المستخدمون. | إذا كان من الممكن تحميل الكيانات التي تقدم خدمات الاتصالات بين العديد من المستخدمين المسئولية القانونية عن محتوى اتصالاتهم، فإنها ستتردد أو لن تقدر على تقديم الخدمات. وفي غياب الحماية من المسائلة، فقد تضطر إلى التوقف عن تقديم الخدمة أو فرض الرقابة المفرطة على الرسائل – بما في ذلك الخطاب القانوني – لتجنب المسئولية. مما سينتج عنه تقليل قدرة الأشخاص على التواصل عبر الإنترنت. |
| لا يجب أن يكون مقدمو خدمات الاتصالات المتعددة الأطراف مسئولون عن التعامل مع المحتوى الشائك الذي يثير مشكلات الذي يرسله العملاء أو يستقبلونه من خلال مراقبة المحتوى وتصفيته. | إن المسئولية عن المحتوى الشائك يجب أن تكون على عاتق الشخص أو الكيان الذي أرسل المحتوى، وليس على عاتق مقدم الخدمة الذي يستضيف أو يسلم المحتوى. وإذا كان لزاماً على مقدمي الخدمة مراقبة المنتدى بشكل استباقي بحثاً عن المحتوى غير المرغوب فيه، فإن هذا العبء من المرجح أن يقلل من قدرة المقدمين (وخاصة الأصغر حجماً) على استضافة هذا المنتدى. وينبغي حماية مقدمي الخدمة من المسئولية إذا اختاروا إزالة أو حظر مستخدم ينتهك شروط الخدمة أو معايير المجموعة. |

# ٥ البحث

يناقش هذا القسم مجموعة خامسة من الوظائف التي تتضمن الوسائل الرئيسية التي يستخدمها المستخدمون لتحديد محتواهم على الإنترنت. يلجأ المستخدمون لهذه الوظائف للوصول إلى المعلومات أو إلى محتوى جديد، أو للاطلاع على محتوى زاروه من قبل.

تعرض الكثير من أدوات وتقنيات البحث جزء من المحتوى من مصدر المعلومات والذي يظهر نتيجة طلب هذا البحث[٨٢]. وبالتالي، فإن وظيفة البحث لا تتضمن فقط تحديد موقع المحتوى بل أيضا عرض المحتوى الذي ينشئه المستخدم. وتعد وظائف البحث هامة لتمكين المستخدمين من اكتشاف المحتوى على الإنترنت والوصول إليه.

## ٥.١ البحث على الويب

**وصف الوظيفة:** الاستجابة إلى طلبات البحث وربط الباحث بالمحتوى، وفي الأغلب، عرض جزء من المحتوى. هذا البحث يتم من خلال «محركات البحث»، وهي خدمات أطراف ثالثة تسمح للمستخدمين بالبحث في المصادر ذات الصة على شبكة الإنترنت من خلال كلمات بحث، أو سؤال أو صورة يتم رفعها أو وضع الرابط الخاص بها.

**اعتبارات فنية وعملية:** تقديم وظيفة البحث تلك تتضمن (أ) فهرسة المحتوى على الإنترنت باستخدام خوارزميات تعمل على تقييم وتسجيل المعلومات مثل مدى ملائمة كلمة البحث، نوع المحتوى، حداثة المحتوى، إشراك المستخدم وجودة الصفحة، و (ب) تحديد وتوفير رابط للوصول وعرض النتائج المقترحة (غالبا مع عرض «ملخص» للمحتوى) وذلك في استجابة لطلب البحث باستخدام الخوارزميات التي تعمل على تقييم بعض العوامل مثل موقع المستخدم، لغة المستخدم، تاريخ البحث السابق ونوع الجهاز المستخدم.

٨٢ على الرغم من أن بعض أدوات البحث توفر الأن ملخصات للمحتوى ينتجها الذكاء الاصطناعي كاستجابة لطلبات البحث. لمزيد من المناقشة حول هذه الموضوعات، اطلع على إطار السياسات القيم ٥,٩ إلقاء الضوء: الذكاء الاصطناعي

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| لا يجب أن يكون مقدمو البحث مسئولون عن المحتوى الذي يقوم أخرون بإنشائه والذي يعرض للمستخدمين كاستجابة لطلبات البحث. | لو كانت محركات البحث مسئولة عن المحتوى الذي ينشئه المستخدم، لتوقفوا عن فهرسة معظم المحتوى على الويب. ولأسفر ذلك عن جعل مساحات كبيرة من الإنترنت غير متاحة للمستخدمين حول العالم. |
| لا يجب أن يكون مقدمو خدمات البحث مسئولون عن التعامل مع المحتوى الشائك الذي يسبب مشكلات والذي يعرض في نتائج البحث. | يعد البحث خدمة وساطة هامة تمكن من تحقيق الاتصال على الإنترنت لأنها تسهل من عملية وصول المستخدم للمحتوى الذي ينشئه أخرون وذلك من خلال مساعدة المستخدمين على إيجاد المحتوى «الملائم» على الإنترنت. فبدون البحث، يجب أن يكون المستخدمون على دراية مسبقة بالرابط أو بعنوان الـIP لكل موقع أو أي مصدر أخر يريدون الوصول إليه وهو ما يعد أمراً مستحيلًا على شبكة بحجم الإنترنت. |

## ٥.٢ البحث المتضمن

**وصف الوظيفة:** تضمين نتائج للبحث خاصة بموقع ما كخدمة للمواقع وغيرها التي لا تمتلك الموارد الفنية أو المالية اللازمة لتطوير أدوات البحث الخاصة بها.

**اعتبارات فنية وعملية:** من خلال تفويض وظيفة البحث على الموقع لمحرك بحث كطرف ثالث، يمكن للموقع أن يقوم بعملية البحث بشكل مباشر على الموقع. هذه الوظيفة غالبا ما تقدمها، ليس بشكل حصري، محركات البحث التي تركز عملية البحث على الويب (كما نوقش آنفا). ويمكن تطويع نتائج البحث حسب احتياجات الموقع المحدد الذي يستخدم البحث المتضمن.

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| لا يجب اعتبار مقدمو خدمة البحث المتضمن مسئولون عن المحتوى الذي يديره الموقع الذي يستخدم خدمة إمكانية البحث المتضمن. | لو كان مقدمو البحث المتضمن مسئولون عن المحتوى الذي يتم عرضه في نتائج البحث، لتوقفوا عن تقديم هذه الخدمة خاصة للمواقع الأصغر وللأعمال والمنظمات الأضعف، مما يؤدي إلى التأثير بشكل مباشر على تجربة المستخدم لأن المواقع في هذه الحالة ستفتقد وظائف البحث الجيدة. |
| لا يجب أن يكون مقدمو خدمة البحث المتضمن مسئولون عن التعامل مع المحتوى الشائك والذي يتم عرضه في نتائج البحث المتضمن. | لو كان مقدمو البحث المتضمن مطالبون بمراقبة المحتوى على الموقع، فإن الخدمة ستكون في الأغلب مكلفة للغاية للمواقع الأصغر وللأعمال والمنظمات الأضعف. هذا سيؤثر بشكل مباشر على قدرة المواقع الصغيرة في التنافس مع المواقع الأكبر. |

## ٥.٣ البحث المحدد

**وصف الوظيفة:** تقديم نتائج بحث تركز على وسائط أو موضوعات محددة (مثل، على سبيل المثال، خدمات الصوت أو أدوات البحث الخاصة بالبودكاست أوبالصور) من مواقع يديرها أشخاص أخرون غير مقدمي خدمة البحث. هذه الوظيفة تزيد من قدرة المستخدمين على تحديد المحتوى المطلوب على الإنترنت، خاصة المحتوى الذي لا يمكن البحث عنه بسهولة باستخدام محركات البحث العامة.

**اعتبارات فنية وعملية:** إن أدوات البحث العامة عادة ما تكون كثيرة جداً، وبالتالي ظهرت مجموعة من أدوات البحث الأكثر تركيزاً تمكن مستخدمي الإنترنت من البحث عن أنواع محددة من المحتوى بشكل أكثر كفاءة وفاعلية. يمكن تطويع نتائج البحث حسب نوع الوسيط أو المحتوى.

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| مقدمو خدمات البحث المحدد لا يمكن أن يكونوا مسئولين عن محتوى الإنترنت الذي ينشئه أخرون والذي يتم عرضه للمستخدمين استجابة لطلب البحث. | لو كانت هناك شركات بحث محدد مسئولة عن المحتوى الذي يتم عرضه في نتائج البحث، فإن هذه الشركات في الأغلب ستوقف أعمالها، مما يؤدي إلى أن يفقد المستخدمين أدوات غاية في الأهمية تساعد في الوصول إلى المحتوى الإلكتروني المفيد. |
| إن مقدمي خدمات البحث المحدد لا يجب أن يكونوا مسئولين عن التعامل مع المحتوى الشائك الذي يثير مشكلات والذي يتم عرضه في نتائج البحث. | إن البحث على الويب هو أداة محورية جعلت من الإنترنت مصدر هائل للمعلومات، فإن أدوات البحث المحدد قدمت أيضاً نفس القيمة لأنواع من المحتوى لم تحظ بنفس القدر من التغطية من أدوات البحث العامة. فإن وضع الأعباء على مقدمي هذه الخدمات سيؤدي إلى قيام البعض بحذف أو تقييد هذا النوع من أداة البحث. |

## ٥.٤ البحث على الموقع

**وصف الوظيفة:** تقديم خدمة البحث عن المحتوى بداخل المواقع. بعض الخدمات الإلكترونية الكبيرة (مثل خدمات استضافة المحتوى الذي ينشئه المستخدم، مثل خدمات التواصل الاجتماعي) تقدم أدوات البحث الخاصة بها، والتي يتم تعديلها حسب الخدمة، حتى يتمكن المستخدمين من إيجاد المحتوى على مواقعهم.

**اعتبارات عملية وفنية:** توفير الأدوات التي تمكن المستخدمين من تحديد موقع المحتوى هو وظيفة أساسية للمواقع التي تستضيف المحتوى الذي ينشئه المستخدم. يمكن تعديل نتائج البحث حسب الأنواع المحددة من المحتوى التي يدعمها الموقع و/أو المستخدم.

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
| --- | --- |
| لا يجب أن يكون مشغلو المواقع التي لديها أدوات البحث الخاصة بها لتحديد المحتوى على الموقع مسئولين عن المحتوى الذي ينشئه أخرون لأنهم يتيحون أداة البحث داخل الموقع للسماح بإيجاد المحتوى. | لو لم يكن مسموحا لهذه المواقع أن تقدم أدوات البحث على مواقعها، لأصبح المستخدمون محرومين من الأدوات الفعالة التي تمكن من تحديد موقع المحتوى. |

# ٦ حماية الأمن السيبراني، حماية الخصوصية، وضوابط محتوى المستخدم

يتناول هذا القسم يتناول مجموعة سادسة من الوظائف

١. السعي لمحاربة الهجمات السيبرانية على الإنترنت، وهو أمر ضروري لوجود إنترنت آمن، وقوي وموثوق، ويعمل بكفاءة
٢. السماح للمستخدمين باتخاذ خطوات لحماية الأمن والخصوصية لاتصالات الإنترنت الخاصة بهم
٣. السماح للمستخدمين بالتحكم في أنواع المحتوى التي يستقبلونه

**ملحوظة:** تمتد بعض قوانين حماية وظائف الوساطة من المسائلة القانونية لتشمل حماية البرمجيات والخدمات التي تسمح للمستخدمين بالتحكم في المحتوى الذي يستقبلونه، فعلى سبيل المثال فإن مقدمي خدمات برمجية الفلترة التي يتحكم فيها المستخدم لحماية الأسرة يمكن حمايتها من الدعاوى التي قد ترفعها المواقع التي تحجبها هذه البرمجيات. أنظر على سبيل المثال القانون الأمريكي ٤٧ U.S.C §§ ٢٣٠(f)(٢) & (٤)

## ٦.١ حماية حركة الإنترنت على مستوى الشبكة:

**وصف الوظيفة:** حماية الشبكات، والخدمات الرقمية، والمواقع وغيرها من موارد الإنترنت من نطاق كبير من الحركة السيئة، بما في ذلك الهجوم الموزع لحجب الخدمة DDoS وغيرها من تهديدات الأمن السيبراني. وهذه الوظيفة هي جزء من تضافر جهود الأمن السيبراني[٨٣] لتأمين الاتصالات على الإنترنت.

**اعتبارات فنية وعملية:** تتضمن الحماية التي تتم على مستوى الشبكة استخدام تقنيات مختلفة ودائمة التطور (مثل قواعد البيانات الأساسية، ورصد العيوب، والذكاء الاصطناعي) والبني التحتية المخصصة للدفاع عن الشبكة من الهجمات السيبرانية، وتخفيف وطأة حركة الإنترنت الضارة على توفر، وإتاحة وموثوقية الشبكات والخدمات الرقمية والمواقع وغيرها من موارد الإنترنت. تتطلب بعض من هذه التقنيات أن تمر الاتصالات عبر شبكة يديرها مقدم خدمة أمن سيبراني وذلك قبل الوصول إلى الشبكة المعنية. ولذلك ففي بعض الأحيان تحمل شبكات مقدمي خدمات الأمن السيبراني «محتوى ينشئه مستخدم» وأنواع أخرى من المحتوى «الذي ينشئه أخرون» على الإنترنت.

٨٣ جمعية الإنترنت « الأمن التضافري: نهج لتناول قضايا الأمن على الإنترنت» أبريل ٢٠١٥، متاح على https://www.internetsociety.org/wp-content/uploads/٢٠١٥/٠٤/Collaborative-Security.pdf.

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| لا يجب أن يكون مقدمو خدمات الحماية التي تتم على مستوى الشبكة مسئولين عن المحتوى الذي يمر عبر شبكاتهم. | بدون الحماية من المسائلة القانونية، فإن مقدمي الخدمة سيشعرون بالقلق إزاء تحمل المسئولية عن المحتوى الذي يمر عبر شبكاتهم أو الذين يقومون بفحصه لأسباب أمنية. قد يقومون بسحب أو تقييد الحماية عن شبكات أو مصادر أخرى على الإنترنت، مما قد يؤدي بشكل كبير إلى زيادة خطر الهجمات السيبرانية الضارة على الإنترنت. |
| مقدمو الخدمات التي تتم على مستوى الشبكة لا يجب أن يكونوا مسئولين عن المحتوى الشائك الذي ترسله أو تستقبله الشبكات، والخدمات الرقمية والمواقع وموارد الإنترنت الأخرى التي يتم حمايتها. | حماية الحركة على مستوى الشبكة هي عملية عالية الديناميكية ومتكررة للاستجابة للهجمات السيبرانية الآخذة في التطور. إن فرض أعباء إضافية وغير ذات صلة في محاولة حجب بعض أنواع من المحتوى قد يقوض من كفاءة الجهود الواسعة لحماية الفضاء السيبراني. كما أنه قد يشجع مقدمي الخدمة لأن يطلبوا من عملائهم السماح بفك التشفير مع مرور حركة الإنترنت خلال الأنظمة الخاصة بهم، وذلك قد يقوض من سرية ونزاهة وأمن اتصالات مستخدمي الإنترنت. فأي جهد لمسح محتوى معين قد يتطلب محاولة تقسيم رزم البيانات المنفصلة في وسط الشبكة (حتى يمكن تحديد أي محتوى يتم نقله)، وهذا أمر يصعب على مقدم الخدمة القيام به بشكل ثابت. |

## ٦.٢ أدوات وفلاتر المحتوى التي يتحكم فيها المستخدم

**وصف الخدمة:** تزويد المستخدم بالأدوات التي تمكنه من حجب أو تقييد أنواع معينة من الخدمة من الوصول إلى الأجهزة. هناك مجموعة متنوعة من الأدوات متاحة. فعلى سبيل المثال، فإن أدوات فلترة المحتوى التي يتحكم فيها المستخدم يمكن استخدامها لتقليل توصيل البريد الالكتروني غير المرغوب، وحجب الكود السيئ، أو منع محتوى الويب غير المرغوب فيه مثل المحتوى الإباحي من أن يتم مشاهدته في المنازل أو على أجهزة المستخدم.

**اعتبارات فنية وعملية:** إن أدوات وفلاتر المحتوى الذي يتحكم فيها المستخدم تقدم أنواع حماية هامة ( مثل البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه والبرامج الضارة على صفحات الويب) واختيارات حماية الأسرة (مثل الحماية من المحتوى الإباحي وغيره من المحتوى). هذه الأدوات تستخدم وسائل فنية مختلفة، وليست كلها دائما ما تكون فعالة (إلا أنها قد تكون مفيدة للغاية). وأحيانا ما تكون خدمة إضافية يقدمها مقدم خدمة الإنترنت، ويمكن أيضاً أن تكون برمجية يتم إضافتها على أجهزة وكمبيوترات المستخدم. إن القانون الأمريكي لحماية وظائف الوساطة، المادة ٢٣٠، يعترف بقيمة هذه الأدوات في السماح للمستخدمين باتخاذ قرارات بشأن أي محتوى يتم حجبه، ومن ثم يتضمن حماية الكيانات التي توفر هذه الأدوات. اطلع على سبيل المثال على القانون التشريعي الأمريكي رقم ٤٧ U.S.C. §§ ٢٣٠(f)(٢) & (٤)

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| إن مقدمي خدمة الأدوات وفلاتر المحتوى الذي يتحكم فيها المستخدم لا يجب أن يكونوا مسئولين عن المحتوى الذي يمر عبر أدواتهم، ولا يجب أن يتعرضوا للمسائلة لأنهم قاموا بحجب محتوى معين. | بدون الحماية من المسائلة، فإن مقدمي الخدمة لن يكونوا قادرين على التشغيل، وذلك سيحرم مستخدمي الإنترنت من الأمن السيبراني ومن الحماية من البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، ومن أدوات فلترة المحتوى. |

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| إن مقدمي خدمة الأدوات وفلاتر المحتوى الذي يتحكم فيها المستخدم لا يجب أن يكونوا مسئولين عن التعامل مع المحتوى الشائك الذي يقوم المستخدمون بإرسالة أو استقباله. | إن الهدف من الفلاتر والأدوات هو تمكين المستخدمين من اتخاذ قرارات بشأن المحتوى الذي يريدون الوصول إليه والمحتوى الذي يريدون حجبه. ولكن أن يكون هناك تكليف لمقدمي الخدمة بحجب المحتوى الشائك قبل أن يصل إلى المستخدمين سيعمل على تعقيد الأداة المستخدمة (وقد يكون الأمر مستحيلًا). فهذا الأمر قد يقوض من استقلالية المستخدمين في التحكم في المحتوى الذي يستقبلونه ويثير القلق بشأن مراقبة اتصالات الإنترنت. وبالتالي، من الممكن أن يتجنبوا استخدام هذه الأدوات لحماية التفاعلات الإلكترونية، والتي تؤدي إلى تقليل الأمن السيبراني بشكل عام على الإنترنت. |

## ٦.٣ حماية حركة الإنترنت التي تركز على المستخدم

**وصف الخدمة:** تمكين المستخدمين الأفراد من حماية حركة الإنترنت من الهجمات السيبرانية، ومن المراقبة (من قبل الكيانات الخاصة والحكومات) ومن الرقابة.

**اعتبارات فنية وعملية:** إن حماية حركة الإنترنت التي تركز على المستخدم هي أنواع الحماية التي يمكن تطبيقها وفق اختيار المستخدم لتوجيه حركة الإنترنت من خلال مسارات وبروتوكولات موثوق فيها. هذه الحماية يمكن أن تساعد هذه الأنواع من الحماية المستخدمين على إخفاء هويتهم أو موقعهم ومن ثم تعزيز الخصوصية والأمن. وهذه الخدمات الخاصة بحماية حركة الإنترنت تستخدم العديد من الطرق الفنية مثل الشبكات الإفتراضية الخاصة VPNs ووخدمات توجيه الonion (في الأغلب شبكة ToR ) وغيرها من التوجهات. في معظم الحالات، فإن مقدمي هذه الخدمات لا يقوموا- ولا يمكنهم- تحديد أي محتوى يتحرك عبر الشبكة.

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| لا يجب أن يكون مقدمو خدمة حماية الحركة التي تركز على المستخدم مسئولين عن المحتوى الذي يمر عبر شبكاتهم. | بدون الحماية من المسائلة القانونية، لن يكون مقدمو الخدمة قادرين على التشغيل، وذلك يتسبب في حرمان مستخدمي الإنترنت من أداة هامة للأمن السيبراني تحميهم من الهجمات السيبرانية، وسرقة الهوية ومن المراقبة والرقابة. |
| لا يجب أن يكون مقدمو خدمة حماية الحركة التي تركز على المستخدم مسئولين عن التعامل مع المحتوى الشائك الذي يقوم المستخدمون بإرساله أو استقباله. | فحص وحجب حركة إنترنت محددة هو عكس ما يقصده مقدمو خدمات حماية حركة الإنترنت التي تركز على المستخدم. سوف يؤدي ذلك إلى تقويض كفاءة هذه الخدمات، مما يقلل من الخصوصية، وزيادة مخاطر الأمن على المستخدمين. |

# ٧ التطبيقات، البرمجيات: تطويرها وتوزيعها

تتضمن المجموعة السابعة من وظائف الوساطة مجموعات التطبيقات والبرامج والبرمجيات الأكثر شهرة والمستخدمة لإرسال واستقبال وعرض اتصالات الإنترنت. يناقش هذا القسم أيضاً وظائف الوساطة الخاصة بتوزيع التطبيقات والبرمجيات. قد تتضمن التطبيقات والبرمجيات التي يناقشها هذا القسم أيضاً إمكانات قد تكون غير ذات صلة بإتصالات الإنترنت.

وبسبب الدور الأساسي الذي تلعبه البرمجيات في تسهيل، وعرض، وحماية، وفلترة المحتوى على الإنترنت، فإن قوانين حماية مسئولية الوسطاء تتضمن من ضمن أطر الحماية التي توفرها صانعي وموزعي البرمجية المستخدمة في تحقيق اتصالات الإنترنت. اطلع على القانون التشريعي الأمريكي ٤٧ U.S.C §§ ٢٣٠(f)(٢) & (٤).

ترتبط الوظائف التي يتم مناقشتها في هذا القسم (مثل تطوير برمجيات المواقع والبريد الإلكتروني) بالوظائف التي يناقشها القسمان الثالث والرابع (تتضمن مثلًا استضافة الويب والاتصالات التي تتم من شخص لشخص). هذا القسم يركز على تطوير وتوزيع البرمجيات الضمنية المستخدمة لتقديم الخدمات المذكورة أعلاه، والتي تضمن حماية مستقلة لوظائف الوساطة منفصلة عن تقديم الخدمات.

## ٧.١ برمجية نظام التشغيل

**وصف الخدمة:** توفير برمجية للجهاز تقوم بالتالي (١) توصيل الجهاز بالانترنت لإرسال أو استقبال الاتصالات على الإنترنت، (٢) السماح لمستخدمي الجهاز لوضع محتوى لنقله عبر الإنترنت و (٣) المساح لمستخدمي الجهاز باستقبال ومشاهدة المحتوى الذي يتم نقله عبر الإنترنت. هذه الخدمات هي ضمن أنشطة ووظائف أخرى عديدة يمكن لنظام التشغيل أن يقوم بها على الجهاز.

**اعتبارات فنية وعملية:** يقوم نظام التشغيل لجهاز ما بتنفيذ وظائف هامة تسمح بنقل واستلام وعرض الاتصالات من وإلى الإنترنت. وبطبيعة الحال فإن كل أجهزة الكمبيوتر يكون لديها نظام تشغيل، بدءًا من أجهزة المستهلك مثل الكمبيوتر والهواتف المحمولة، وأجهزة التلفزيون، وأجهزة التوجيه الراوتر، والسويتش، والخوادم وغيرها من الأجهزة اللازمة لتشغيل الإنترنت.

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| لا يجب أن تكون الكيانات التي تقدم خدمات أنظمة التشغيل مسئولة عن محتوى الإنترنت الذي يتم نقله أو استقباله أو عرضه من خلال نظام التشغيل. | إن أنظمة التشغيل هامة لتحقيق الاتصالات على الإنترنت وللإنترنت كشبكة، وبالتالي إن فرض المسائلة على مقدمي أنظمة التشغيل بشأن محتوى الإنترنت الذي يقوم المستخدمون أو أخرون بإنشائه أو نقله يحدد بل يمكن أن يقضي على قدرة المستخدمين على الاتصال عبر الإنترنت. |
| لا يجب أن تكون أنظمة التشغيل مكلفة بحجب أو اعتراض المحتوى الشائك على الإنترنت. | تعد أمن واستقرار وموثوقية ونزاهة أنظمة التشغيل أمور حيوية للوصول إلى الإنترنت والحوسبة بشكل عام.<br>ومن ثم فإن فرض مهمة على أنظمة التشغيل لمراقبة أو حجب الوصول للمحتوى قد يقوض من سرعة، وأمن، وموثوقية وظائف أنظمة التشغيل. |

## ٧.٢ برمجية خدمة وتصفح الويب

**وصف الوظيفة:** توفير برمجيات لطلب، وارسال، واستقبال وعرض المحتوى باستخدام بروتوكولات الشبكة العالمية للإنترنت. هذه الأنشطة يتم تنفيذها عن طريق نوعين من البرمجيات وهي برمجية «خادم» الويب (التي تقوم باستقبال والاستجابة للطلبات من عملاء الويب بشأن المحتوى الإلكتروني) وبرمجية «العميل» ، والتي هي في الأغلب متصفحات الويب، التي تسمح للمستخدمين بطلب، واستقبال، ومشاهدة مجموعة واسعة من محتوى الويب. تتضمن وظائف الوساطة تلك «التطبيقات»- البرمجيات التي تعمل على الهواتف الذكية، وأجهزة الكمبيوتر، والأجهزة الأخرى- التي تسترجع المحتوى باستخدام بروتوكولات الشبكة العالمية للإنترنت. يتم توصيل كم كبير من محتوى الإنترنت للمستخدمين عن طريق وظائف خوادم الويب وبرمجية عميل الويب، والتي تعد طريقة محورية للمستخدمين للوصول إلى المحتوى الرقمي.

**اعتبارات فنية وعملية:** تعتمد الويب على التشغيل البيني الذي توفره بروتوكولات الشبكة العالمية للإنترنت، ومنها لغة ترميز النص التشعبي أو HTML الخاصة بتضبيط شكل المحتوى، ومنها HTTPS البروتوكول الخاص بطلب وتوصيل المحتوى بشكل آمن. هذا التشغيل البيني يمثل واحدة من أهم فوائد الإنترنت وهي قدرة أي شخص على صنع، أو تضبيط شكل، أو ربط المحتوى الذي يمكن لأي شخص أخر في العالم الوصول إليه. كثير من المواقع الالكترونية تقوم بتضمين المحتوى من مصادر متعددة ( مثل تضمين فيديو من خدمة بث أو صورة من خدمة مشاركة الصور والتي تظهر في وسط الصفحة). متصفحات الويب هي أداة معروفة للوصول لمحتوى الإنترنت، وتتيح المتصفحات للمستخدم مجموعة كبيرة من البدائل للتحكم في المحتوى المقدم لهم كما تتيح أيضا إمكانية حماية الخصوصية والأمن إلى حد ما.

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| لا يجب أن تكون الكيانات التي تقدم خدمة عميل الويب أو برمجية الخادم مسئولة عن المحتوى الذي يتم نقله أو عرضه أو استقباله من خلال البرمجية. | إن برمجية تصفح الويب أو خادم الويب هي برمجيات هامة لتمكين الأفراد من الوصول للمحتوى على الإنترنت. وبدون توفير الحماية من المسائلة القانونية، فإن الكيانات التي تقدم هذه الوظائف الحيوية ينتابها القلق بشأن المحتوى الذي تتعامل معه البرمجية الخاصة بهم. فقد يلجأون إلى تقييد استخدام هذه الأدوات لتقييد المسئولية، عن طريق تقييد استخدام مصادر الويب التي يقوموا بفحصها أو تقييد أي من المستخدمين الذين يتفقون على حصولهم على تعويضهم في حالة اتخاذ أي إجراء قانوني. إن المواقع الحديثة ومصادر الويب المختلفة تشتمل بطبيعة الحال على محتوى ديناميكي يتغير بشكل دوري وبدون إخطار. وهو ما يجعل تقييم إن كان إرسال أو استقبال محتوى ما من قبل المستخدم يعرضه للمسائلة القانونية يكاد يكون أمرا مستحيلا. إن التهديد بالتعرض للمسائلة القانونية قد يؤثر بشكل كبير على تقييد المحتوى المتاح على الويب ويمنع من قدرة الأفراد على التواصل الإلكتروني. |

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| لا يجب أن تكون برمجيات تصفح الويب مكلفة بحجب أو اعتراض المحتوى الشائك على الإنترنت. | إن تكليف برمجية خادم أو عميل الويب بمهمة مراقبة أو حجب المحتوى قد يؤدي إلى تقويض سرعة، وأمن، وثقة وموثوقية الإنترنت. فعلى سبيل المثال، لو قامت المتصفحات بمسح أو حجب المحتوى بأساليب لا يمكن التحكم فيها أو إدارتها من قبل المستخدم، فإن المستخدم سيلجأ إلى أدوات بديلة لتعديل أو استبدال المتصفح (الأمر الذي قد يعرض المستخدم إلى برمجيات خبيثة أو سرقة الهوية) |
| لا يجب أن يقع على عاتق برمجية تصفح الويب مسئولية تخفيض نسب الأمن للسماح للأطراف الثالثة بفحص وحجب المحتوى الشائك على الإنترنت. | تم اقتراح سياسات تتطلب من المتصفحات أن تقوم بخفض الأمن بشكل عام للسماح للأطراف الثالثة بفحص وحجب حركة الإنترنت، وإلا قد يتم تشفيرها بين متصفح وخادم الويب. فعلى سبيل المثال، فإن الطلب لإضافة شهادات جذر التي تتحكم فيها الحكومات[٨٤] قد يمكن هذا النوع من الحجب، ولكن قد يؤدي إلى تقويض الأمن وثقة وموثوقية الإنترنت. |

## ٧.٣ برمجية البريد الالكتروني

**وصف الوظيفة:** توفير برمجيات لارسال واستقبال وتخزين وعرض البريد الإلكتروني. هذه الأنشطة تتم من خلال نوعين من البرمجيات: برمجية خادم البريد الإلكتروني وبرمجية عميل البريد الإلكتروني. برمجية الخادم تقوم بتنفيذ وظائف «الخلفية» الخاصة بنقل واستقبال وتخزين البريد الالكتروني، بينما تسمح برمجية العميل للمستخدمين بارسال واستقبال وتمرير ومشاهدة البريد الالكتروني. يعتبر البريد الإلكتروني أداة اتصال واسعة الاستخدام تعتمد أساسا على النموذج غير المتزامن، المتحد، الذي يعمل على أسلوب التخزين والتمرير، مع الاعتماد على خوادم أو أنظمة البريد الإلكتروني التي تقوم بنقل واستقبال البريد الإلكتروني نيابة عن المرسل والمستقبل.

٨٤ جمعية الإنترنت «موريشيوس لا يجب أن تقع في فخ الرقابة الجماعية» ٢٨ مايو ٢٠٢١، متاح على https://www.internetsociety.org/blog/٢٠٢١/٠٥/mauritius-must-not-fall-into-the-mass-surveillance-trap/

**اعتبـارات فنيـة وعمليـة:** التشـغيل البينـي لخـوادم وعـملاء البريـد الإلكترونـي التـي تسـتخدم بروتوكـولات مقبولـة عالميا تعني أن مرسـلي ومسـتقبلي البريـد الإلكتروني يمكنهـم تبـادل البريـد الإلكتروني بغـض النظـر عـن برمجيـة البريـد الإلكتروني أو مقـدم الخدمـة التي يسـتخدمونها. تتـاح تكنولوجيـات التشـفير مـن S/MIME وPGP بهـدف تأميـن البريـد الإلكتروني مـن الطـرف للطـرف للعـملاء الذيـن يختـارون تشـفير البريـد الإلكترونـي الخـاص بهـم.

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| لا يجـب علـى الكيانـات التـي تقـدم خدمـة برمجيات عميل وخـادم البريد الإلكتروني أن تكـون مسـئولة عـن المحتـوى الـذي تقـوم بنقلـه، أو اسـتقباله، أو عرضـه مـن خلال البرمجيـة. | إن برمجيـة خـادم وعميـل البريـد الإلكترونـي أداة حيويـة لتحقيـق الاتصـال علـى الإنترنـت. فبـدون الحمايـة مـن المسـائلة القانونيـة، فـإن مطـوري البرمجيـة فـي الأغلـب سـيقومون فـي الأغلـب بوقـف تقديـم خدمـة البريـد الإلكترونـي لمجموعـات كبيـرة مـن المسـتخدمين، ممـا يحـدد مـن قـدرة المسـتخدمين علـى التواصـل علـى الإنترنـت باسـتخدام البريـد الإلكترونـي. |
| لا يجـب أن تكـون برمجيـة البريـد الإلكترونـي مكلفـة بحجـب أو الاعتـراض علـى المحتـوى الشـائك علـى الإنترنـت. | إن تكليـف برمجيـة البريـد الإلكترونـي بمراقبـة أو حجـب الوصـول للمحتـوى قـد يقـوض مـن أمـن، وخصوصيـة وموثوقيـة البريـد الإلكتروني. كمـا يـؤدي ذلـك أيضـاً إلـى عـدم تشـجيع مقدمـي خدمـة البريـد الإلكترونـي مـن تقديـم الخدمـة لعملائهـم لتأميـن اتصـالات البريـد الإلكترونـي مـن خلال التشـفير مـن الطـرف للطـرف. |

## ٧.٤ برمجية الرسائل

**وصـف الخدمـة:** توفيـر برمجيـة لمجموعـة كبيـرة مـن الأدوات لإرسـال، واسـتقبال، وتخزيـن، وعـرض الرسـائل. هـذه الأنشـطة تقـوم بهـا نوعـان مـن البرمجيات: برمجيـة «خـادم» الرسـائل (الـذي ينفـذ وظائـف «خلفيـة النظـام» الخاصـة بتمريـر الرسـائل ويمكـن أيضـاً أن تشـتمل علـى ارسـال ونقـل وتخزيـن الرسـائل) وبرمجيـة «العميـل» (التـي تسـمح للمسـتخدمين بإرسـال واسـتقبال ومشـاهدة الرسـائل وربمـا تخزينهـا). ومثـل مـا هـو الحـال بالنسـبة للبريـد الإلكترونـي، فـإن الرسـائل هـي أيضـاً طريقـة اتصـال واسـعة الاسـتخدام.

**اعتبارات فنية وعملية:** هناك مجموعة كبيرة من أنظمة الرسائل، وكثير منها يعمل مع بعضه البعض (وقد يكون الهيكل الداخلي لهذه الأنظمة المتعددة مختلف جدا). بعض من أنظمة الرسائل يعتمد على معايير إنترنت متطورة جدا، بينما قام البعض الأخر بتطوير برمجيات العميل والخادم لدعم الرسائل. بعض من أنظمة الرسائل تدعم الرسائل المشفرة من الطرف للطرف، والتي قد توفر حماية حيوية للحفاظ على خصوصية وأمن الرسائل.

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| لا يجب أن تكون الكيانات التي تقدم برمجيات للرسائل بما في ذلك برمجية الخادم والعميل مسئولة عن المحتوى الذي تقوم بنقله، أو استقباله، أو عرضه من خلال البرمجية. | تعد برمجية الرسائل أداة اتصال حيوية على الإنترنت، خاصة لتحقيق الاتصال من الطرف للطرف بشكل آمن وخاص. بدون هذه الحماية، يكون لدى مقدمي خدمة البرمجيات قلق أن يكونوا مسئولين عن المحتوى الذي يشاركه مستخدميهم. وبالتالي، قد يتوقفوا عن تقديم الخدمة أو يشعروا بأنهم مجبرون على إضعاف أمن وخصوصية اتصالات المستخدمين باستخدام التشفير من الطرف للطرف أو القيام بمسح اتصالات مستخدميهم. |
| تكليف مقدمي خدمات برمجيات الرسائل بمراقبة أو حجب الوصول للمحتوى قد يقوض من سرعة، وأمن، وخصوصية، وثقة، وموثوقية الرسائل. | لا يجب تكليف برمجيات الرسائل بحجب أو اعتراض المحتوى الشائك على الإنترنت. |

## ٧.٥ برمجيات أخرى تستخدم في إرسال، واستقبال، وعرض اتصالات الإنترنت

**وصف الوظيفة:** قيام التطبيق أو البرنامج بتوفير وظيفة تتيح القدرة على إرسال، واستقبال، وعرض المحتوى والاتصالات. فعلى سبيل المثال، فإن التطبيق الذي يقدم معلومات عن مسارات التسلق في منطقة جغرافية ما قد يسمح أيضاً للمستخدمين بعرض تعليقات عن المسارات وهذه التعليقات تصل لمستخدمين أخرين.

**اعتبارات فنية وعملية:** هناك مجموعة متنوعة كبيرة من التطبيقات والبرامج التي تسمح للمستخدمين بعرض أو إرسال المحتوى واستقبال محتوى من آخرين.

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| لا يجب أن تكون الكيانات التي تقدم تطبيقات تمكن المستخدمين من نشر، نقل، أواستقبال المحتوى أو الاتصالات مسئولة عن المحتوى الذي ينشئه مستخدم الذي يتم نقله، أو استقباله، أو عرضه من خلال التطبيق. | لأن هناك عدد كبير من التطبيقات التي تسمح للمستخدمين بنقل المحتوى والاتصالات، فإن اللوائح التنظيمية التي تصاغ بشكل واسع يمكن أن تقضي على المئات بل الألاف من التطبيقات وكثير منهم شركات ناشئة أو صغار مقدمي الخدمة. فبدون الحماية من المسائلة القانونية عن المحتوى الذي ينشئه المستخدم، فإن المطورين ومقدمي خدمات هذه التطبيقات لن يتمكنوا في الأغلب من تقديم وظيفة الاتصالات الإضافية كجزء من الخدمات التي يقدمونها، مما يقوض من قدرة الأفراد على الاتصال من خلال هذه التطبيقات وتقييد الابتكار والمنتجات الجديدة على الإنترنت. كما يمكن أن تدفع بعض مقدمي الخدمة، وخاصة صغارهم، للخروج من السوق. |
| لا يجب أن تكون التطبيقات مكلفة بحجب أو اعتراض المحتوى الشائك الذي ينشئه مستخدم على الإنترنت. | تكليف الكيانات التي تقدم وظائف اتصالات كجزء من برمجية البرنامج والتطبيق الخاص بهم بمراقبة أو حجب الوصول للمحتوى الذي ينشئه مستخدم قد يقيد الاتصالات المشروعة، مما يقوض من أمن وخصوصية وثقة وموثوقية الإنترنت. |

## ٧.٦ تطوير وتوزيع البرمجية/ التطبيق

**وصف الوظيفة:** تطوير وتسهيل توزيع البرمجية والتطبيقات التي تدعم اتصالات المحتوى على الإنترنت. هذه الوظيفة تتضمن، على سبيل المثال التطبيقات، والبرمجية، ومجموعات البرمجيات، واضافات البرمجيات التي تقوم بوظائف نقل، واستقبال، وعرض، وتمرير، والتخزين المؤقت، والبحث، والتنظيم في مجموعات، وتنظيم، واعادة التنظيم، وترجمة، وفلترة، وفحص، والسماح، ومنع، وانتقاء، واختيار، وتحليل، وتحليل المحتوى وغيرها من الوظائف التي تعمل على تسهيل اتصالات المحتوى على الإنترنت. هذه المجموعة من البرمجيات والتطبيقات- وتوزيعها- يمكن تقديمها للمستخدم النهائي، أو لمقدمي خدمات البنية التحتية، أو لغيرها من المشاركين في نظام الإنترنت. ولأن هناك عدد قليل من الأفراد اليوم لديهم المعرفة الفنية اللازمة لإنشاء تطبيقات خادم وعميل الإنترنت الخاص بهم، فإن القدرة على تحديد موقع واستعادة البرمجية التي يكتبها الأخرون هي وظيفة مهمة للغاية لتشغيل الإنترنت.

**اعتبارات فنية وعملية:** إن تطوير وتوزيع أدوات البرمجيات التي تمكن المستخدمين من الوصول للإنترنت والتواصل على الإنترنت هي وظائف حيوية. تأخذ وظائف التطوير والتوزيع أشكال متعددة، منها مخازن البرمجيات مفتوحة المصدر (التي تقدم بعض من أكثر البرمجيات الأساسية التي تعمل الإنترنت من خلالها)، مساحات عمل تطوير البرمجيات التضافرية (التي تستخدم في الأغلب لتطوير برمجيات المصدر المفتوح)، «متاجر التطبيقات» المتاحة للمستخدمين، «المتاجر» على المتصفحات وغير ذلك من البرمجيات التي تسمح للمستخدمين بإضافة مكونات إضافية لأطراف ثالثة (مثل الدعم لفلترة حركة الإنترنت، تحديث و إصلاح البرمجية المضافة) وغيرها من المناهج المستخدمة.

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| لا يجب أن يكون مقدمو خدمات تطوير وتوزيع البرمجيات مسئولين عن المحتوى الذي يقوم المستخدم بارساله أو استقباله باستخدام البرمجية التي يتم تطويرها أو توزيعها. | بدون توفير الحماية من المسائلة القانونية، فإن مقدمي الخدمات لن يكونوا قادرين على تقديم هذه الخدمات بسبب القلق من احتمالية المسائلة عن المحتوى الذي تتناوله البرمجية محل التطوير أو التوزيع.<br>فإن هذه المسئولية القانونية تهدد قدرة الإنترنت على الاستمرار في التشغيل، وسيكون الأمر مضراً لمطوري برمجيات المصدر المفتوح.[٨٥] |

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
| --- | --- |
| لا يجب أن يكون مطورو ومقدمو خدمة البرمجية مكلفين بحجب أو اعتراض المحتوى الشائك الذي ينشئه المستخدم على الإنترنت. | هذه التكليفات يكون لها أثر عكسي على الاتصال العالمي وعلى وصول الأفراد للأدوات اللازمة لتحقيق الاتصال بالمحتوى الرقمي. فقد تقل المساهمات في برمجيات المصدر المفتوح و ربما لا يمكن الحفاظ على البرمجيات الحيوية، مما يؤدي إلى إنترنت أقل أمنا وموثوقية. |

# ٨ البيئات المركبة

يناقش هذا القسم الأخير المواقع والخدمات التي يمكن اعتبارها مقدم لوظيفة واحدة متميزة (مثل وظيفة «التواصل الاجتماعي») أو تقدم مجموعة من الوظائف التي ناقشناها في الأقسام السابقة لخلق بيئة أكثر تهيئة لتواصل المستخدمين. في نهاية الأمر، فإن تحليل السياسة متشابه- فالكيانات تتعامل مع المحتوى الذي ينشئه مستخدمون أخرون، وبالتالي فإن فرض المسئولية على الكيانات يثير القلق إزاء هذه المجموعة من الوظائف بل وأيضاً إزاء وظائف وساطة حيوية أخرى على الإنترنت.

## ٨.١ التواصل الاجتماعي

**وصف الوظيفة:** توفير بيئة التواصل الاجتماعي التي تمكن المستخدمين من الاتصال ببعضهم البعض، والقيام بخلق ومشاركة، وتبادل، واستقبال، والتفاعل مع المحتوى الذي يصنعه الأخرون. القسم ٥,١ من إطار السياسة يناقش التواصل الاجتماعي بشكل أكثر تفصيلًا.[٨٦]

**اعتبارات فنية وعملية:** مواقع التواصل الاجتماعي تسهل من عملية الاتصال، والتواصل، واكتشاف المحتوى بين المستخدمين، غالباً من خلال مزيج من النص، والصور، والفيديوهات، والروابط. ومن الوظائف الإضافية التي تقوم بها مواقع التواصل الاجتماعي هي إدارة حسابات المستخدم، واستضافة وتوصيل المحتوى، والخوارزميات الخاصة باقتراح وتخصيص المحتوى، والأدوات اللازمة لتفاعل المستخدمين مثل «الاعجاب» و «التعليقات» و «المشاركة». هذه الوظيفة الخاصة بتوفير بيئة للتواصل الاجتماعي وخلق الشبكات يمكن تطبيقها على مجموعة كبيرة من المواقع- ليس فقط على خدمات التواصل الاجتماعي الكبيرة والمعروفة. على سبيل المثال، فإن الكثير من المواقع تعطي المستخدمين الفرصة للتواصل مع بعضهم البعض، وتبادل المحتوى والأفكار، وتطوير علاقات مباشرة مع مستخدمين آخرين. يمكن تطبيق وظائف «التواصل الاجتماعي» بسهولة على خدمات الجمهور المتميز للتواصل الاجتماعي، وأيضاً على المواقع التي تركز على مجتمعات معينة باهتمامات خاصة- مثل متسابقي الماراثون، والمهتمون بالحدائق، ومشجعي فرق رياضية معينة، أو أعضاء حزب أو نادي سياسي ما.

٨٥ جمعية الإنترنت «قانون المرونة السيبرانية المقترح من الاتحاد الأوربي سوف يدمر النظام البيئي للمصدر المفتوح» ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٢ متاح على https://www.internetsociety.org/blog/٢٠٢٢/١٠/the-eus-proposed-cyber-resilience-act-will-damage-the-open-source-ecosystem/

٨٦ إطار السياسات القسم ٥,١ القاء الضوء: اعتبارات السياسة لمنصات «التواصل الاجتماعي» التي تستضيف، وتنظم، وتدير المحتوى الذي ينشئه مستخدم

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| لا يجب أن يكون مقدمو خدمات التواصل الاجتماعي مسئولين عن المحتوى الذي يصنعه، وينشره، ويرسله، أو يستقبله مستخدميهم. | لو كانت الكيانات التي تقدم خدمات التواصل الاجتماعي مسئولة عن المحتوى الذي ينشئه مستخدم (أنظر القسم ٥,١ من إطار السياسة الخاص بمناقشة المحتوى الذي ينشئه مستخدم)،[٨٧] فإن ذلك قد يقلل من فرص الأفراد في المشاركة في الخطاب الإلكتروني على الإنترنت- وقد يؤدي إلى رقابة زائدة على ما يناقشه المستخدمون بما في ذلك المناقشات التي لا تتعارض مع القانون. بدون الحماية من المسائلة القانونية، فإن مقدمي الخدمة قد يقوموا بتحديد من يقوم بوضع المحتوى على الإنترنت وبالتالي التقليل من قدرة الأفراد على التواصل مع محتوى الإنترنت. |
| لا يجب أن يكون مقدمو خدمات التواصل الاجتماعي مسئولين عن المحتوى الشائك الذي يصنعه، أو ينشره، أو يرسله، أو يستقبله مستخدميهم. | إن مسئولية المحتوى الشائك يجب أن تقع على الشخص أو الكيان الذي قام بنشر المحتوى، وليس على مقدم الخدمة الذي يستضيف المحتوى. فإن وضع المسئولية على مقدمي الخدمة يقوض من قدرة مقدمي الخدمة من نقل الكثير من المحتوى الذي ينشئه المستخدم. |
| بينما يكون القلق بشأن السياسات مركزا على تصرفات مقدم الخدمة (وليس على محتوى ما ينشره المستخدم)، فإن أي رد فعل من جانب السياسات لا يجب أن يعوق خطاب المستخدمين على الإنترنت. | كما هو مشار إليه في القسم ٥,١ من إطار السياسة، فإن هناك مجموعة كبيرة من القوانين والسياسات التي يمكن تطبيقها على مقدمي خدمات التواصل الاجتماعي بدون أن يكونوا معرضين للمسائلة القانونية عن المحتوى الذي يقوم مستخدميهم بصنعه أو توصيله. |

٨٧ إطار السياسات القسم ٥,١ مقارنة المسئولية القانونية للمحتوى الذي ينشئه الموقع والمحتوى الذي ينشئه المستخدم

## ٨.٢ الشبكات الموحدة

**وصف الوظيفة:** توفير نهج لامركزي لاستضافة المحتوى الذي يقوم المستخدمون بمشاركته وتنظيمه وإدارته، والذي يتضمن على سبيل المثال بيئات شبكات التواصل الاجتماعي. يمكن أن تختار خوادم متعددة تعمل بشكل مستقل المشاركة في شبكة موحدة، مما يسمح للمستخدم بالتفاعل عبر الشبكة الموحدة بينما يتحكم كل خادم في بياناته ومجتمعاته. وعلى عكس مجتمع شبكات التواصل الاجتماعي الذي يتم التحكم فيه مركزيًا على سبيل المثال، يمكن لنظام شبكات التواصل الاجتماعي الموحد السماح للعديد من المجتمعات المستقلة الأصغر من الاتصال ومشاركة المحتوى عبر النظام البيئي الموحد. من الممكن أن يخلق ذلك تجربة مماثلة لشبكات التواصل الاجتماعي ولكن باستخدام نهج إشراف أكثر محلية. يناقش القسم ٥,٢ من إطار السياسات[٨٨] الشبكات الموحدة بمزيد من التفصيل.

**اعتبارات فنية وعملية:** ازدادت شعبية الشبكات الاجتماعية الموحدة القائمة على الخوادم التي تعمل بشكل مستقل باستخدام بروتوكولات موحدة مثل ActivityPub. في هذا النوع من الشبكات، يضع كل خادم مستقل قواعده وسياساته الخاصة فيما يتعلق، على سبيل المثال، بإدارة وخصوصية البيانات ضمن موضوعات أخرى، مع الاستمرار في المشاركة في شبكة أوسع. يعد نظام البريد الإلكتروني العالمي للإنترنت مثالًا آخر على الشبكة الموحدة لأن أعدادًا هائلة من خوادم البريد التي تعمل بشكل مستقل تتبادل البريد الإلكتروني مع بعضها البعض دون ترتيب مسبق. يسمح نظام البريد الإلكتروني لكل كيان مشارك منفصل بتحديد سياساته المنفردة فيما يتعلق، على سبيل المثال، بإدارة البريد العشوائي وحدود تخزين الرسائل. يسمح مقدمو الخدمات الموحدة - ومنهم الكثير من الشركات أو المنظمات صغيرة - للمستخدمين بالقيام باتصالات واسعة عبر الإنترنت مع الاستمرار في القدرة على اختيار مقدم خدمة يوفر الخصوصية والاعتدال والسياسات الأخرى التي تلائم اختياراتهم.

٨٨ إطار السياسات القسم ٥,٢ القاء الضوء: اعتبارات السياسة لل»الشبكات الموحدة» التي تمكن من الاتجاهات الجديدة لتسهيل مشاركة المستخدم

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| لا يجب أن يكون مقدم خدمات المحتوى الموحد مسئولًا عن المحتوى الذي تم إنشائه أو نشره أو إرساله أو استلامه من قبل المستخدم. | إذا تحمل مقدم تلك الخدمات المسئولية القانونية عن المحتوى الذي ينشئه المستخدم، فمن الممكن ألا يتمكن ـ من الناحية الفنية أو المالية ـ من الاستمرار في تقديم هذه الخدمات. إن الشبكات الموحدة بطبيعتها تجتذب الشركات الصغيرة وحتى الأفراد كمقدمي خدمات. وإذا لم تتمكن هذه الكيانات من العمل، فسوف يخسر مستخدمو الإنترنت أدوات قيمة توفر خيارات بديلة لشركات وسائل التواصل الاجتماعي الكبرى وتعديلات أكثر تفصيلًا للمحتوى. |
| لا يجب أن يتحمل مقدم خدمات المحتوى مسئولية المحتوى الشائك الذي يقوم المستخدم بإنشائه، أو نشره، أو إرساله، أو استقباله. | يجب أن تقع مسئولية المحتوى الشائك على عاتق الشخص أو الكيان الذي نشر المحتوى، وليس على عاتق مقدم الخدمة الذي يستضيف المحتوى. إن تحميل مقدم الخدمة الموحدة المسئولية من شأنه أن يقوض الإمكانات الإيجابية للشبكات الموحدة ويحد بشكل كبير من توافرها. |

## ٨.٣ بيئات الألعاب التفاعلية

**وصف الوظيفة:** تسهيل التواصل و لعب ألعاب الفيديو للاعبين المتعددين في الوقت الفعلي عبر الإنترنت، والذي يتضمن تقديم مجموعة من وسائل التفاعل وتبادل الاتصالات والمحتوى بين اللاعبين وبعضهم البعض. يناقش القسم ٥,٣ من إطار السياسات[٨٩] بيئات الألعاب بمزيد من التفصيل.

**اعتبارات فنية وعملية:** تتصل معظم بيئات الألعاب الحديثة، إن لم يكن كلها، جزئيًا على الأقل عبر الإنترنت، ويعتمد بعضها بشكل كامل على الإنترنت. تتضمن مكونات الاتصالات الشائعة لبيئات الألعاب الدردشة داخل اللعبة والاتصالات الصوتية والفيديو المباشر من شخص إلى شخص. لا توفر أنظمة الألعاب مجرد مساحات للمستخدمين للمشاركة في الألعاب عبر الإنترنت مع مستخدمين آخرين حول العالم - بل توفر لهم أيضًا بيئة لشبكات التواصل الاجتماعي.

٨٩ إطار السياسات القسم ٥,٣ القاء الضوء: اعتبارات السياسة للنظام البيئي للألعاب التفاعلية

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| لا ينبغي أن يتحمل مقدمو خدمات الألعاب المسئولية القانونية عن المحتوى الذي يقوم المستخدم بإنشائه، أو نشره، أو إرساله، أو استقباله. | إذا تحمل مقدم الخدمة المسئولية القانونية عن محتوى اتصالات عملائه، فقد يقلل ذلك بشكل كبير من فرص الأفراد في التواصل مع بعضهم البعض، وقد يفرض رقابة مفرطة على حرية التعبير - بما في ذلك التعبير المشروع- والذي يتواصل المستخدمون من خلاله مع آخرين. وفي غياب الحماية من المسؤولية، قد يضع ذلك قيوداً شديدة على من يمكنه المشاركة وعلى طبيعة المحتوى الذي يمكن نشره، مما سيؤدي بشكل كبير إلى تغيير وتقييد أنظمة الألعاب. |
| لا يجب أن يتحمل مقدمو خدمات الألعاب المسئولية عن المحتوى الشائك الذي يقوم المستخدم بإنشائه، أو نشره، أو إرساله، أو استقباله. | إن مسئولية المحتوى الشائك يجب أن تقع على عاتق الشخص أو الكيان الذي نشر المحتوى، وليس على عاتق مقدم الخدمة الذي يستضيف المحتوى. إن تحميل مقدم خدمات الألعاب المسؤولية من المتوقع أن يغير من ديناميكيات الألعاب، ويقوض قابلية أنظمة الألعاب للاستمرار. |

## ٨.٤ بيئات الواقع الافتراضي والواقع المعزز

**وصف الوظيفة:** تمكين مستخدمين متعددين من التفاعل والتعاون في بيئة مشتركة للواقع الافتراضي أو الواقع المعزز. يناقش القسم ٥,٤ من إطار السياسات[٩٠] بيئات الواقع الافتراضي والواقع المعزز بمزيد من التفصيل.

**اعتبارات فنية وعملية:** على الرغم من استخدام بيئات الواقع الافتراضي أو الواقع المعزز مؤخرًا في أنظمة الألعاب، فإن أنظمة الواقع الافتراضي والواقع المعزز - مثل أنظمة الألعاب - تتكامل بشكل متزايد مع الإنترنت. تتصل العديد من بيئات الواقع الافتراضي والواقع المعزز بالإنترنت بشكل مباشر وتسمح للمستخدمين بالتفاعل مع بعضهم البعض في الوقت الفعلي. وفي بعض الحالات، من الممكن أن تؤثر بيئات الواقع الافتراضي والواقع المعزز، بشكل مباشر على العالم المادي وعلى الأشخاص الذين لا يشاركون عمدًا في بيئة الواقع الافتراضي أو الواقع المعزز.

٩٠ السياسات القسم ٥,٤ القاء الضوء: اعتبارات السياسة لأنظمة الواقع الافتراضي والواقع المعزز المتصل بالإنترنت.

| نهج السياسات الموصى بها | أسباب اختيار هذا النهج |
|---|---|
| لا يجب أن يتحمل مقدمو خدمات بيئات الواقع الافتراضي أو المعزز المسئولية القانونية عن المحتوى الذي يقوم المستخدم بإنشائه، أو نشره، أو إرساله، أو استقباله. | إذا تحمل مقدمو خدمات الواقع الافتراضي والواقع المعزز المسئولية القانونية عن محتوى اتصالات مستخدميه، فقد يقلل مقدمو الخدمات بشكل كبير من فرص الأفراد في المشاركة في النقاش عبر الإنترنت أو قد يفرضون رقابة مفرطة على حرية التعبير - بما في ذلك التعبير المشروع – والذي يتواصل المستخدمون من خلاله. وفي غياب الحماية من المسئولية، قد يفرض مقدمو الخدمات قيودًا شديدة على من يمكنه وضع المحتوى عبر الإنترنت وعن المحتوى الذي يمكنهم وضعه، مما سيؤدي بشكل كبير إلى تغيير وتقييد التطوير المستمر لتقنيات وخدمات الواقع الافتراضي والواقع المعزز. |
| لا يجب أن يتحمل مقدم بيئات الواقع الافتراضي أو المعزز المسئولية عن المحتوى الشائك الذي يقوم المستخدم بإنشائه، أو نشره، أو إرساله، أو استقباله. | يجب أن تقع مسئولية المحتوى الشائك على عاتق الشخص أو الكيان الذي نشر المحتوى، وليس على عاتق مقدم الخدمة الذي يستضيف المحتوى. ومن المتوقع أن يؤدي تحميل مقدم الخدمة المسئولية إلى التأثير بالسلب على تطوير تقنيات الواقع الافتراضي والمعزز. |